آفاق جديدة

كلارك ايشلبرغر

الأمم المتحدة في ربع قرن

منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت

آفاق جديدة

الأمم المتحدة
في ربع قرن

كلارك ايشلبرغر

الأمم المتحدة
في ربع قرن

تعريب
عباس العمر

منشورات - دار الآفاق الجديدة - بيروت

UN

THE FIRST TWENTY-FIVE YEARS

CLARK M. EICHELBERGER

UN: THE FIRST TWENTY-FIVE YEARS. *Copyright © 1955, 1960, 1965, 1970 by Clark Mell Eichelberger. All rights reserved. Printed in the United States of America. No part of this book may be used or reproduced in any manner whatsoever without written permission except in the case of brief quotations embodied in critical articles and reviews. For information address Harper & Row, Publishers, Inc., 49 East 33rd Street, New York, N.Y. 10016. Published simultaneously in Canada by Fitzhenry & Whiteside Limited, Toronto.*

تمهيد

أتمت الامم المتحدة السنة الخامسة والعشرين من حياتها . ولكن هذه السنوات الخمس والعشرين لا تعتبر شيئا اذا هي قيست بجزء من ثانية واحدة في ملايين السنين من التطور الذي ادى الى نشوء الانسان او في الوف السنين التي يسجلها تاريخه .

اذن لماذا كانت هذه السنوات الخمس والعشرون من تاريخ الامم المتحدة على مثل هذه الدرجة من الاهمية ؟ ولماذا ، اذن ، نعلق الكثير من الآمال على السنوات الخمس والعشرين القادمة من التاريخ ؟ كانت الحياة تتحرك ببطء في الاجيال الغابرة ، وكان الجيل يعقب الجيل دون ان يطرأ الا القليل من التغيير على اسلوب العيش وقد احتاج بناء الكاتدرائيات العظيمة في العصور الوسطى الى عدة اجيال من الناس .

اما الان فقد بات الانسان ، ولاول مرة في التاريخ ، يمتلك الطاقة على تدمير نفسه وتدمير ابناء جلدته كليا . ويحذر العلماء من ان نشوب حرب ذرية ستدمر في اقصاها الاحوال الطبيعية التي نشأ منها الانسان ولن يعود هذا الكوكب ابدا الى انتاج الانسان كما نعرفه باحلامه وامانيه وبمحاولته التقرب من الله .

وستدمر حرب ذرية في أدناها نسيج المجتمع الحديث بحيث يتحول الانسان الى حالة من الفوضى والى مجموعات معزولة تكافح من اجل العيش في ارض ملوثة .

غير ان قدرة الانسان على التدمير تضاهيها قدرته على انقاذ نفسه ، وهو بممارسته قدرة الانقاذ يقوم ببناء عالم افضل . وهذا هو السبب الذي اكسب السنوات الخمس والعشرين الماضية ويكسب السنوات الخمس والعشرين القادمة اهمية اكبر من اهمية عدة قرون في تاريخ تطور

الانسان . وستنشب ازمات اخرى كبيرة في مستقبل الانسان الطويل ، وستطرا تغييرات كبيرة على حياته المستمرة على هذا الكوكب ، غير انه اذا كان لا بد من ان يكون للانسان مثل هذا المستقبل فان على الجيل الحالي ان ينقذنا من نظام الحروب ، وان يكون لدى الانسان مجتمع منظم لان كل مستقبله رهن بقدرته على العيش في سلام .

واذا اراد كاتب ان ينصف تاريخ خمس وعشرين سنة من عمر الامم المتحدة فان عليه ان يكتب مجلدات ومجلدات ، ولذلك فانني حاولت ان أوضح بايجاز مدى ما تم انجازه في تنمية الامم المتحـــدة حتى الان . وحاولت ان ابيّن اين قصدت ومدى ما يجب عمله في المستقبل القريب لتقويتها .

وليس من قبيل الصدفة ان يبدأ ميثاق الامم المتحدة بعبارة «نحـــن شعوب الامم المتحدة ....» بدلا من ان يبدأ كميثاق عصبة الامم بعبارة «ان الفرقاء الكبار المتعاقدين ....» على ان نجاح الامم المتحدة يرجع ، في النهاية ، الى الساسة والشعوب التي يمثلونها . واود في هذا الكتاب ان اناشد الشعوب عدم التقاعس وعـــدم السماح لساستها بالتقاعس والانزلاق الى طرق التفكير التقليدية فيما يتعلق بالدبلوماسية العالميـــة والقوة العالمية . وارى من واجبي كذلك ان اناشدها بصوت مرتفع لكي تقف نفسها على ممارسة مقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه في حياتها العملية.

لقد وصلت الامم المتحدة الى تلك النقطة من تاريخهـــا التي تحتجب عندها احداث مهمة تركت اثرها الدائم في التنمية وراء تطورات لاحقة تنطوي على تحديات مماثلة ــ منها ما هو مفجع ومنها ما هو مشجع . وقد اقتضت الضرورة ، بغية جعل هذا الكتاب حديثا تتفق جدته مع التطورات لطبقة السنة الخامسة والعشرين دون زيادة حجمه ، اختصار تفصيلات بعض الاحداث لافساح المجال للحديث عن احداث اخرى ، وانا مدين في مراجعة هذا الكتاب لاعضاء لجنة دراسة منظمة السلام وزملائهم لما ابدوه من ملاحظات قيّمة .

مقدمـــة

شهدت السنوات الخمس والعشرون منذ ظهور الامم المتحدة الى حيز الوجود تغييرات علمية وسياسية واقتصادية جعلتهـــا من اكبر الفترات الثورية في التاريخ . وكانت الامم المتحدة العامل الحاسم في مساعـــدة العالم على البقاء رغم هذه التغييرات ، وتعرضت هي نفسها لتغيير كبـــير نتيجة كونها مثل هذا العامل الحاسم ، فاختلفت تفسيرات الميثاق واختلف جهاز الامم المتحدة ذاته اختلافا كبيرا عما كان يراد لهما في سان فرنسيسكو عندما صيغ الميثاق .

الثورة العلمية

شهد العقد الاول الذي تلا الحرب العالمية الثانية بدء العصر الذري وتميّز العقد الثاني ببدء الرحلات الى الكواكب . ولم يكن رجال السياسة الذين كانوا يعدون الميثاق في سان فرنسيسكو ليعرفـوا ان قنابل ذرية كانت على وشك ان تلقى من الطائرات لتنهي الحرب بسرعة . ولم يكونوا ليعرفوا انه ستحدث تطورات علمية ستغير كليا حسابات الامن التي بني عليها الميثاق .

ولم تكد الدول تكيف ذاتها مع العصر الذري حتى تغلغل الانسان فـي افق جديد هو افق الفضاء الخارجي الذي قد يقدم للعـالم امكانات اكبر للمغامرة ويجابهه بقرارات اعمق من تلك التي جابهه بها العصر الذري .

ومما لا شك فيه ان العالم يقف الان على عتبة تقدم علمي جديد .

ويفتح العلم مجالا للتغلغل في حدود جديدة هي قعر البحر . وتغطي مياه البحار ما نسبته ٧٠ بالمئة من سطح الارض ، وعلى الرغم من ان الانسان استثمر موارد البحار منذ ازمنة لم يسجلها التاريخ فان موارد قعر البحر لم تكن معروفة وكان الوصول اليها متعذرا . وبين المواضيع الرئيسية المعروضة على الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الان اخضاع هذا المجال الواسع لقانون الاسرة العالمية .

الثورة الانسانية

لقد اقترنت الثورة العلمية بالثورة الانسانية وكان لكل منهما بالطبع اثر في الاخرى .

١ ـ ثورة الشعوب المستعمرة

رفع اكثر من سبعمئة مليون نسمة يشكلون اكثر من ثلث سكان العالم نير الاستعمار عن اكتافهم منذ بدء الحرب العالمية الثانية ، فقد وجدت الحرية طريقها الى قسم كبير من افريقيا ، المعقل الكبير الاخير للاستعمار ، بسرعة لم يكن احد يتصورها ، حين وضع صاحب هذا الكتاب مؤلفه الامم المتحدة : السنوات العشر الاولى . ولكن ما ان انتهى العقد الثاني من تاريخ الامم المتحدة حتى تضاءل عدد الشعوب التي لا تتمتع بحكم ذاتي الى حد كبير جدا . وتقل نسبة الشعوب التي يحكمها الاستعمار الان عن اثنين بالمئة من سكان العالم .

ولم تكن سرعة هذا التطور موضع حساب في سان فرنسيسكو على الرغم من ان بذوره زرعت في المنظمة العالمية . واصبح ميثاق الامم المتحدة ميثاق حرية تصبو معه الشعوب المستعمرة الى الحرية ، ووفرت المنظمة ، وعلى الاخص الجمعية العامة ومجلس الوصاية ، المنابر التي يمكن من عليها توجيه النداءات من اجل الحرية . واليوم باتت الدول الحديثة الاستقلال تشكل اكثر من ثلث اعضاء الامم المتحدة ، وقد احدثت هذه الدول تغييرا عميقا في ميزان القوى في المنظمة .

وليس هناك ما يشرح تحقيق الحرية في العالم المستعمر (بفتح الميم) افضل من كون مباني الامم المتحدة مزدحمة الان . فقد بنيت قاعة الجمعية

العامة لتستوعب سبعين وفدا هو عدد الدول التي كان يرتقب انضمامها الى المنظمة العالمية في زمننا هذا . وتتسع قاعة الجمعية العامة التي جددت في الستينات لما مجموعه ١٢٦ وفدا الان وفي الامكان انتظار وفود اخرى . وحولت غرفة مجلس الوصاية الى غرفة لجنة اكبر بالنظر الى سرعة تحرر المناطق الموضوعة تحت الوصاية بحيث صفر مجلس الوصاية وقد تنتفي الحاجة الى وجوده خلال سنوات قليلة .

٢ ـ الثورة على التعاسة والبؤس

رافقت الثورة على الجوع والتعاسة الثورة على الاستعمار ، فنصف سكان العالم جياع ، والكثيرون منهم لا يستطيعون القراءة او الكتابة . ولا يتجاوز معدل العمر المتوقع لبعضهم ثلاثين سنة ويقل الدخل بالنسبة الى الفرد لدى الكثيرين منهم عن ١٠٠ دولار في السنة ، ولبعض هذه الشعوب ثقافات غنية وعريقة ولكنها في المجال الاقتصادي تسير في طريق ضيق مسدود ، وهناك شعوب اخرى بدائية لم تكتشف بعد استعمال العجلة . ويجتاح الشعوب المحرومة من الامتيازات تبرم باوضاعها ، اذ ليس من الضروري بالنسبة اليها ان تظل تاعسة شقية ، وهناك شعوب كثيرة لا تريد ان تكون كذلك .

وشهدت السنوات الخمس والعشرون الاخيرة انفجارا في السكان ، واذا استمر هذا الانفجار فان عدد سكان العالم سيرتفع في نهاية القرن الحالي الى ٧٬٠٠٠ مليون نسمة . ولم يستطع انتاج الاغذية المتزايد اكثر من ان يكفي الافواه المتزايدة .

واذا افترضنا ان خطر الحرب انحسر وتراجع القهقرى وسار نزع السلاح الى الامام وتحررت الشعوب المستعمرة فان مشكلة مساعدة ذلك الجزء من الجنس البشري المحروم من الامتيازات على تحقيق حياة افضل في ظروف من الديمقراطية والحرية ستظل الشغل الشاغل للامم المتحدة التي يخصص اكثر من نصف ميزانيتها لهذه المشكلة .

انهيار نظام الدول الخمس

بين التغييرات التي اضطرت الامم المتحدة الى مواجهتها وتذليلها وتكييف ذاتها معها ، وتحويلها اذا امكن الى الافضل انهيار نظام الدول

الخمس الذي اقترن بداء الحرب الباردة الذي تسلل الى المنظمة العالمية .

فقد قال وزير الخارجية الاميركية الراحل المستر ادوارد ر. ستيتينيوس الابن وهو يعرض ميثاق الامم المتحدة على لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في سنة ١٩٤٥ ان اعطاء الدول الخمس الكبرى مقاعد دائمة في مجلس الامن الدولي ومنحها حق النقض (الفيتو) يشكلان في الواقع اعترافا بحقائق القوة في الحياة . وقال ايضا ان الامم المتحدة ستعتمد في نجاحها على اجماع هذه الدول الخمس . واشار آخرون الى هذه الدول كشرطة العالم التي ستحافظ على السلام لسنوات قادمة .

وكان من الخطأ الافتراض في سنة ١٩٤٥ ان الدول الخمس الكبرى ستظل متحدة . كما كان من الخطأ كذلك الافتراض بان عضوية الامم المتحدة المتزايدة ستظل قانعة بسيطرة الدول الخمس . ولم يكن الميثاق في سنة ١٩٤٥ ليحدد اي الدول ستكون دولا كبرى في المستقبل غير المحدود . غير انه لولا نشوب الحرب الباردة لظلت الدول الكبرى متحدة بالنسبة الى المشكلات الكبرى خلال فترة التعمير . ولو ظلت هذه الدول متحدة لكان العالم اكثر سعادة ولأمكن تفادي خسائر في الارواح تقدر بالالوف سقطت في حروب محلية ، ولأمكن الحيلولة دون نزوح ملايين اللاجئين عن منازلهم وأوطانهم ، والحيلولة دون الحملات المسمومة التي تصم الآذان .

أما كيف تطورت الامم المتحدة لتتمكن من التغلب على انهيار نظام الدول الخمس فانه يشبه خيطا في نسيج هذه الحكاية بكاملها .

الامم المتحدة : العامل الحاسم في سبيل السلام

شهدت السنوات الخمس والعشرون الماضية تغييرات واخطارا وهزائم ومغامرات جريئة لا مثيل لها . فقد نفذ الانسان الى آفاق علمية جديدة ، ونال قسم كبير من العالم استقلاله السياسي ، وتبذل الان جهود لايجاد مجتمع يضم البشرية جمعاء .

ولكن جهودا كثيرة للتحسين تعثرت في الوقت ذاته بسبب الاثر المعطل للشيوعية التي استمرت في الاتساع خلال السنوات التي تلت الحرب على الاقل . وقد ازدادت هذه المشكلة صعوبة لان الاتحاد السوفياتي كان اول من غزا الفضاء الخارجي .

ترى ما الذي ابقى على السلام خلال هذه السنوات العصيبة ؟ اهو

مشروع مارشال ؟ لقد انقذ اوروبا الغربية من الافلاس ؟ اهو حلف شمال الاطلسي ؟ ربما انقذ اوروبا الغربية من الغزو ؟ ام منظمة الدول الاميركية ؟ لقد استمرت في المحافظة على الحجاب الواقي لمبدأ منرو حول دول القسم الجنوبي من نصف الكرة الغربي ؟ اهو حلف بغداد ومبدأ ايزنهاور ؟ ان فوائدهما تعتبر مثار شك ؟ اهو الركود النووي ؟ لقد اقترن بسلام الخوف والقلق ذلك لان كلا من الكتلتين الرئيسيتين في العالم تدرك ان كل مبادرة تصدر عن احداهما ستلقى ردا انتقاميا فوريا وسيكون فيها بالتالي دمار العالم .

غير أن العامل الحاسم في السلام كان ولا يزال الامم المتحدة التي اوجدت الفرق بين السلام القلق الذي عاشه العالم وحرب عالمية ثالثة . لقد شهد العالم كل يوم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية قتالا متقطعا في مكان ما منه ولكن هذا القتال لم يؤد الى حرب عالمية ثالثة . وكانت الامم المتحدة هي التي اوجدت الفرق . ومن الصعب تحديد تأثيرات الامم المتحدة الكثيرة والبارعة في الابقاء على السلام . ولعل هناك عبارة واحدة هي افضل ما توصف به هذه التأثيرات ـ « الوحدة الخلقية » .

لنفرض ان العالم دخل عصر الذرة في عالم من الفوضى . ان المؤلف يعرف من مقابلات له مع الرئيس الراحل فرانكلين د. روزفلت انه كان يخشى تجدد رد الفعل الذي ابقى الولايات المتحدة خارج عصبة الامم في سنة ١٩٢٠ ، ولذلك فانه عقد العزم على وجوب انشاء هيئة امم متحدة موقتة على الاقل قبل انتهاء القتال .

ولكن ماذا لو لم ينفذ حلفاء الولايات المتحدة نوايا الرئيس روزفلت ؟ وماذا لو لم تلتزم الدول بمبادىء حسن سلوك وقوانين ضد الحرب ؟ ولنفرض ان هذه الدول لم تقم مكانا مشتركا للاجتماع يضم جهازا لتسوية سلمية للنزاع ، ولنفرض انها لم تقم منصة تطالب من عليها الشعوب بحريتها بصورة سلمية ، هذه الشعوب التي يسيطر عليها الاستعمار ؟ ولنفرض ان الامم المتحدة التي تأسست حديثا والوكالات المختصة لم تنفذ مشاريع للتخفيف من العناء الاقتصادي والتعاسة الاجتماعية ؟ لو ان هذه الاشياء لم تنجز لكان من المشكوك فيه ان يبقى العالم طويلا . فالتغييرات التي طرأت على فترة ما بعد الحرب كانت هائلة ورهيبة في مقدرتها على الدمار بحيث انه لولا القوة الموحدة للامم المتحدة لكان يحتمل ان يدمر العالم نفسه .

تغلبت الامم المتحدة حتى الان على التحدي تلو التحدي وعلى اهمال

تلو الآخر وخرجت في كل مرة اقوى مما كانت عليه على ما يبـدو . وقد تتجاهل الدول الامم المتحدة بعض الوقت ولكنها عادة تعود بصفتها الوسيلة الوحيدة لمجابهة مشكلات العالم .

وفي الوقت الذي تمر فيه الامم المتحدة بالعقد الثالث من عمرها ارتفع عدد الدول المرتبطة بالتزامات الميثاق الى ١٢٦ دولـة . وسترتبط دول اخرى بهذه الالتزامات خـلال السنوات القليلة القادمـة . ويتوقف سلام العالم على تزايد اندماج هذه الدول في المجتمـع الدولـي بفضل الروابط الكثيرة التي توفرها الامم المتحدة . لكن من الضروري تقوية الوحدة الخلقية باستمرار عن طريق التفاني والفائدة المشتركة .

والخطر القائم ابدا ينطلق من احتمال لجوء الدول الاعضاء الى تجزئة اهتماماتها بانشاء احلاف واتخـاذ اجزاءات ثنائية بحيث تفقـد رؤيتهـا للمجتمع العالمي . وقد صح هذا الوضع في سنة ١٩٥٥ وفي سنة ١٩٦٥ وكان كذلك في سنة ١٩٧٠ ومرت الامم المتحدة بازمات متكررة كان بعضها خطيرا الى درجة تكهن معها بعض المعلقين باحتمال اندثار المنظمة . وانتهت السنة الرابعة عشرة من عمر الامم المتحدة (١٩٥٩) بتقرير من السكرتير العام الى الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة جاء فيه : « تميزت السنة المنصرمة بنشاط دبلوماسي واسع تم معظمه خارج الامم المتحدة على الرغم من انه جرى في بعض الحالات ضمن نطاقها او باتصالات غير رسمية مع المنظمة . » وقال يوثانت في مقدمة تقريره السنوي للدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة (١٩٦٨) : « ... لقد طرأ انحطاط خطـير في مقاييس الاخلاق والآداب الدولية ، اذ اخذت الدول تعتمد على القوة واعمال العنف كوسيلة لحل خلافاتها الدولية . وهذا الاتجاه الى استخدام القوة كوسيلة من وسائل السياسة الوطنية يستهدف اسس الامم المتحدة ... وما لم يعكس هذا الاتجاه ... فان مستقبل السلام والامن مظلم حقا . »

تبدأ الامم المتحدة سنتها الخامسة والعشرين بمسائل ومشكلات تعادل في خطورتها خطورة مشكلات السنة المنصرمة فرفض بعض الدول دفع ما يترتب عليها من نفقات القوات الدولية للمحافظة على السلام يهـدد بشل هذا النشاط العظيـم الاهمية . ويبـدو ان بعض الدول الحديثة العهـد بالعضوية ، وعلى الاخص الدول الافريقية منها ، قلقة من بقايا الاستعمار والتفريق العنصري ، غير أن هذا القلق يميل الى القاء غشاوة على عيون هذه الدول بحيث لا ترى مشكلات أخرى تواجه الامم المتحدة يتوجب عليها ان تسـهم في تحمل مسؤولياتها وتظهر موضوعية ازاءها .

كانت المشكلة الفيتنامية خارج الامم المتحدة . وعندما حاولت الولايات المتحدة في عدة مناسبات عرضها على المنظمة الدولية ، فانها انما فعلت ذلك بشروط واسلوب جعلت من المتعذر على الامم المتحدة معالجتها عمليا .

وتزداد الازمة في الشرق الاوسط خطورة ، ولولا الامم المتحدة لأدت هذه المشكلة ، منذ زمن ، الى مأساة يعجز القلم عن وصفها .

ومع ذلك فان هذه المأساة قد تقع اذا لم تجد الدول الاعضاء في الامم المتحدة الحكمة والقدرة لمعالجة المشكلة بصورة بناءة وحاسمة .

وكانت اكبر صدمة هزت العالم تلك التي وقعت في سنة ١٩٦٨ حين غزت قوات الاتحاد السوفياتي ودول اخرى في حلف وارسو تشيكوسلوفاكيا، وبات العالم يعتقد انه على الرغم من ان الايديولوجية السوفياتية ظلت على حالها لم تتغير فان الاساليب السوفياتية تغيرت الى حد بعيد منذ غزو المجر في سنة ١٩٥٦ . فقد عبرت الحدود التشيكوسلوفاكية عربات عسكرية خلال الليل دون انذار ، وبدا ان هذه العملية عادت بالتاريخ سنوات كثيرة الى الوراء .

فالدول الكبرى لم تتخل عن سياسة تجاوز الامم المتحدة ، عندما كانت ترى بسبب الافتقار الى التفكير البعيد المدى ان مثل هذا الاسلوب يعود عليها بالفائدة . وبدا في كثير من الاحيان ان كتل الدول الصغيرة التي تدلل على سياسة قصيرة النظر كانت تحد من الوحدة الخلقية التي استغلتها القوة الثالثة بنجاح ضد الدول الكبرى .

ان العالم سيتمتع بالسلام اذا اصبح الشعور بالوحدة الخلقية التي فرضها الميثاق وتقاليد التعاون خلال خمس وعشرين سنة قويا الى درجة يستطيع معها ان يطفى على قوى الانانية الضيقة . وتاريخ السنوات الخمس والعشرين الاخيرة يبرر ايمان المرء بان الازمات الحالية ستمضي بدورها وستخرج الامم المتحدة منها اقوى ماديا ومعنويا .

٢

التسويات السلمية والامن الجماعي

غرض الامم المتحدة هو منع الحرب

انشئت الامم المتحدة في ظل مأساة الحرب العالمية الثانية ، ففي الوقت الذي اجتمع فيه واضعو الميثاق في سان فرانسيسكو كانت قوات الحلفاء تخوض معارك وراء الحدود الالمانية كما كانت القوات في المحيط الهادي تقفز من جزيرة الى جزيرة قبل ان تتمكن من بدء الهجوم على اليابان . ويبدأ الميثاق بالقول ان شعوب العالم توحد جهودها لتحقيق اهداف معينة . والمفهوم ان الهدف الاول هو « ان ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحروب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين آلاما يعجز عنها الوصف ... »

ولما كان واضعو الميثاق يدركون ان الصراع بدأ بخرق حقوق الانسان في المانيا وايطاليا فانهم اعلنوا ان الهدف التالي هو « ان نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ... »

وفي الفقرة الثالثة من ديباجة الميثاق اهتم واضعو الميثاق بالناحيتين السياسية والقانونية وآلوا على انفسهم « ان توجد الاحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي ... »

وتطلع واضعو الميثاق في النهاية الى فرص لحياة افضل حين تزول ويلات الحرب فوضعوا هدفا رابعا هو : « ان ندفع بالرقي الاجتماعي قدما

وان نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية افسح . »

وثمة منطق جميل في تسلسل هذه الاهداف الاربعة . فالاول والثالث منها يستندان الى منع الحروب واقامة اوضاع سلمية ، بينما يؤكد الهدفان الثاني والرابع الايمان بحقوق الانسان وبالرقي الاجتماعي ويتطلعان الى ازالة اسباب الحرب ويتوقعان حياة افضل يتضاءل فيها التفكير في الحرب تدريجيا .

ولذلك فان الغرض الكامل للامم المتحدة هو المحافظة على السلام ، والاسلوب الاجمالي الذي يمكن مع ذلك هو تطوير مجتمع دولي ديناميكي ترتبط فيه الدول بأواصر كثيرة منظورة وغير ملموسة من تطوير وتعديل حضاري . وما دام الانسان يطوّر وسائل للتدمير الكلي ، ويطور طاقته وقدرته على ارتياد الاجرام السماوية فان مجال المجتمع الدولي الديناميكي يجب ان يواصل النمو . ويحلم الانسان بنظام تكتنف الدول فيه جهود تعاونية سلمية بحيث قل أن تنشب خلافات سياسية خطيرة ، ويتلاشى فيه مجرد التفكير بخطر الحرب .

والغاية من هذا الكتاب اظهار مدى ما تم تحقيقه من تقدم نحو تحقيق هذه الاهداف خلال ٢٥ سنة وان قصرت هذه الجهود عن السير الى تلك الاهداف ؟

يتطلب المجتمع السلمي العادل أساليب متحضرة لتحقيق التحسين . والامم المتحدة توفر هذه الاساليب الى حد بعيد . وقد تكون الاساليب متنوعة بما في ذلك اثارة مناقشات في الجمعية العامة او عقد مؤتمرات غير رسمية في قاعة المندوبين في مقر الامم المتحدة . وتضم مؤتمرات فنية مختلفة علماء واطباء ورجال اعمال وزعماء عمال واساتذة وفلاحين . وتحدد الاتصالات الدائمة في مجالات كثيرة من حياة الانسان المناخ والاسلوب اللازمين للتعديل والتحسين وتوفر جو الديمومة . ومن هذه الاتفاقات ينبثق العرف والعادة اللذان يسهمان في تطوير القانون المشترك للعالم .

وحين تصبح مشكلات الضبط والتحسين في بعض الاوقات اكثر حدة ، تدخل هذه المشكلات حيز صراعات سياسية لا بد من تسويتها او تدخل حيز عدوان قريب او عدوان فعلي يجب منعه او وقفه .

وسيتناول هذا الفصل بصورة خاصة ما قامت به الامم المتحدة لتسوية الخلافات التي قد تؤدي الى حرب ولمنع العدوان او وقفه .

ويدعو الميثاق الدول قبل كل شيء الى محاولة تسوية خلافاتها مباشرة ، وهو يقترح وسائل متنوعة لمعالجة هذه الخلافات . فالمادة الثالثة

انشلت اعمال مجلس الامن بسبب الافتقار الى هذه الوحدة وانعكس هذا الشلل في مناقشات حرب باردة مارس الاتحاد السوفياتي فيها حق النقض اكثر من مئة مرة ومارست كل من بريطانيا وفرنسا هذا الحق مرة واحدة . وبدت الدول الكبرى جميعها دون استثناء اكثر اهتماما بتسجيل نقط ضد خصومها في الحرب الباردة منها بالوصول الى اتفاق وفقا لعدالة المشكلة قيد البحث .

وحين كان يصفو جو المجلس من غيوم الحرب الباردة كانت الفرصة تلوح امام المجلس ليتصرف وفقا للغاية التي انشىء من اجلها . ولكن نفوذ المجلس كان يتضاءل بانتشار الحرب الباردة من منطقة جغرافية الى اخرى. ووصلت الحرب الباردة في النهاية الى الشرق الاوسط . ففي الايام الاولى ايد الاتحاد السوفياتي انشاء دولة اسرائيل اما اليوم فان تصويت الاتحاد السوفياتي الى جانب الدول العربية في اي نزاع في الشرق الاوسط مع اسرائيل يعتبر امرا مفروغا منه .

وهناك اسباب اخرى بالاضافة الى افتقار الدول الكبرى الى الوحدة ادت الى تطور الجمعية العامة لتصبح الهيئة الديناميكية في الامم المتحدة. فالميثاق ينص على اختيار اعضاء غير دائمين في مجلس الامن على ان يراعى في ذلك « بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة اعضاء الامم المتحدة في حفظ السلم والامن الدوليين وفي مقاصد الهيئة الاخرى كما يراعى ايضا التوزيع الجغرافي العادل . » ولكن هذه المقاييس كانت موضع تجاهل في احيان كثيرة ، ولذلك فان دولا صغيرة جديدة كثيرة لا امل لها باحتلال مقعد في مجلس الامن تحرص بشكل متزايد على عرض منازعاتها السياسية على الجمعية العامة .

وكانت الحاجة الى التغيير السلمي عاملا كذلك في زيادة ديناميكية الجمعية العامة . فمجلس الامن انشىء اول ما انشىء لمعالجة الاخطار التي تهدد السلام او المواقف التي قد يؤدي استمرارها الى تهديد السلام . وقل ان يتطلع المجلس الى الامام وهو لا يتصرف الا متى جوبه بأزمة يرفعها اليه عادة احد اطراف النزاع . اما الجمعية العامة فهي التي يترتب عليها مواجهة مشكلات عالم نام وتحدياته ، وهي مشكلات وتحديات تشمل تصفية النظم الاستعمارية كما تشمل الخطر الذي قد ينجم عن سفن فضاء تحمل اسلحة نووية ، ولذلك فان ما تفعله الجمعية خلال مداولاتها وقراراتها يميل الى ترك اثر ملزم لم يكن في الاصل متوقعا، يضاف الى القانون العالمي المشترك.

لقد هبطت في الآونة الاخيرة سرعة تطور الجمعية العامة المشجع الى

هيئة تشريعية مسؤولة ، اذ ظهر ميل لدى بعض الدول الحديثة الاستقلال الى ادراج واقرار مشاريع قرارات لا معنى لها ويتعذر تنفيذها دون تأييد الدول الكبرى ، وكانت هذه المشاريع في حالة او اثنتين خرقا للميثاق .

ومن حسن حظ السلم العالمي ان فسر الميثاق بصورة تحررية فبدلا من ان يكون الميثاق صارما متشددا ضيقا اصبح وسيلة لمعالجة غير متوقعة لمشكلات التغيير السياسي ومشكلات الحرب والسلم .

ومن اكثر تفسيرات الميثاق اثارة تبني مشروع قرار يدعو الى الاتحاد من اجل السلام . وينص هذا المشروع على انه في حال اخفاق مجلس الامن في اتخاذ اجراء ما لمجابهة تهديد ظاهر للسلام ، او خرق للسلام او لمجابهة عمل عدواني بسبب الافتقار الى اجماع الدول الخمس الدائمة العضوية فيه ، فان للجمعية العامة ان تتولى المسألة خلال ٢٤ ساعة في دورة خاصة او طارئة وتوصي باتخاذ اجراءات جماعية تتضمن في حال خرق السلام او ارتكاب عمل عدواني ، استخدام القوات المسلحة .

لقد توسع عمل الامين العام ، وشرح يوثانت ذلك بقوله : « ان دور جهاز الامانة ورئيسها الاداري ، اي الامين العام اتسع هو الآخر تجاوبا مع التحديات التي يطلب من المنظمة مواجهتها . وقد تبين ان منصب الامين العام مفيد من حيث الوساطة والتوفيق في المنازعات ومن حيث الدبلوماسية غير الرسمية وتبادل الآراء ، بينما يطلب من الامين العام في بعض الاحيان تولي مهمات تنفيذية وعلى الاخص في عمليات المحافظة على السلام ... »

وبمرور السنوات بدا ان ادوار مجلس الامن والجمعية العامة والامين العام باتت متشابكة فيما يتعلق بمعالجة مشكلات السلم والحرب . ويكاد يكون من المتعذر التحدث بصورة موسعة عن اعمال مجلس الامن او الجمعية العامة او الامين العام دون التحدث عن اعمالها جميعا . وثمة حالات لا بد فيها من تعاون الثلاثة معا لتحقيق النتائج المطلوبة . وحتى حين يقوم مجلس الامن باجراء ما دون الجمعية العامة ، فان على هذه الاخيرة ان تتولى مسؤولية التمويل التي تجعل عمل مجلس الامن امرا ممكنا ، ويطلب من الامين العام بصفته الرئيس الاداري تنفيذ قرارات هاتين الهيئتين .

ولمجلس الامن سجل من القرارات المهمة التي منعت الحرب . ويحضر الجمهور عادة اي اجتماع خطير يعقده المجلس كما تغطي الصحافة وقائعه بعناية ، ويرقب ممثلو بلدان كثيرة مداولات المجلس راجين من صميم قلوبهم ان يتمكن الرجال الخمسة عشر الجالسون الى مائدة على شكل نعل حصان من اتخاذ قرارات وتنفيذها . ويشعر افراد الجمهور بان هؤلاء الرجال

الخمسة عشر ، المزودين بسلطات كافية من حكوماتهم وبشجاعة في قلوبهم يستطيعون اتخاذ قرارات مهمة ، تدعمها بعد ذلك قوة الاجراء التي يقرها الميثاق .

ان اي اجتماع مهم تعقده الجمعية العامة يحضره الجمهور وتغطي الصحافة وقائعه بعناية واهتمام. فالجمعية العامة اذن انعكاس للعالم كما هو. فهل في استطاعة شعوب العالم مجابهة مشكلاتها ؟ وهنا يرى المرء برلمانا للبتريه ناميا تسعى فيه الامم وراء وسائل تواجه معها المشكلات الكثيرة الناجمة عن التغيير السياسي ضمن اطار القانون والنهج البرلماني .

وسائل جديدة لمواجهة مشكلات جديدة

اوجدت الامم المتحدة ، وهي تجابه هذه المنازعات الكثيرة والمواقف المحفوفة بالتهديدات ، وسائل مختلفة لم يتضمنها الميثاق . فانشأت لجانا متعددة لمراقبة الهدنة ، وهناك فريق دولي من المراقبين العسكريين في ممرات كشمير الجبلية يحافظ على السلم بين القوات الباكستانية والهندية . وللامم المتحدة هيئة مراقبة تتولى الاشراف على اتفاقات الهدنة العامة المعقودة بين اسرائيل من جهة ومصر ولبنان والاردن وسوريا من جهة ثانية واحتفظت في احدى المرات بما يقرب من ١٢٠ مراقبا عسكريا على حدود اسرائيل .

وانشأت الامم المتحدة وكالات للسيطرة على عبور الحدود بقصد التخريب . وانشأ مجلس الامن في سنة ١٩٤٦ لجنة تحقيق لترفع تقارير عن صعوبات الحدود بين اليونان وجاراتها . وحين منعت الحرب الباردة مجلس الامن من اعادة النظر في هذا الموقف انشأت الجمعية العامة لجنة دولية خاصة من احد عشر عضوا لمعالجة مشكلات البلقان . وكانت الغاية منها رفع تقارير عن مدى تنفيذ قرار كانت الجمعية العامة قد تبنته يدعو البانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا الى التوقف عن تقديم المساعدات للشيوعيين .

وانشأ مجلس الامن لجنة للمساعي الحميدة بغية المساعدة في تسوية النزاع السياسي بين هولندا والجمهورية الاندونيسية وقد لعب الدكتور فرانك غراهام الاميركي دورا مهما فيها .

وتولت الامم المتحدة مدة بضعة اشهر كل سلطات الدولة في ادارة ايريان الغربية (التي كانت تعرف في السابق باسم غينيا الجديدة

الهولندية) ونقلها من الحكم الهولندي ووضعها تحت السيادة الاندونيسية الموقتة .

ومارست الامم المتحدة دورا اوسع في بناء دولة على الاراضي الليبية التي تخلى عنها الايطاليون لدى استسلامهم ...

ومزقت الحرب بين عدد من الدول العربية واسرائيل في شهر يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧ القسم الاكبر من اعمال جهاز المراقبة على الهدنة . ويحاول الدكتور غونار يارينغ الممثل الخاص للامين العام الى الشرق الاوسط الان اقامة سلم بين الدول العربية واسرائيل . وتجمع الدول الاعضاء في مجلس الامن على تأييد مهمته . ويسود افتراض عام بانه لا بد من انشاء لجنة مراقبة هدنة اخرى للاشراف على اية تسويات سلمية يتم الوصول اليها في النهاية .

وتنمو في الامم المتحدة بالاضافة الى ممثلي الامين العام الخاصين ، فكرة جديدة في لغة الامم المتحدة هي « وجود » الامم المتحدة . فقد اوفد الامين العام في حالات نادرة شخصا ما الى دولة هي عرضة لغزو ومِثلُ هذا الرجل الواحد او « الوجود » دون اية قوة عسكرية تحت امرته ، يشكل رمزا للقوة الادبية او القانونية لاسرة الامم ، يضمن سلامة اراضي تلك الدولة .

ومما يؤسف له ان وجود الامم المتحدة الذي كان له علاقة الى حد ما بتخفيف خطر الحرب بين تايلاند وكامبوديا سحب لان تايلاند ألمحت الى انها لا تحبذ بقاء هذا الوجود على اساس دائم .

يتعذر على المرء ان يصف بالتفصيل كل نزاع اضطرت الامم المتحدة الى معالجته ، او ان يصف كل موقف اثير في مجلس الامن او الجمعية العامة . وحين دعا رئيس مجلس الامن هذه الهيئة الى الانعقاد في ٢٢ ديسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٦٩ قال : « نفتتح الاجتماع السادس والعشرين بعد الالف والخمسمئة » . وكان معظم الاجتماعات ، باستثناء تلك التي كانت لوضع التقرير السنوي ولاقرار العضوية ، تخصص لمحاولة حل المنازعات التي تشكل خطرا على السلام العالمي . واورد تقرير اصدره الامين العام في اوائل سنة ١٩٧٠ احدى وثمانين مسألة اخذ المجلس علما بها ، وهذا يعني ان هذه المسائل لا تزال محفوظة ، لان البحث فيها لم ينته او لانها لم تسو بعد .

وعقدت الجمعية العامة بالاضافة الى اجتماعات المجلس عشر دورات طارئة او خاصة بحثت فيها في منازعات بموجب قرار الاتحاد من اجل

السلام ، حين كان يعجز مجلس الامن عن اتخاذ اجراء ما نتيجة لممارسة احدى الدول الكبرى حق النقض . ويتعذر تحليل جميع المنازعات التي نظرت فيها هيئات الامم المتحدة ، ولذلك فان افضل طريقة هي وصف عدد من المشكلات الرئيسية التي اثارت اكبر قلق لدى الامم المتحدة ، واثارت اكبر مخاوف من الحرب ، وهي منازعات اوجدت معها الامم المتحدة وسائل جديدة واضافت الى الامم المتحدة تجارب جديدة واسهمت في القانون المشترك للدول .

كوريا والامن الجماعي

تقدم كوريا قبل كل شيء مثالا واضحا على تطبيق الامم المتحدة مبدأ الامن الجماعي .

تستطيع الامم المتحدة ، عندما يكون المجتمع الدولي في وضع مثالي ، تعبئة قوات لمنع العدوان او وقفه ، فميثاق الامم المتحدة ينص على مثل هذا الاجراء بموجب الفصل السابع منه . وقد تحدثنا آنفا عن صلاحيات مجلس الامن والتزامات الدول الاعضاء بوجوب تنفيذ تعليماته .

فمنذ انشاء عصبة الامم حتى الان اطلقت عبارة الامن الجماعي على احتمال مقاومة العدوان مقاومة منظمة . وينطوي الامن الجماعي على اجراءات قانونية اتفق عليها سلفا ولا بد من ان تكون هناك هيئة دولية انشئت بوجه قانوني تستطيع تقرير حقائق العدوان في ضوء قانون قائم معترف به . وبعد تقرير مثل هذه الحقائق يتوجب على هيئة دولية انشئت بوجه قانوني الا تكتفي باصدار قرار بمقاومة العدوان فقط بل عليها ان تأمر بمقاومته . وعلى اعضاء المجتمع العالمي ان يقبلوا بالتزام مقاومة العدوان اقليميا او عالميا اذا طلب اليهم ذلك . ويجب اخيرا افتراض وجود قوة جماعية محتملة او قائمة يمكن استعمالها لقمع العدوان . وعناصر الامن الجماعي هذه موجودة في ميثاق الامم المتحدة .

وكانت مقاومة الامم المتحدة للعدوان عند خط العرض ٣٨ في كوريا بناء على مبادرة من الولايات المتحدة ، اصدق مثال تقريبا في تاريخ الامم المتحدة على مقاومة العدوان . فقد اكدت احدى وكالات الامم المتحدة حقائق العدوان . وكان هذا التأكيد تاما بحيث انه عندما اجتمع مجلس الامن في ٢٥ يونيو (حزيران) سنة ١٩٥٠ للبحث في العدوان لم تجرؤ اية دولة على ان تطلب تأجيل البحث بحجة ان حقائق العدوان غير معروفة .

ويختلف هذا الوضع كليا عما حدث في سنة ١٩٣٢ حين أرسلت عصبة الامم المتحدة لجنة « ليتون » لتقصي الحقائق المتعلقة بمنشوريا ، ذلك لانه ما ان سافرت اللجنة الى منطقة المحيط الهادي ، بالبر والبحر ، وصاغت ادانتها لليابان حتى كان اليابانيون قد احتلوا منشوريا بكاملها .

وقد اتخذ قرار وضع الامم المتحدة ضد العدوان في مجلس الامن في غياب الاتحاد السوفياتي ، وحين اصبح من المتعذر على مجلس الامن نتيجة لمناورات الاتحاد السوفياتي تنفيذ قراراته المتعلقة بمقاومة العدوان تولت الجمعية العمومية ادارة الاحداث .

وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة اسهمت باكبر عدد من العسكريين، فان عددا كبيرا من الدول الاعضاء شاركت الى حد ما في تحمل عبء مقاومة العدوان فارسلت ١٦ دولة قوات مقاتلة وارسلت دولتان وحدات طبية ومستشفيات ميدان . وكان في الامكان ارسال وحدات عسكرية اخرى لو اتخذت الترتيبات المتعلقة بالتموين . وارسلت حوالي ٤٠ دولة مساعدات مادية ، كما كانت هناك كذلك قيادة دولية . وطلب مجلس الامن من رئيس الولايات المتحدة تسمية قائد اعلى .

حقا هناك امثلة اخرى على الامن الجماعي تعاونت فيها الدول في مقاومة العدوان تحت قيادة قائد اعلى ، غير انه لم يصدر تخويل بمثل هذه المقاومة عن هيئة قائمة في المجتمع الدولي . ولو اصدرت عصبة الامم قرارا بمقاومة العدوان في اليوم الذي هاجم فيه الجيش الالماني بولندا لكانت العصبة القوة الادبية التي تسترشدها الدول التي قاومت العدوان في الحرب العالمية الثانية ولكسبت هيبة جديدة تجعل من غير الضروري انشاء امم متحدة تحل محلها .

لقد اعطت كوريا للعالم املا بان في امكان الدول اتخاذ تدبير جماعي ضد دولة ان لم تكن كبرى فعلى الاقل ضد دولة تسير في فلك دولة كبرى.

شهدت سنة ١٩٥٠ اقداما وجراة واتخذ الرئيس ترومان قرارا تاريخيا، وتجاوبت الامم المتحدة بسرعة فائقة مع مبادرة الولايات المتحدة ، وكانت النتائج موضع تقدير واحترام في جهات كثيرة ، فما كان سيتحول الى سلسلة من الاعمال العدوانية توقف وربما حيل دون نشوب حرب ثالثة ، وشعرت اوروبا الغربية بالارتياح لانه بات في الامكان مجابهة العدوان ووقفه . وبات لاسرة حلف الاطلسي فعالية جديدة كما ازدادت قوات الحلف وتطورت .

ويبدو من المهم ان نولي بعض العناية للطريقة التي عمل بها الامن

الجماعي في كوريا ، لان فيها عبرة للمستقبل وعظة . فقد تكشفت بعض نقاط الضعف في تعـــاون الدول الاعضاء وفي جهاز الامن الجماعي ذاته وطريقة عمله على السواء ، ذلك لان الدول اخفقت في الانصياع للمادة ٤٣ من الميثاق من حيث وضع ما يلزم من القوات المسلحة تحت تصرف مجلس الامن . وبالتالي طلب من الولايات المتحدة بالنظر الى ان لها قوات عسكرية ترابط في مناطق قريبة ان تسهم باعداد كبيرة من الرجال والاعتدة .

كانت الامم المتحدة تفتقر الى اركان عامـــة تعين قائدا عاما وتقـــدر المضاعفات السياسية لاعماله في الميدان ، فلجنة الاركان العسكرية التي نص عليها الميثاق لم تكن عاملة ، وكان الاتحاد السوفياتي عضوا في هذه اللجنة ولكنه كان متحالفا مع الصين الشيوعية وعوضا عـــن ذلك وضعت الدول ذات القوات المقاتلة في كوريا قاعدة لهـــذا الفرض بالذات لتنسيق الجهود العسكرية ، فكان ممثلوها الدبلوماسيون يجتمعون بانتظام في وزارة الخارجية ، وبالتالي كان التدبير الجماعـــي يدار في الدرجة الاولى مـــن واشنطن بدلا من ان تتولى ادارته الامم المتحـــدة . وكـــانت بعض الدول مستعدة كل الاستعداد لترك العمليات العسكرية ، وهي تكيل المديح او اللوم ، للولايات المتحدة ، بينما كـــان العسكريون الاميركيون مستعـــدون لتحمل هذه المسؤولية .

كان يبدو ، باستعراض الاحداث الماضية ، ان المفروض في الامم المتحدة ان تحاول عقد مفاوضات لايجاد تسوية سلمية في الوقت الذي يحتدم فيه القتال .

لقد ارتكب خطأ كبير بنقل القتال الى الشمال من خط العرض ٣٨ ، فقد قاومت الامم المتحدة العدوان عندما عبرت هذا الخط قوات شيوعية من الشمال . وكان يجب ان يتوقف القتال لدى اعادة اقامة هذا الخط وبعد طرد المعتدين عبره . وقد وفر الزحف شمالا في اتجاه نهر يالو سببا لتدخل الصينيين ومنيت قوات الامم المتحدة بهزيمة منكرة ، وقد تطلبت اعـــادة الخط العسكري الـــوف الاصابـــات وشهورا مـــن الجهـــود بموازاة خط العرض ٣٨ .

لم تكن الامم المتحدة مستعدة لايجاد سلام ، واعترى الياس الجميع اذ نشب خلاف حول من سيمثل الامم المتحدة في مؤتمـــر السلام وكانت الهند هي نقطة الجدل ، فقد كان نصف اعضاء الامم المتحدة يرغبون في ان تقوم الهند بهذه المهمة ، ولكن ذلك كان دون الثلثين ، وعارضت الولايات المتحدة اشتراك الهند بسبب معارضة شديدة من سنفمان ري . وقالت

وتحرص دول كثيرة دخلت الامم المتحدة بعد انتهاء القتال في كوريا وعلى الاخص الدول الافريقية والآسيوية على عدم الانحياز الى اي من الدولتين الجبارتين .

وهذا لا يعني ان ضمائر اكثر من ثلثي الدول الاعضاء في الامم المتحدة لن تتاثر بوقوع عدوان جديد وأنها لن تتجاوب . غير ان الفرص ضئيلة من حيث قيام ثلثي الاعضاء باعلان دوله ما معتديه ، كما حدث عندما تدخلت بحين في القتال في كوريا . ولا بد من عرض القضايا الادبية بكل وضوح ، اذا اريد من اكثريه الدول الاعضاء ان تبدي استعدادا لارسال مساعده مادية ضد المعتدي كما حدث في سنة ١٩٥٠ .

وظل القتال في البر الآسيوي ـ في الهند الصينية ـ خلافا للقتال في كوريا ، خارج الامم المتحدة ، كما ظل دون صلة بمبادىء الامن الجماعي . وهذا امر سيكون موضع بحث في الفصل التالي .

احتمال العودة الى الامن الجماعي

فجأة ظهرت بداية خافتة في سنة ١٩٦٤ لتحرك يهدف الى العودة الى الامن الجماعي كما يوحي به ميثاق الامم المتحدة . وصدر هذا التحرك عن مصدر هو آخر ما كان يتوقع صدورها عنه ـ الاتحاد السوفياتي ، فقد اعترفت الحكومة السوفياتية في مذكرة نشرت في ٧ يوليو (تموز) سنة ١٩٦٤ بالحاجة الى اجراءات غير عسكرية بموجب المادة الحادية والاربعين من الميثاق ، واعترفت بضرورة اللجوء الى المادة الثانية والاربعين من الميثاق لمنع العدوان او وقفه وهكذا . ورأت الحكومة السوفياتية ان القوات التي يجب تجنيدها بموجب المادة الثانية والاربعين ، يجب الا تنتمي الى الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن . وكررت المذكرة السوفياتية نغمة قديمة هي أن مجلس الامن وحده هو الذي يستطيع الاشراف على مثل هذا العمل وادارته . غير ان هذه البداية الضعيفة لم تنم بحيث تصبح بعثا قويا للامن الجماعي .

ان مبادىء الامن الجماعي سليمة ، ولا يمكن للعالم ان يتمتع بالسلام دون مثل هذا النظام ، ويجب ان يكون هناك قانون عالمي ضد العدوان ، كما انه يجب ان تصدر الاحكام وفقا لاجراءات قانونية لائقة ، ويجب ان تلتزم الدول باتخاذ اجراءات ضد المعتدي . وقد عملت الجمعية العامة ومجلس الامن ضمن نطاق المادتين السادسة والسابعة من الميثاق . ويتجاوز

بعض نشاط هاتين الهيئتين في معالجة اخطار السلام اجراءات المصالحة التي تنص عليها المادة السادسة ولكنهـا تقصر عن تنفيـذ نصوص المادة السابعة .

واذ يطوي الزمن الحرب العالمية الثانية في عداد الماضي ، يقل تبعا لذلك التشديد على مبادىء الامن الجماعي اذا هي قورنت بالعمل الفردي متى تذكرت الدول بجلاء ووضوح محن الحرب . فمصانع الاسلحة لا تزال في اتساع وقد قال يو ثانت : « ان الامل الوحيد بالطبع يكمن في الاستعاضة عن هذا التنافس العسكري بتزايد في الثقه وزيادة في التعاون وفي وضع نظام متفق عليه وفقا لمبادىء الميثاق وضمن اطار الامم المتحدة . »

وقد تؤدي الاتفاقات على نزع السلاح النووي الى احياء مبادىء الامن الجماعي . ويمكن التدليل على ذلك بالاستشهاد بالجهود التي بذلت لوضع معاهده تمنع انتشار الاسلحة النووية . وقد تمكنت لجنة نزع السلاح التي تتالف من ١٨ دولة بزعامة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكـة المتحدة من وضع مثل هذه المعاهدة . وأصرت الدول غير النووية التـي حيل بينها وبين الحصول على اسلحة نووية الى الابد على وجوب وضـع نوع من الاتفاق ذي طبيعة تتميز بضمان جماعي يقضي بان تسرع الدول النووية الى مساعدتها اذا هي هوجمت من جانب دولة تستخدم اسلحة نووية . وارتاحت هذه الدول نوعا ما الى قرار اتخذه مجلس الامن في سنة ١٩٦٨ عندما رحب « ... بالعزم الذي اعربت عنه دول معينة على تقديم مساعدة فورية او على تأييد مثل هذه المساعدة ، وفقا للميثاق ، لاية دولة غير نووية تنتمي الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية اذا هي تعرضت لاي عدوان تستخدم فيه الاسلحة النووية او كانت ضحية تهديد بمثل هذا العدوان . » وسبق هذا القرار بيـان اصدرته الولايات المتحدة والاتحـاد السوفياتي والمملكة المتحدة يؤكد عزمها على السعي للحصول علـى اجـراء من مجلس الامن بتقديم المساعدة في مثل هذه الحالة .

وعقدت ٩٢ دولة غير نووية مؤتمرا في جنيف في اواخر سنة ١٩٦٨ قالت فيه :

ـ ان مستقبل البشرية « لا يمكن ان ينعم بالامن دون ازالة استخدام القوة او التهديد باستخدامها ازالة تامة وفقا لروح ميثاق الامم المتحدة » .

ولا بد من ايجاد حل عاجل لمسألة ضمانات الامن في العصر النووي .

ـ على جميع البلدان احترام ميثاق الامم المتحدة واعراف القانـون الدولي المقبولة بشكل عام التي تنظم العلاقات بين الدول .

٣

عمليات المحافظة على السلام
الامناء العامون

تشير عمليات المحافظة على السلام بمعناها الواسع الى مختلف الوسائل التي تستخدمها الامم المتحدة في منطقة النزاع للحيلولة دون نشوب النزاع او لايجاد استقرار في الوضع الذي ينشب فيه الاضطراب. وهي تشير الى وسطاء وفرق هدنة وقوات محايدة تقوم بالحراسة ، للحيلولة دون وقوع قتال في وقت تجري فيه عملية البحث عن تسوية سلمية . وقد وقعت تسع حالات من هذا النوع على الاقل .

على أن ما يهمنا في هذا المجال ثلاث حالات بذلت فيها الامم المتحدة جهودا تحمل بصورة خاصة اسم عملية المحافظة على السلام ، وهذه الحالات هي السويس والكونغو وقبرص . والعمود الفقري لاية عملية للمحافظة على السلام هو قوة من وحدات عسكرية ترسل الى منطقة للمحافظة على النظام في وقت تجري فيه عملية البحث عن تسوية سلمية . وتختلف قوة دولية للمحافظة على السلام عن جيش يقوم بعملية تنفيذ أمن جماعي . فهذه القوة لا تغضب ولا يجن جنونها على أحد وليس لها اي عدو، وهي هيئة محايدة لا ترابط لتحقق انتصارا لهذا الجانب أو ذاك . وقد يرافق الوحدات العسكرية وسطاء ومحكمون كما حدث في قبرص . اما في الكونغو فقد أرسل فريق من الخبراء من الامم المتحدة ومن وكالاتها المختصة للمساعدة على بناء مجتمع مستقر . وكانت الوحدات التي ارسلت في هذه الحالات الثلاث المهمة باستثناء القوات البريطانية في قبرص تنتمي الى

دول صغيرة ولكن بعض الدول الكبرى قدمت مواد تموين . وبدلا من ان تقدم الدول الكبرى الخمس قوات لصد العدوان كما كان يفترض في الاصل فأن الدول الصغرى تقدم قوات للمحافظة على الامن واستعادة النظام .

وبتحليل البرنامج الدولي للمحافظة على السلام في الشرق الاوسط والكونغو وقبرص يلمس المرء تفاعل أدوار مجلس الامن والجمعية العامة والامين العام .

السويس

قررت بريطانيا وفرنسا واسرائيل غزو السويس في سنة ١٩٥٦ ومارست بريطانيا وفرنسا حق النقض ضد قرار في مجلس الامن يهدف الى استقرار السلام : وقد أحيلت المسألة بعد ذلك على دورة طارئة للجمعية العامة .

وقل ان تعرضت دولتان غربيتان كبريان في تاريخ الامم المتحدة لانتقاد عالمي كذلك الذي تعرضت له بريطانيا وفرنسا بسبب تلك الغزوة . فان الدول التي تحررت اخيرا من الاستعمار رأت في الانذار وفي الانزال العسكري في شمال افريقيا اعادة للمغامرات الاستعمارية في الماضي .

واعرب ليستر ب. بيرسون وزير الخارجية الكندية عن عطفه على البريطانيين بشأن السويس ، ولكنه مع ذلك اراد التمسك بالميثاق فاقترح على الامم المتحدة ارسال قوة دولية الى السويس تتيح للبريطانيين والفرنسيين والاسرائيليين الانسحاب . وأيد المستر هنري كابوت لودج رئيس الوفد الاميركي الاقتراح الكندي فورا .

ومنحت الجمعية العامة الامين العام ٧٢ ساعة لتجنيد قوة الطوارىء الدولية ، وقد جند هذه القوة خلال ٣٩ ساعة . واجرى مسؤول دولي سلسلة اتصالات هاتفية تمت تقريبا على الوجه التالي : اتصال مع بعض الدول الاسكندنافية يقول ان الامم المتحدة مستعدة لاخذ مفارز من هذه الدول لتشترك في قوة الطوارىء الدولية ، وان هذه المفارز ستدعى بعد ظهر ذلك اليوم : اتصال مع الولايات المتحدة يطلب منها اعداد طائرات نقل. وقد وعدت الحكومة أن تكون تلك الطائرات في البلدان المحددة بعد ظهر ذلك اليوم : اتصال مع الحكومة الايطالية يطلب منها اعداد منطقة تنزل فيها قوات الامم المتحدة وتتجمع فيها : اتصال مع الحكومة السويسرية يطلب

من الخطوط الجوية السويسرية الوقوف على أهبة الاستعداد لنقل القوات من ايطاليا الى السويس : اتصال مع سلطات الامم المتحدة في منطقة السويس يقول ان قوات الامم المتحدة قد تصل الى هناك خلال ٤٨ ساعة . وصدرت التعليمات الى الامين العام بوجوب تنظيف قناة السويس من السفن المعطوبة أو الغارقة فيها .

ومما يؤسف له ويبعث على الالم ان النتائج الدائمة لهذه التجربة الدولية للمحافظة على السلام في الشرق الاوسط تلاشت وضاعت . فقناة السويس مغلقة وتدور الان رحى قتال حولها بين القوات المصرية والقوات الاسرائيلية . ففي سنة ١٩٦٧ طلبت مصر سحب القوات الدولية المرابطة في الاراضي المصرية . وتبعت ذلك حرب دامية استمرت ستة أيام ولا تزال مستمرة بصورة متقطعة بين اسرائيل من جهة وبعض الدول العربية من جهة ثانية . وتورطت الدول الكبرى في تقديم أسلحة الى هذا الجانب أو ذاك . ويعتبر الشرق الاوسط منطقة الخطر المباشر الذي يهدد السلام العالمي في وقت تدخل فيه الامم المتحدة السنة الخامسة والعشرين من عمرها .

وتجب الاشارة هنا الى أنه في الوقت الذي عقدت فيه الجمعية العامة دورة طارئة للبحث في السويس عقدت دورة طارئة ثانية للبحث في غزو الاتحاد السوفياتي للمجر . فقد مارس الاتحاد السوفياتي حق النقض ضد قرار في مجلس الامن يدعوه الى سحب قواته .

وكانت هذه الدورة الطارئة التي هدفت الى ضمان سحب القوات السوفياتية من المجر مبعث خيبة أمل ، ذلك لان الاتحاد السوفياتي لم يتجاوب مع الراي العام كما تجاوبت بريطانيا وفرنسا . ولا يعتمد اي عمل تقوم به الامم المتحدة على مدى نجاحها في تعبئة الراي العام العالمي فقط ، وانما على مدى تجاوب الدول الاعضاء معها . وكان موقف الامم المتحدة الادبي في المجر واضحا . وقد أقرت الجمعية العامة حين كان عدد اعضاء الامم المتحدة ٧٧ في سنة ١٩٥٦ مشروع قرار يدعو الى الانسحاب السوفياتي بأكثرية ٥٤ صوتا ضد ثمانية أصوات وامتناع ١٥ دولة عن التصويت .

الكونغو

تنقل برنامج الامم المتحدة في الكونغو بين ما يقترب من المأساة حينا

وبين النجاح حينا آخر . فكثير مما بدا انه على وشك التحقيق في سنة ١٩٦٠ ، كان في خطر الانهيار في سنة ١٩٦٥ . وبات واضحا في ربيع سنة ١٩٦٣ ان الامم المتحدة حالت دون مجابهة بين الدول الكبرى في الكونغو ، فقضت على محاولات مويس تشومبي فصل اقليم كاتانغا الذي كان حينذاك رئيسا له عن الكونغو ، وقضت كذلك على المرتزقة البيض ووضعت الاسس لحكومة دستورية . وساعد الوف من المستشارين الاقتصاديين والاجتماعيين والتربويين من الامم المتحدة وهيئاتها المختصة في تقديم المشورة في بناء نظام تربوي وفي اقامة المقومات الاخرى للدولة الحديثة . وحققت الامم المتحدة بعض الوحدة بين الدول الافريقية الاخرى بالنسبة الى الكونغو .

وارغمت الامم المتحدة في احدى اللحظات الخطيرة على سحب قواتها، فقد أصبح تشومبي الذي كان في السابق عدوا لقوات الامم المتحدة رئيسا، وحاول انقاذ الدولة التي سعى في السابق لتقطيع أوصالها ، وعاد المرتزقة الى البلاد بأعداد كبيرة ، وجوبه الكونغو بثورة ، وظل احتمال المجابهة بين الدول الكبرى قائما ، وقدمت بعض الدول الشيوعية والدول العربية مواد حربية وبكميات كبيرة الى القوات الثائرة وبدت الدول الافريقية منقسمة على ذاتها بصورة خطرة .

وكانت قوة المحافظة على السلام في الكونغو قد أرسلت بأمر من مجلس الامن بينما أرسلت مثل هذه القوة الى السويس بأمر من الجمعية العامة ، على أن عناصر الاثارة في لحظات اتخاذ القرارات في كلتا الحالتين كانت متساوية .

ففي الساعة الثالثة والدقيقة الثانية والعشرين من صباح ٤ يوليو (تموز) سنة ١٩٦٠ قرر مجلس الامن تلبية لطلب محموم من حكومة الكونغو ارسال قوات دولية الى الكونغو . وتجاوب المندوبون المرهقون مع نداء من داغ همرشولد أعلن فيه ان سلام العالم يتوقف على اتخاذ عمل فوري . وعندها بدأت سلسلة خطوات شملت الالوف من الناس وفقدان كثيرين من موظفي الامم المتحدة وانفاق مئات الملايين من الدولارات ، كما انطوت على مشاهد مريرة في الجمعية وأخيرا على مصرع داغ همرشولد نفسه .

وكانت جمهورية الكونغو قد احتفلت بعيد استقلالها قبل ذلك باسبوعين ، وكان الاحتفال مؤثرا حضره ملك بلجيكا ، غير انه لم تمض غير بضعة أيام حتى استحالت الحماسة الى رماد فقد ثار الجيش الكونغولي

وفرّ ضباطه البيض ، وخرج البلجيكيون جماعات جماعات من الكونغو .

ناشدت حكومة الكونغو اولا الرئيس ايزنهاور ارسال قوات اميركية ، ولو فعل ذلك لحدثت دون شك مجابهة بين هذه القوات والقوات التي كان سيرسلها الاتحاد السوفياتي ، ولكن الرئيس ايزنهاور اقترح على الحكومة الكونغولية ان تطلب مساعدة الامم المتحدة مشيرا الى ان بلاده ستقدم كل تأييد ممكن للمنظمة العالمية متى بادرت الى العمل .

وكانت مشكلة الكونغو أكثر المشكلات التي اضطرت الامم المتحدة الى معالجتها تعقيدا . وكانت المهمة في حرفيتها المحافظة على الامن وتسيير أعمال دولة حيوية تبلغ في مساحتها مساحة الولايات المتحدة الى الشرق من نهر المسيسبي ويبلغ عدد سكانها ١٥ مليون نسمة .

لم يكن خطر تمزق أوصال الكونغو والتدخل الاجنبي ليؤثر في الكونغو وحدها فحسب وانما كان يهدد القسم الاكبر من افريقيا الى الجنوب من الصحراء .

ويجب عند هذه النقطة العودة الى التاريخ . لماذا استحالت حماسة الاحتفال بعيد الاستقلال الى رماد ؟ وما الذي كان الكونغو يفتقر اليه ؟ التاريخ هنا لا يبعث على الرضى والارتياح . فالكونغو كان في القرن التاسع عشر ملكا شخصيا للملك ليوبولد الثاني عاهل بلجيكا . ويطير صواب المرء عندما يعلم ان رجلا واحدا يملك هذه الاراضي الواسعة ويتحكم في حياة ملايين الناس . فالسكان كانوا موضع استغلال ، وهناك قصص عن فظائع وحشية وحكايات تشويه جسدية ، وكان الوضع لا يطاق حتى بالنسبة الى الدول المستعمرة غير المستنيرة في ذلك الحين . أرسلت لجنة دولية الى هناك للتحقيق وكانت النتيجة ان ضمت بلجيكا الكونغو اليها وزال حكم ليوبولد الشخصي لتحل محله سيطرة البرلمان البلجيكي . وتحول نظام الحكم الى نظام أبوة .

كان الكونغو البلجيكي يوم عيد الاستقلال متقدما في بعض النواحي بالنسبة الى مقاييس الاستعمار الافريقية ، فقد كانت فيه صناعة ، وكان بعض الناس يتلقى اجورا حسنة ، كما ان التعليم الابتدائي حتى الصف الثالث كان منتشرا في البلاد .

غير ان السكان لم يكونوا قد أعدوا لحكم ذاتي أو لسلطة تنفيذية . لم يكن هناك طبيب كونغولي واحد كما انه لم يكن هناك غير مهندس كونغولي واحد من السكان الذين يبلغ عددهم ١٥ مليونا . بلغت مساحة الاراضي المزروعة ملايين الافدنة غير انه لم يكن ثمة كونغولي واحد درّب ليقود

محراثا آليا ، ولم يكن في الجيش اي ضابط من أبناء البلاد ولذلك فأنه عندما تمرد الجيش وترك الضباط البيض البلاد لم يتبق اي ضابط يستطيع تنفيذ النظام .

من كان يتوقع أن تهب رياح الحرية الساخنة على افريقيا وأن يختفي النظام الاستعماري بين عشية وضحاها ؟ ففجأة وفي سنة ١٩٦٠ دعت حكومة بلجيكا زعماء الكونغو بمن فيهم موبز تشومبي زعيم اقليم كاتانغا الى مؤتمر في بروكسل . وهناك وعدت الحكومة هؤلاء الزعماء بكونغو مستقل، غير أن الشعب لم يكن مستعدا لهذا الاستقلال المفاجيء .

واضطرت الامم المتحدة منذ قرار مجلس الامن في ١٤ يوليو (تموز) سنة ١٩٦٠ وحتى الوقت الذي اجتمع فيه البرلمان الكونغولي في جامعة لوفانيوم في الثاني من اغسطس (آب) سنة ١٩٦١ الى معالجة موقف انطوى على بلبلة مفجعة ، اذ نشبت اضطرابات في اماكن كثيرة ، وكانت هناك منافسة بين جوزف كاسافوبو رئيس الجمهورية وباتريس لومومبا رئيس الوزراء حول من كان منهما في الواقع رئيسا للدولة . توقفت عجلة الاقتصاد ، وبات الناس يتضورون جوعا ، واضطرت المدارس الى اغلاق أبوابها وكانت قوات الامن الدولية تتنقل على جناح السرعة في الكونغو هنا وهناك وكأنها دائرة اطفاء لتخمد كل حركة خارجة على القانون محاولة تثبيت نوع من النظام وناقلة الاغذية الى الجائعين . لقد حاول ٢٠،٠٠٠ جندي من الامم المتحدة ايجاد النظام في هذه المنطقة الواسعة ونجحوا .

كان مجلس الامن هو الذي أمر بالعملية الاصلية في الكونغو غير ان الضرورة اقتضت في احدى المراحل الدعوة الى عقد دورة طارئة للجمعية العامة بموجب قرار الاتحاد من اجل السلام لمواجهة ما بدا انه محاولة تدخل من الاتحاد السوفياتي . وقد مارس الاتحاد السوفياتي في الاسبوع الثالث من شهر سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٦٠ حق النقض ضد مشروع قرار في مجلس الامن يطلب من جميع الدول الامتناع عن ارسال مواد واعتدة حربية مباشرة الى الكونغو الا بطلب من الامم المتحدة وبواسطتها . واعقبت ذلك دورة طارئة للجمعية العامة التي تبنت بأكثرية ساحقة قرارا مماثلا لذلك الذي نقض في مجلس الامن .

كان لعملية الامم المتحدة في الكونغو جانب ثان بالاضافة الى الجانب البوليسي منها. فعندما سحبت قوات الامم المتحدة في ٣٠ يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٤ تخلف هناك الفا رجل وامراة من الامم المتحدة ووكالاتها المختصة لمواصلة مهمة بناء الدولة . وكان لا بد من بناء نظام تعليمي ، وتدريب

الاطباء ، وتحسين وسائل النقل ، وبعث الاستقرار في مالية البلاد ، وقد انطوى ذلك كله على عملية كبيرة لمساعدة ذلك الشعب المتخلف غير المدرب على ادارة شؤونه .

كانت اكبر مشكلة جابهتها قوات السلام الدولية في الكونغو هي الابقاء على تماسك الجمهورية الجديدة . وقد وافق جميع زعمائها بمن فيهم تشومبي في المؤتمر الذي دعت اليه الحكومة البلجيكية والذي منحوا فيه استقلالهم على أن يضم الكونغو جميع اقاليم المستعمرة . وجوبهت الامم المتحدة بخطر ثورة من انصار الشيوعيين في الشمال كما جوبهت بثورة اقليم كاتانغا المحافظ في الجنوب ، وكان من الصعب على الكونغو الابقاء على ذاته دولة مستقلة دون كاتانغا ، غير ان تشومبي قبل مشروعا أعدته الامم المتحدة لمصالحة وطنية .

وفي ٣٠ يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٤ انسحبت قوات الامم المتحدة ، ووقعت الكوارث الرهيبة التي كان ينتظر حدوثها . وهنا لا بد من الاشارة بأنه كان هناك اجماع على القول بأن قوات الامم المتحدة انسحبت قبل أن يصبح الكونغو مستعدا للمحافظة على امنه ونظامه .

هناك سببان متشابكان لهذا الانسحاب ، فالحكومة الكونغولية لم تطلب من قوات الامم المتحدة البقاء بعد ٣٠ يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٤ ، ولا تستطيع الامم المتحدة ابقاء قواتها في دولة ذات سيادة دون طلب من هذه الدولة .

لم يكن في استطاعة الامم المتحدة ابقاء قواتها في الكونغو لمدة أطول اذ رفضت بلدان الكتلة السوفياتية وفرنسا دفع ما ترتب عليها من نفقات عملية الكونغو ، واحجمت دول كثيرة كان في استطاعتها شراء سندات او دفع مبالغ اكبر من المال عن ان تفعل ذلك ، وكان كثير من هذه الدول قد اعتاد من الناحية التاريخية ان ينفق المال في أعمال فردية لا من اجل أمن جماعي .

وهناك من يعتقد ان الحكومة الكونغولية ، وهي تشعر بما تعانيه من عدم استعداد ، لم تكن لتجد بديلا عن مطالبة قوات الامم المتحدة بالبقاء مدة اطول لو شعرت بأن هذه القوات بكاملها ستبقى . غير أن هذه القوات تضاءلت في عددها في الاشهر الستة الاخيرة من المدة التي قضتها في الكونغو بحيث لم تعد تتجاوز أربعة آلاف رجل . ومن هنا تدهورت حماسة قوات الامم المتحدة كما تدهورت علاقاتها مع الحكومة الكونغولية .

وارتكبت الحكومة الكونغولية خطأ كبيرا بعدم تدريبها جيشها وقوة

البوليس فيها خلال السنوات الاربع التي رابطت فيها قوات الامم المتحدة هناك . وقد حذر المسؤولون من أنه اذا لم يتدرب الضباط فان الجيش لن يكون أفضل مما كان عليه حين فرّ ضباطه البلجيكيون . ويعزى الاخفاق في تدريب الضباط ورجال البوليس الكونغولي في معظمه الى غرور العسكريين الكونغوليين .

لم يكن الامر يقتضي فقط انقاذ الدولة وايجاد نظام دستوري وانما اقتضى كذلك العودة الى بعث الحياة المدنية ، فكان لا بد من فتح المدارس، فعبأت منظمة اليونسكو ٨٠٠ مدرس ، كما كان لا بد من وقف المجاعة وتنظيم وسائل النقل من جديد .

والآن وبعد ١٠ سنوات يمكن تسجيل عدة مكاسب حققها تدخل الامم المتحدة وعملية المحافظة على السلام في الكونغو ، فقد انقذت الامم المتحدة الكونغو من التمزق . وكان هناك خطر من تحول كاتانغا الى جزء من كتلة مع روديسيا وجنوب افريقيا تعتبر خطرا يهدد تطور حقوق الانسان والاستقلال في افريقيا السوداء ، وامكن تفادي مجابهة بين الدول الكبرى

ونظمت الدولة الكونغولية وانشئت فيها حكومة دستورية وقدم الوف من خبراء الامم المتحدة في شؤون المال والصناعة والنقل والتعليم المشورة للدولة الجديدة ، ولا يزال في الكونغو بضع مئات من هؤلاء الخبراء .

بلغت نفقات عملية المحافظة على السلام في الكونغو بضع مئات الملايين من الدولارات. والحق رفض بعض الدول، وعلى الاخص الاتحاد السوفياتي وفرنسا ، دفع ما يترتب عليها من هذه النفقات ضررا بالبرنامج الدولي للمحافظة على السلام . ومع ذلك فان مساحة كبيرة من افريقيا ذات موقع استراتيجي انقذت من الانحلال . ويقول بعض المسؤولين ان هذه الدولة تسير الان لتصبح واحدة من اكثر الدول استقرارا في افريقيا وان برنامج الامم المتحدة في الكونغو سيثبت بمرور الوقت، انه كان اكثر برامج المحافظة على السلام نجاحا حتى الآن .

قبرص

كان ارسال قوة الى قبرص في سنة ١٩٦٤ جهدا آخر واسع النطاق في عمليات السلام الدولية ، وقد تألفت هذه القوة من ٧٠٠٠ رجل ينتمون الى ستة بلدان ، وكانت جزيرة قبرص التي تحررت من المملكة المتحدة في سنة ١٩٦١ وادخلت عضوية الامم المتحدة قد تمزقت الى

طائفتين هما الطائفة اليونانية التي يبلغ عددها ٤٥٠،٠٠٠ نسمة والطائفة التركية التي يبلغ عددها ٥٠،٠٠٠ نسمة .

وهناك أضواء جانبية مثيرة للاهتمام في مشكلة قبرص ، فهي مثال على حقيقة تشير الى أن الدول الكبرى قد لا تستطيع حلّ مشكلة خارج اطار الامم المتحدة حتى وان كانت جميعها اعضاء في منظمة اقليمية . ومما يبعث على السخرية ان الدول الغربية التي تنتقد دوما الاتحاد السوفياتي لعدم تأييده العمليات الدولية للمحافظة على السلام حاولت ابقاء مشكلة قبرص خارج الامم المتحدة لتحل على أيدي الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي . وعندما اخفقت هذه المحاولة وبات الوضع مثيرا لليأس ، طلب الى مجلس الامن ارسال قوة دولية للمحافظة على السلام ووافق المجلس على ذلك بالاجماع ، ودمجت القوات البريطانية التي كانت في الجزيرة في هذه القوة التي تألفت ، بالاضافة الى ذلك ، من جنود ينتمون الى دول صغيرة . وعلى الرغم من أن الحاجة لم تتطلب من الامين العام ارسال فريق من الخبراء كما كانت الحال في الكونغو ، فانه أرسل ممثلا عنه يسعى للوصول الى اتفاق سلمي يوقف القتال ، كما أرسل ممثلا آخر يعمل على ايجاد حل سلمي دائم .

كان انتداب القوة يمدد كل ستة أشهر ، وفي شهر ديسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٦٩ مدد هذا الانتداب على أمل ان يتم احراز تقدم كاف ، لدى انتهاء الانتداب الجديد نحو حلّ نهائي يمكن من سحب القوة الدولية أو تخفيضها الى حد بعيد .

دروس من عمليات المحافظة على السلام

هناك دروس معينة تتضح لنا من عملية المحافظة على السلام الدولية ، الدرس الاول هو انه يجب على المنظمة ان تتأكد من أن لديها مبالغ كافية لتمويل هذه الجهود المهمة . فما ان حلّ خريف سنة ١٩٦٤ حتى كانت الامم المتحدة تواجه عجزا نتيجة لعمليات المحافظة على السلام زاد على ١٠٠ مليون دولار . ومثل هذا الدين يعتبر خطيرا بالنسبة الى حكومة ما ، اما بالنسبة الى الامم المتحدة التي لا تجمع ضرائب مباشرة والتي لا أرصدة لها فالعجز مسألة خطيرة . وقد نشأت هذه المشكلة لان دولا معينة في طليعتها الاتحاد السوفياتي وفرنسا رفضت دفع ما ترتب عليها من نفقات عمليات المحافظة على السلام. وأصر الاتحاد السوفياتي على أنه لما كان مجلس الامن

هو المسؤول في الدرجة الاولى عن المحافظة على السلام والامن الدوليين ، فان مثل هذه الاعتمادات يجب أن تكون أمرا يقرره مجلس الامن ذاته . ولم يكن المال المسألة المهمة المباشرة عندما خولت الجمعية العامة الامين العام اتخاذ الاجراءات اللازمة بالنسبة الى السويس وعندما خوله مجلس الامن اتخاذ اجراءات مماثلة في الكونغو . وعندما ارتقى الامين العام ومساعدوه بالمصعد الى الطبقة الثامنة والثلاثين في مبنى الامانة العامة ليتصلوا هاتفيا طالبين اعداد القوات بعد الاجتماعات المثيرة التي عقدتها الجمعية العامة ومجلس الامن لتكون هذه القوات في مكان الاضطراب فورا وتحول دون وقوع كارثة لم تكن هناك ضرورة للتكهن بالمصدر الذي سيأتي منه المال ، فالامم المتحدة هي التي ستوفده .

غير أنه عندما خول مجلس الامن الامين العام ارسال قوات الى قبرص اضطر هذا الى تأخير اتخاذ أي اجراء مدة اسبوعين امضاهما يقلب الرأي في معرفة كيفية توفير المال اللازم لارسال مثل هذه القوات . وكان يمكن أن تنشب خلال هذين الاسبوعين حرب تركية ـ يونانية تشق دول حلف شمالي الاطلسي وتورط الاتحاد السوفياتي بل ربما العالم بأسره .

لم تجابه الامم المتحدة ـ نتيجة لرفض دول معينة الاسهام فيما ترتب عليها من نفقات عمليات المحافظة على السلام ـ ازمة مالية فحسب وانما جابهت كذلك أزمة قانونية ودستورية .

ففي سنة ١٩٦٢ طلبت الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية مشورتها في الامر وعلى الاخص بالنسبة الى القوة الالزامية لتقديرات النفقات الطارئة لعمليات حفظ السلام في الشرق الاوسط والكونغو . ووجدت المحكمة ان هذه النفقات « جزء من نفقات المنظمة ضمن اطار الميثاق » وهذا يعني ان الحصص الطارئة ملزمة .

وصوتت الجمعية العامة الى جانب قبول رأى المحكمة بأكثرية ساحقة. غير أن الدول رفضت الالتزام بهذه التطورات ، وكانت الخطوة التالية في الازمة بيانا من حكومة الولايات المتحدة يعلن انها ستتحدى حق بعض الدول المخالفة في التصويت في الدورة التاسعة عشرة للجمعية العامة بموجب المادة التاسعة عشرة من الميثاق ، وتنص هذه المادة على ما يلي :

لا يكون لعضو الامم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة اذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين السابقتين أو زائدا عليها .

ويجوز للجمعية العامة استثناء بعض الحالات الناجمة عن أسباب لا

قبل للعضو بها . فالمادة التاسعة عشرة تقول ايضا :

للجمعية العامة مع ذلك ان تسمح لهذا العضو بالتصويت اذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشىء عن أسباب لا قبل للعضو فيها .

ولكن لا يستطيع أحد أن يدعي ان ما منع الاتحاد السوفياتي وفرنسا عن الدفع يعود الى أسباب لا قبل للدولتين بها .

تأخر افتتاح الدورة التاسعة عشرة للجمعية العامة في سنة ١٩٦٤ حتى شهر ديسمبر (كانون الاول) املا بحل الازمة . وعرضت عدة اقتراحات تنطوي على البراعة بينها مشروع يدعو الى انشاء صندوق طوارىء تسهم فيه الدول للمساعدة على تخلص المنظمة من ديونها . واذا تبرع الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول بمبالغ لهذا الصندوق تخفض ديونها الى ما هو أقل من قيمة اشتراك سنتين فان تصويتها لن يكون موضع تحد ويكون قد تم التوصل الى قاعدة لانقاذ ماء وجوه الجميع .

وبدا للحظة وكأنه تم الوصول الى اتفاق ، غير ان الاتحاد السوفياتي أصر على الجمعية العامة ان تصوت على المشروع قبل ان يلمح الى المبلغ الذي سيدفعه . لكن الولايات المتحدة ودول غربية أخرى لم تقبل بهذا التحفظ لعدم وجود ضمان يكفل قيام الاتحاد السوفياتي بدفع مبلغ كبير يكفي لخفض ديونه الى ما دون قيمة اشتراك السنتين .

ولذلك مضت الجمعية في التحرك للقيام بكل ما في وسعها لتحقيق نوع من اجماع في الرأي . واستمرت المناقشة العامة عدة اسابيع .

واختير رئيس الجمعية باجماع الآراء ودون تصويت ، كما ملئت الوظائف الشاغرة في مجلس الامن والمجلس الاقتصادي والمجلس الاجتماعي بهذه الطريقة ، ودورت ميزانية سنة ١٩٦٤ الى سنة ١٩٦٥ ، وأنشىء مؤتمر التجارة الدولي كهيئة دائمة تابعة للامم المتحدة . تمت الموافقة على خطوات معينة لافساح المجال لقبول أموال من مؤسسة فورد للمدرسة الدولية . وكان المندوبون يتوقعون رفع جلسات الجمعية العامة حتى أول شهر سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٦٥ بعد تعيين لجنة لدراسة مسألة التمويل وعمليات المحافظة على السلام .

كاد مندوب البانيا ينجح عشية ارجاء الجلسات في الحاق الهزيمة بهذه الخطط ، فقد ندد في اللحظة الاخيرة بفكرة الارجاء بكليتها ، وطالب بوجوب انتقال الجمعية الى تنظيم ذاتها والاستمرار في دورتها للقيام بأعمالها العادية ، ولوحظ بأنه يعمل نيابة عن الصين الشيوعية ان لم يكن بايعاز منها . ويبدو أن الغاية كانت ايجاد مجابهة بين الولايات المتحدة

والاتحاد السوفياتي واحراج الجمعية العامة .

لكن رئيس الجمعية قرر انه سيواصل العمل وفقا لمبدأ الاجماع في الرأي الذي وافقت عليه الدول الاعضاء وعندما استأنف المندوب الالباني قرار الرئيس أصبح التصويت أمرا لا بد منه . وقال السفير ستيفنسون انه لما كان التصويت أمرا يتعلق باصول النهج لا بامور جوهرية فانه سيوافق عليه دون انتهاك الموقف الاميركي من حيث تنفيذ المادة التاسعه عشرة بحق المخالفين .

وعينت رئاسة الجمعية لجنة من ٣٣ عضوا عهدت اليها مهمة دراسة قضية المحافظة على السلام وتمويل مثل هذه العمليات . ويرجى في حال الوصول الى حل وسط في المستقبل ان يكون من السهل حل مشكلة المتأخرات ، ولعل ذلك يكون عن طريق صندوق طوارىء .

وتطور الخلاف على دفع نفقات عمليات المحافظة على السلام الى أزمة دستورية تنطوي على السلطة النسبية لمجلس الامن والجمعية العامة في المحافظة على السلام والامن الدوليين . وستكون هذه الازمة ذاتها موضع بحث في الفصل السابع تحت عنوان « تقوية الامم المتحدة » .

اذا أمكن حل المشكلة المالية فما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لبث الشعور بعدم الارتجال واعتماد ديمومة في البرنامج الدولي المحافظة على السلام ؟ وقد استضافت الحكومة الكندية في سنة ١٩٦٤ فريقا من الخبراء العسكريين ينتمون الى ٢٢ بلدا للبحث في النواحي الفنية لهذه العمليات الخاصة . وانشأت اربع دول اسكندنافية قوات جاهزة للاسهام في عمليات الامم المتحدة للمحافظة على السلام ، وعلى الامم المتحدة ان تعرف في أية لحظة أنها قد تدعو قوات الى الخدمة تكون مدربة وفقا لمقاييس دولية معينة على الرغم من انها مدربة من جانب حكوماتها . ويجب علاوة على ذلك وضع سياسة مسلكية تسترشد بها المفارز في الميدان ، كما يجب على الامم المتحدة في جميع الاوقات أن تتأكد من مدى السلطة التي ستتمتع بها هذه المفارز ، وما هي القوة التي تستخدم في ظروف مختلفة ، ومتى يكون لها الحق في أخذ زمام المبادرة لتطهير منطقة ، بغض النظر عن اعتراض أحد الجوانب ؟ لقد كانت التعليمات في الماضي مشوشة ومثيرة للبلبلة والارباك بالنظر الى الارتجال .

ويجب ان تكون للامم المتحدة هيئة اركان دائمة كما يجب ان يكون تحت اشرافها قادة متمرسون مستعدون لاية عملية من عمليات السلام الدولية ، وقادرون على قيادة قوات تنتمي الى بلدان كثيرة ، وليس على الامين العام

ان يكون في وضع يمكنه من المثور على رجل من عيار الميجر ـ جنرال اي. ل. م. بيرنز يتولى فورا قيادة قوات للمحافظة على السلام .

وتدل الحاجة الى قوات سلام دولية في الشرق الاوسط والكونغو وقبرص على المشكلات المعقدة والخطيرة التي تتطلب قوات سلام دولية في المستقبل . لقد تمرست الامم المتحدة بتجارب كثيرة كما تمرست بنجاح ملموس وبخيبة امل في هذه الجهود الجبارة وفي عمليات سلام اخرى ثانوية ، ونجم عن هذه التجارب تقليد بل فن او قل اسلوب يجب تصنيفه وتنسيقه .

دور الامين العام

يعتبر الامين العام العامل الثالث في جهاز الامم المتحدة في تسوية النزاعات سلميا . وكان اتساع دور هذا المنصب من اهم التطورات في تاريخ المنظمة ، ونتج عن شجاعة وحكمة ثلاثة امناء عامين متوالين وبسبب وجود فراغات معينة طلبت الجمعية العامة ومجلس الامن من الامين العام ملأها .

تنبثق سلطة الامين العام من الفصل الخامس عشر للميثاق الذي يقول «يتولى الامين العام اعماله بصفته هذه في كل اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الامن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية ويقوم بالوظائف الاخرى التي تكلها اليه هذه الفروع . » وتقول المادة ٩٩ ان له «ان ينبه مجلس الامن الى اية مسألة يرى انها قد تهدد حفظ السلام والامن الدوليين .» وتنص المادة ١٠٠ والمادة ١٠١ على استقلال الامين العام وموظفيه في القيام بواجباتهم .

وتنص الجملة الاولى من المادة ٩٧ على ان تشمل الامانة العامة امينا عاما ومن تحتاج اليهم الهيئة من الموظفين . وكان تريغفي‌لي اول من انطلق متحررا في الافادة من هذه الجملة . فقد عمد في احد الاوقات ، بعد ان اضطرته الحاجة الى ذلك ، الى تعبئة قوة من حوالي ٧٠٠ حارس وخبراء راديو وسائقين وميكانيكيي سيارات وغيرهم لمرافقة بعثات الامم المتحدة في الميدان . وقد يعتبر هذا الفريق في يوم ما بدء قوة السلام الدولية .

وفي اجتماع طارىء عقده مجلس الامن في سنة ١٩٥٠ لجأ تريغفي لي الى صلاحياته بموجب المادة ٩٩ من الميثاق فنبه المجلس الى خرق خط العرض ٣٨ في كوريا .

وفي أوائل سنة ١٩٥٠ وضع تريغفي‌لي عشرة مبادىء للسلام تنفذ خلال عشرين عاما . اقترح احدها معالجة مسألة تمثيل الصين في الامم المتحدة بصورة حاسمة . وهو اقتراح يتمنى كثيرون الان بمن فيهم الاميركيون لو نفذ حينذاك . وتنقل تريغفي بين نيويورك وواشنطن ولندن وباريس وموسكو ليعرض هذه المبادىء العشرة على حكوماتها .

وازداد منصب الامين العام اتساعا في عهد داغ همرشولد ويوثانت الامين الحالي .

خاطر المستر همرشولد بين آونة واخرى بزيارة عواصم مختلفة في محاولة منه لتخفيف التوتر او ايجاد تسوية للنزاعات . وسافر كثيرا ليشجع الدول على تنفيذ التزاماتها نحو الامم المتحده وليعرف كيف تستطيع الامم المتحدة مساعدتها . وانهى المستر همرشولد في شتاء ١٩٥٩/١٩٦٠ جولة واسعة في افريقيا . وقام وهو هناك بدراسة افضل الخطوات التي تستطيع الامم المتحدة اتخاذها لتحقيق اهدافها في انشاء مجتمع دولي ديناميكي لصالح شعوب كانت لا تزال تكافح في سبيل الحرية او تلك الشعوب التي حصلت على حريتها قبل ذلك بقليل .

كثيرا ما طلبت هيئات الامم المتحدة من المستر همرشولد القيام بمهمات وتحقيق تسويات في مكان النزاع عجزت الجمعية العامة عن تحقيقها . فقد طلب اليه زيارة الصين الشيوعية لتأمين الافراج عن اسرى الحرب من قوات الامم المتحدة . وطلبت منه الجمعية العامة تعبئة قوة دولية ابان ازمة السويس وتوفير السفن اللازمة لتنظيف قناة السويس ، وخول صلاحية اقامة وجود للامم المتحدة في الشرق الاوسط .

وفي الكونغو البلجيكي السابق عهدت الى المستر همرشولد مهمة ضخمة هي تعبئة قوة دولية تضع حدا للفوضى هناك ، وارسال خبراء في مختلف المجالات للمساعدة على تأسيس دولة تكتب لها الحياة .

ويعود تطور منصب الامين العام في معظمه الى عبقرية المستر همرشولد يساعده في ذلك موظفون عرفوا بكفاءة متناهية . وفي اوائل سنة ١٩٦٠ قال ان هناك حدا لما تستطيع الدول توقعه من منصبه ، كما ان هذه الدول لا تستطيع التخلي عن مسؤولياتها في مجابهة مشاكل معينة في مجلس الامن او الجمعية العامة .

وكان من المفجع ان تشهد الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة حملة يشنها الاتحاد السوفياتي على منصب الامين العام وعلى المستر همرشولد شخصيا . ورأى بعضهم في هذه الحركة خطوة للقضاء على المبادرة الجريئة

الحيوية التي قام بهـا في الكونغو . واقترح الاتحاد السوفياتي مشروعه الثلاثي (ترويكا) الذي يدعـو الى الاستعاضة عن الامين العـام بمجلس ثلاثي يتألف من عضو يمثل الكتلة الاشتراكية وثان يمثل «البلدان المحايدة» وثالث يمثل « الكتلة العسكرية الغربية . »

وكان رد همرشولد على مطالبته بالاستقالة قوله انه سيظل في منصبه ما دامت الدول الصغيرة التي هي في امس الحاجة الى الامم المتحدة تريد له البقاء . ولم تفارقه شجاعته ونشاطه حتى وافاه الاجل . اضف الى ذلك ما كان يتمتع به من تأييد الغالبية العظمى من الاعضاء .

ورفضت الدول الصغرى المشروع الثلاثي باكثرية ساحقة ووصفته بانه مشروع « سفسطائي خادع » . وكانت هـذه الدول ترى ان الامين العام لعب بالنسبة اليها دورا تجلى فيه العطف عليها . فقد سعى رجال السياسة من البلدان الجديدة للحصول على مشورته وتوجيهاته ، وهو امر لا تحتاج اليه الدول القديمة التي ثبتت اقدامها في الامم المتحدة . وادركت الدول الصغرى بسرعة ان انشاء جهاز امانة يترأسه ثلاثة اشخاص سيحرمهم هذا الصديق المستقل . ورات ان مثل هذا المشروع يعني توسيع حق النقض الذي يمارس في مجلس الامن بحيث يمتد الى الامانة العامـة . وادرك اعضاء الامم المتحدة في سنة ١٩٦١ انه لا توجد كتلة « غربية عسكرية » متماسكة او كتلة « محايدة » متلاحمة في وقت توجد فيه كتلة سوفياتية قوية ومنظمة تصوت كوحدة في الهيئة العالمية .

كان اعضاء الامم المتحدة حريصين على الابقاء على امين عام مستقل الى درجة اختير معها يو ثانت امينا عاما بالوكالة بالاجماع عنـد وفاة المستر همرشولد فجأة . ثم امينا عاما اصيلا لمدة خمس سنوات دون تساهل في المنصب ودون قبول المشروع الثلاثـي . وفي سنة ١٩٦٦ اختير يو ثانت لخمس سنوات اخرى تنتهي في ٣١ ديسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٧١ .

ومن الصعب المقارنة بين الامناء العامين الثلاثة فقد جابه تريغفي لي اخطر ازماتـه في كوريا وجابـه داغ همرشولد اخطر ازماته في الكونغو وتجلت شجاعـة يو ثانت في سنة ١٩٦٢ عندما تدخل بواسطـة منصبه ببسالة ، يدعمه مجلس الامن ، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الدولتين النوويتين الجبارتين لدى اصطدامهما بشأن ازمة كوبا .

وقد جند يو ثانت قوة المحافظة على السلام في قبرص وتولى ادارتها. وارسل فرقا من المحققين الدوليين واقام وجودا للامم المتحدة في مناطق اضطراب عديدة .

وجابه يو ثانت في حالة واحدة دورا اصعب من دور كل من سلفيه لان الامم المتحدة جوبهت بافلاس بسبب اخفاق بعض الدول في دفع ما يترتب عليها من نفقات عمليات المحافظة على السلام ولذلك فانه اضطر الى التوقف عن مبادرات المحافظة على السلام بالنظر الى سوء الاوضاع المالية للامم المتحدة .

وتبدأ السنة الخامسة والعشرون من حياة الامم المتحدة في وقت لا يواجه فيه يو ثانت عجزا ناجما عن عمليات حفظ السلام السابقة فحسب وانما يواجه كذلك اوضاعا جديدة قد تتطلب مثل هذه العمليات . فاذا نجح مجلس الامن في مساعدة اسرائيل والدول العربية على الوصول الى اتفاق فانه يبدو ان لا بد من قوة دولية او « وجود » دولي يضمن الحدود بين الجانبين ، كما انه اذا اسفرت المفاوضات التي تجري في باريس حول فيتنام عن الوصول الى وقف اطلاق النار او الى اتفاق سلمي ، فان الامم المتحدة قد تكون الوحيدة التي تستطيع تجنيد قوات لضمان الحدود والاشراف على الانتخابات .

كوبا

اظهرت الازمة الكوبية في سنة ١٩٦٢ ان الامم المتحدة تتمتع بالسلطة والبراعة اللازمتين للتدخل بين دولتين جبارتين كانتا على وشك الاصطدام.

وعلى الرغم من ان الامم المتحدة وجدت ان الولايات المتحدة وروسيا تقفان احداهما ضد الاخرى في قضايا كثيرة معروضة على المنظمة الدولية، فان هذه هي المرة الاولى التي تبرز فيها مشكلة واضحة جلية تكون فيها الدولتان الخصمين الوحيدين وساد الاعتقاد حينذاك ان سابقة اخرى سجلت وبني حجر زاوية جديد في القدرة المتزايدة للامم المتحدة على مواجهة تجارب كبرى .

بدا الاسبوع الذي استهل في ٢٢ اكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٦٢ اكثر الاسابيع خطرا على السلام منذ الحرب العالمية الثانية . وراح زعماء البلدين يفكرون للمرة الاولى في كيف سيكون عليه اي هجوم نووي وعم جزءا كبيرا من العالم خوف شديد من التعرض لدمار نووي .

ويعود الفضل في العودة بالعالم عن شفير كارثة الى ساسة كثيرين . ففي ٢٢ اكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٦٢ ابلغ الرئيس جون ف. كنيدي الشعب الاميركي في خطاب من البيت الابيض نقلته شاشات التلفزيون ان

قذائف سوفياتية توضع على قواعد للاطلاق في كوبا . واعلن الرئيس اجراءات في الوقت ذاته هي فرض حصار بحري وطلب عقد اجتماع فوري لمجلس الامن الدولي .

ورفض الرئيس الانجرار الى غزو كوبا او قصف القواعد بالقنابل كما طلب منه بعضهم ، واتخذ المستر خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي حينذاك « قرارا اتصف بالحصافة السياسية » ، كما قال الرئيس كنيدي ، حين وافق على التوقف عن شحن صواريخ هجومية وأمر بازالة تلك التي كانت قد نقلت الى كوبا .

وما يهمنا هنا بشكل خاص هو الدور الذي لعبته الامم المتحدة في الازمة الكوبية . فلنتأمل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وقد وصلا الى طريق مسدود في البحر الكاريبي دون مجلس امن يرجعان اليه ويمثلان امامه وتعرب فيه البشرية جمعاء عن آمالها . انه لمن الصعب ان يتصور المرء احداهما وقد تراجعت عن مثل هذا الموقف المشحون بالخطر . ومن الطبيعي ان يقول المرء انه لو لم تكن هناك امم متحدة لجابهت كل من الدولتين الدولة الاخرى بكارثة . وقد قيل مرات كثيرة ان الامم المتحدة اوجدت الفرق بين سلام قلق يعيش فيه العالم الان وبين كارثة .

لقد شهد مجلس الامن مناظر مثيرة للغاية ، فالمجابهة بين الدولتين الكبيرتين باتت اخيرا حقيقة واقعة ، فقد كان لدى كل منهما اسلحة نووية تكفي لتدمير كل حياة على الكوكب الارضي ، ولم تكن اية دولة اخرى مهما يكن تسلحها ، ناهيك عن الدول الجديدة غير المستعدة ، لتستطيع الوقوف دونهما ، ومع ذلك فان ممثلي بلدان كثيرة تحدثوا في مجلس الامن وفي اروقة الامم المتحدة وكان هؤلاء دون سلاح مادي ولكنهم كانوا مسلحين ادبيا وقانونيا ، كانوا مسلحين بآمال الانسانية وبمبادىء وقانون الميثاق . كان الناطق باسم هؤلاء يو ثانت الامين العام بالوكالة الذي تقدم في اللحظة الاستراتيجية باقتراح في مجلس الامن كان موضع قبول .

ففي ٢٤ اكتوبر (تشرين الاول) ابلغ يو ثانت الامين العام بالوكالة مجلس الامن انه نزولا عند طلب عدد كبير من الوفود بعث بكتاب الى كل من الرئيس كنيدي والمستر خروشوف يناشدهما فيه التوقف فورا عن شحن الاسلحة واجراءات الحصار مدة اسبوعين او ثلاثة اسابيع ، ودخول مفاوضات فورية من اجل الوصول الى حل سلمي . وناشد الدكتور فيدل كاسترو رئيس وزراء كوبا كذلك المساعدة على ايجاد طريقة للخروج من المأزق بالتوقف عن العمل في الانشاءات التي هي قيد البحث . واعلن

يو ثانت انه يضع نفسه في متناول جميع الفرقاء لتقديم ما يمكنه من خدمات.

تلقى الامين العام خلال المناقشات الدراماتيكية التي كانت تدور في مجلس الامن ردا ايجابيا من كل من الرئيس كنيدي والمستر خروشوف .

وفي السابع من شهر ديسمبر (كانون الثاني) من السنة التالية اعربت رسالة مشتركة من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الى الامين العام عن تقدير الحكومتين للجهود التي بذلها . وقالت الرسالة انه على الرغم من ان جميع المشكلات المتصلة بالازمة لم تحل بعد فان الحكومتين تعتقدان «انه بالنظر الى ما تم التوصل اليه من تفاهم بينهما على تسوية الازمة وبالنظر الى ما تم التوصل اليه من تقدم في تنفيذ هذا التفاهم ، لم يعد من الضروري ان تشغل هذه المسألة اذهان مجلس الامن في الوقت الحاضر.»

وعلى الرغم من انه كثيرا ما يقال بان الامم المتحدة لا تملك الوسائل للضغط على الدول الكبرى ، فمما لا يمكن انكاره ان عددا مذهلا من المشاكل الرئيسية التي عرضت عليها كانت ذات علاقة مباشرة او غير مباشرة بهذه الدول . فقد كان اول عمل قام به مجلس الامن اقناع الاتحاد السوفياتي بسحب قواته من ايران . وكانت مقاومة العدوان على خط العرض ٣٨ في كوريا موجهة بصورة غير مباشرة في الاصل ضد الاتحاد السوفياتي والصين ثم ضد الصين بشكل مباشر . وفي ازمة السويس كان لزاما على الامم المتحدة ان تقنع بريطانيا وفرنسا بالانسحاب من السويس . وكان برنامج حفظ السلام في الكونغو يهدف في احدى نواحيه الى منع وقوع مجابهة بين الدول الكبرى . اما بالنسبة الى مشكلة قبرص فقد تناولت اجراءات الامم المتحدة هناك الدول الغربية الاعضاء في حلف شمال الاطلسي والاتحاد السوفياتي على السواء ، وفي الازمة الكوبية استهدفت اجراءات الامم المتحدة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مباشرة . ويمكن القول انه كلما ارادت الدول الكبرى ان تتفادى وقوع مجابهة فان الامم المتحدة توفر الوسائل التي يمكن معها تفادي مثل هذه المجابهة .

خيبة واهمال

على الرغم من ان الامم المتحدة حققت كثيرا من النجاح في حل المنازعات فانها تعرضت لكثير من الخيبة والتأخير وعانت كثيرا من الاهمال والفشل .

وتعود أسباب بعض المنازعات التي تعالجها الامم المتحدة الى ماض بعيد،

ولا يمكن ازالة مثل هذه الاسباب في سلسلة واحدة من الاجتماعات . ويعد هذا الامر احد الاعتبارات التي جعلت الامم المتحدة في بعض الحالات تتمكن من توقيف القتال وتحقيق الهدنة دون أن تتمكن من تحويل الهدنة الى تسوية سلمية دائمة . فالاعضاء يتفقون على اجراء توصي به الامم المتحدة لوقف القتال الذي قد يؤدي الى كارثة تحل بالعالم ، ولكن هؤلاء الاعضاء لا يقدمون في احيان كثيرة على التضحية بمصالحهم المباشرة او الوطنية في سبيل تسوية سلمية دائمة ، والشواهد على ذلك كثيرة .

ويزداد الوضع تعقيدا نتيجة لحقيقة اخرى هي أن كثيرا من المنازعات التي تعرض على الامم المتحدة ناجمة عن انهيار النظم الاستعمارية القديمة. ففيتنام والشرق الاوسط والكونغو كما قال والتر ليمان تشترك في عامل واحد « هو انها جميعها من مخلفات النظم الامبريالية ـ النظام الفرنسي في الهند الصينية والنظام البريطاني في شرقي البحر الابيض المتوسط ، والنظام البلجيكي في افريقيا الوسطى . »

واوقفت الامم المتحدة على خط العرض ٣٨ في كوريا بعد ان دفعت ثمنا باهظا بالارواح والمال العدوان وتمكنت من تحقيق هدنة ، غير أنها عجزت عن الانتقال من الهدنة الى تسوية سلمية توحد شبه الجزيرة التاعسة .

واوقفت الامم المتحدة القتال بين الهند وباكستان حين جندت قوات قدرت بالالوف لخوض حرب فورية . وكانت فرق الهدنة الدولية لا تزال تحرس خطوط الهدنة في كشمير حين نشب القتال من جديد في سنة ١٩٦٧ . وزيد عدد قوات الامم المتحدة الا ان المنظمة لم تتمكن من عقد استفتاء بالنظر الى رفض الهند مثل هذا الاستفتاء على الرغم من ان الجانبين كانا قد وافقا عليه في السابق .

وحققت الامم المتحدة اتفاقات هدنة بين اسرائيل والدول العربية غير ان قتالا متكررا تبع هذه الاتفاقات ولم تجد الامم المتحدة حتى الان طريقة لتحويل هذه الاتفاقات الى تسويات سلمية .

وتحجم الاكثرية الساحقة من ساسة البلدان الصغيرة عن الانضمام الى جانب ما في الحرب الباردة غير ان بلدانا قليلة ترى ان من مصلحتها الانضواء تحت علم احدى الدول الكبرى واستغلال هذه الحماية في التهديد بالعدوان . وقد قدم الرئيس الاندونيسي السابق سوكارنو مثالا على هذا النوع من التصرف فاعترض على اتحاد الملايو واقاليم اخرى في دولة ماليزيا ، ثم وافق على أن يسحب اعتراضه اذا ما ارسل الامين العام فريقا

من المراقبين للتأكد من استشارة سكان هذه الاقاليم والاطلاع على رايهم في الاتحاد . وقد تحقق المراقبون الدوليون من ذلك غير ان سوكارنو تراجع عن وعده وهدد بسحق ماليزيا . وكان يعتقد انه يتمتع بتأييد ادبي ومادي من الاتحاد السوفياتي والصين الشيوعية .

وثبتت صحة استنتاجه هـذه عندما مارس الاتحاد السوفياتي حق النقض في شهر اكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٦٤ ضد مشروع قرار معتدل اللهجة يدعو كلا من اندونيسيا وماليزيا الى الامتناع عن التهديد بالقوة او استعمالها وباحترام كل منهما وحدة اراضي الاخرى واستقلالها السياسي. ولقي سوكارنو ما يشجعه على مطالبه العدوانية من جاراته ، لان اصراره على ضم ايريان الغربية التي كانت تعرف في السابـق باسم غينيا الجديدة الهولندية اعطى ثماره . ففي سنة ١٩٦٢ وافقت الامم المتحـدة على ادارة المنطقة الى ان يتم نقلها بصورة موقتـة الى اندونيسيا في سنة ١٩٦٣ . وتقرر ان يجرى استفتاء في سنة ١٩٦٩ لتحديد رغبات السكان ، وتبجح سوكارنو بان الاستفتاء لن يجري مطلقا .

غير انه بذهاب سوكارنو اجري الاستفتاء بالتشاور مع الممثل الخاص للامين العام في المنطقة واختار السكان البقاء مع اندونيسيا .

وتجاهلت الدول في بعض الاحيان التزاماتها نحو الميثاق مـن حيث عرض المنازعات التي يهدد استمرارها سلام العالم على الامم المتحدة عندما تخفق وسائل اخرى في حلها .

ومشكلة الهند الصينية تعطي مثالا على تجاوز الدول الامم المتحدة . وتاريخ هذه المنطقة طويل وحافل بالمآسي . فقـد راى الرئيس فرانكلين روزفلت ان ليس هناك ما يدعو الى اعـادة الاستعمار الى منطقة فقدها الفرنسيون في الحرب العالمية الثانية . غير انه بعد موته لم يوجد من كان يتمتع بسلطة كافية للاصرار على تنفيذ ما كان يريده . وعـاد الفرنسيون ونشبت الحرب ، وعشية هزيمـة الفرنسيين في ديان بيانفـو ، اعربت الولايات المتحدة ـ تؤيدها كندا والبرازيل ـ عن املها بعرض المشكلة على مجلس الامن ، ولكن الفرنسيين عارضوا ذلك ، ولم تكن هناك دولة واحدة مستعدة لعرض المشكلة على مجلس الامن دون موافقـة فرنسا . وعندما هزم الفرنسيون في النهاية عقدت سلسلة من المؤتمرات في جنيف اسفرت عن تقسيم فيتنام بصورة موقتة وعن استقلال كل من كمبوديا ولاوس .

لم يمض طويل وقت حتى اندلع القتال بين فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية وتدخلت الولايات المتحدة بناء على طلب فيتنام الجنوبية . وبدا

هذا التدخل بارسال مستشارين منحوا في وقت لاحق حق الرد اذا هم هوجموا ، وتبعت ذلك عملية مفجعة من توسيع رقعة القتال وارتفع عدد القوات الاميركية الى نصف مليون جندي .

وتجاهلت الولايات المتحدة بعض الوقت احتمال مساعدة الامم المتحدة في الوضع . ثم غيرت سياستها وطلبت من الامم المتحدة في عدة مناسبات المساعدة على حل المشكلة ، ولكن الطلب في كل مناسبة كان يقترن بشروط تجعل من المتعذر على الامم المتحدة التعهد بايجاد حل . وكان ان ادى هذا الاجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة من جانب واحد في فيتنام الى اضعاف دورها في الامم المتحدة .

وينتشر القتال ، ويسود الاعتقاد بأنه سيستمر الى ان يتم تحقيق نوع من هدنة في مؤتمر باريس . وعندها قد يطلب من الامم المتحدة ان تقدم وحدات للمحافظة على السلام تساعد على تنفيذ الاتفاق وتحمي دول المنطقة .

ولا بد لوكالات الامم المتحدة ان تلعب في النهاية دورا رئيسيا في اعادة بناء جنوبي شرقي اسيا ، ويعطي برنامج الامم المتحدة لتطوير نهر ميكونغ خير مثال لما يمكن تحقيقه بواسطة التعاون الدولي .

نزع السلاح

لاول مرة في تاريخ مفاوضات نزع السلاح الطويل الشاق تقبل الدول نزع سلاح عاما وتاما في ظل اشراف دولي فعال كهدف نهائي . وافقت هذه الدول بالاجماع على ذلك الهدف بموجب قرار اتخذته الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٠ نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩٥٩ . وكانت الدول حتى ذلك الحين تتحدث عن مراقبة منظمة ومحدودة للاسلحة ، لكنها لم تكن ابدا قد قبلت في اي وقت سابق نزع سلاح تاما رغم ان ذلك يعني تقوية للامم المتحدة .

وكان اول كسر في طوق الجمود الذي لف نزع السلاح بعد هذا الاجراء التاريخي الذي اتخذته الامم المتحدة هو توقيع اتفاق الحظر الجزئي على التجارب النووية في موسكو في الخامس من شهر اغسطس (آب) سنة ١٩٦٣ . فقد اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة بحضور الامين العام على الامتناع عن تجربة اية اجهزة نووية فوق الارض او في البحر او في الجو . ووقع الاتفاق بعد ذلك اكثر من مئة عضو في الامم المتحدة .

وبلور خطاب القاه المستر خروشوف في الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة هدف عالم دون جيوش ودون اسلحة بحرية او جوية ودون مدارس للتدريب العسكري ودون اسلحة من اي نوع .

وأسهم هنري كابوت لودج رئيس الوفد الاميركي لدى الامم المتحدة

اسهاما تاريخيا في البحث وقال انه اذا تم الوصول الى نزع سلاح عام فان الحاجة تقتضي « ايجاد مؤسسات للمحافظة على السلم والامن الدوليين ولتعزيز حكم القانون واقترح بحث الاسئلة الثلاثة التالية :

اولا ـ ما هو نوع قوة البوليس التي يجب انشاؤها للمحافظة على السلم والامن الدوليين ؟

ثانيا ـ ما هي مبادىء القانون الدولي التي يجب ان تنظم استعمال مثل هذه القوة ؟

ثالثا ـ ما هي بالضبط قوى الامن الداخلي التي تحتاج اليها دول العالم في حال الغاء الاسلحة الموجودة ؟

وانتقلت هذه الروح ذاتها الى الدول الاعضاء دولة بعد اخرى ، ودعت دول كثيرة الى اتخاذ خطوات فورية لتسهيل نزع السلاح التام . واوضحت هذه الدول ان الطريق ستكون طويلة قبل بلوغ الهدف النهائي ، ولكن جميع الدول قبلت الهدف النهائي الذي وافقتعليه الجمعيةالعامة بالاجماع.

ومنذ ذلك الحين تقدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي بمقترحات لتحقيق هذا الهدف النهائي في خطوات دقيقة ومضبوطة .

سبعون سنة من التاريخ

يمكن القول ان الحركة نحو نزع السلاح تعود الى ٧٠ سنة خلت، هذا اذا اعتقد المرء انها بدات بمبادرة القيصر نيقولا الثاني قيصر روسيا . الا ان خلال هذه السنوات السبعين وقعت حربان عالميتان وزاد التسلح بشكل خيالي مذهل . لقد اقترح القيصر الذي ازعجه مد التسلح المتصاعد عقد مؤتمر سلام في لاهاي في سنة ١٨٩٩ ، غير ان العسكريين ، وعلى الاخص من الامبراطورية الالمانية نجحوا في القضاء على كل خطوة فعالة نحو تخفيض الاسلحة ، واقترح انشاء محكمة دولية في المؤتمر ، ولكن هذه المحكمة لم تشكل لان الدول اخفقت في الاتفاق على طريقة اختيار القضاة ، وكان اقصى ما تم الاتفاق عليه انشاء محكمة لاهاي التي تألفت من هيئة قضاة تستطيع الدول التي تسعى للتحكيم الى الاستعانة بمحكّمين منها . واخفق مؤتمر لاهاي الثاني الذي عقد في سنة ١٩٠٧ بدوره في تحقيق اي تقدم نحو نزع السلاح ، اذ كانت القوات تحتشد في ذلك الحين استعدادا للحرب العالمية الاولى .

لذلك كان من باب اولى القول ان حركة نزع السلاح بدات بعصبة الامم، وكانت تلك اول محاولة لجعل نزع السلاح والامن الجماعي جزءا من حياة اسرة منظمة .

ومنذ برزت عصبة الامم الى حيز الوجود دارت مناقشة حول ما الذي يجب تحقيقه اولا الامن الجماعي ام نزع السلاح ؟ وكانت وجهة النظر الكلاسيكية تنحصر في ان الدول لن تنزع سلاحها الا اذا وجدت في الامن الجماعي العمليات النظامية المعتادة للاسرة الدولية . ولا يمكن اقناع الافراد الذين يقيمون على الحدود بالتخلي عن بنادقهم دون ان تتوفر لدى الاسرة الوسائل اللازمة لتوفير القانون معوجود مسؤول ينفذه وقاض يتولى ادارته.

وهذا ذاته ينطبق على الدول ، اذ يقال ان الدول لن تتخلى عن اسلحتها دون ان تجد امنا في قانون ونظام دوليين . غير ان الاسلحة ذاتها تضيف شعورا بعدم الامن ، وقد قال الرئيس الراحل جون ف. كنيدي في خطاب القاه في الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٢ سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٦١ :

« ان الناس لم يعودوا يبحثون ان كان التسلح عارضا او سببا في التوتر . فمجرد وجود اسلحة حديثة تفوق في قوتها عشرة ملايين مرة اقوى اسلحة عرفت في تاريخ العالم ، وتستطيع ان تصل الى ابعد هدف لها خلال دقائق قليلة ، يشكل مصدر رعب ونزاع وعدم ثقة ، ولم يعد الناس يقولون يتحتم على نزع السلاح ان ينتظر تسوية جميع الخلافات لان نزع السلاح يجب ان يكون جزءا من اية تسوية دائمة» .

المقارنة بين العهد والميثاق

لما كانت الحركة الحديثة لنزع السلاح قد بدات بعصبة الامم فانه يجدر بنا المقارنة بين عهد عصبة الامم وميثاق الامم المتحدة فيما يتعلق بهذا الموضوع . كان العهد اكثر تحديدا بالنسبة الى نزع السلاح وكان الميثاق اكثر تحديدا بالنسبة الى الامن الجماعي . ولا يحتوي ميثاق الامم المتحدة غير القليل عن نزع السلاح اذا قيس بعهد عصبة الامم . فقد جاءت الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح في هذا الاخير اكثر ايجابية والزاما . وجعلت المادة الثانية من العهد الاستعداد لقبول انظمة السلاح ثمنا للعضوية. وكان على الدولة التي تطلب العضوية بالاضافة الى ذلك ، ان تقدم ضمانات تكفل حسن نيتها في احترام التزاماتها الدولية « وعليها ان تقبل اية

انظمة توصي بها العصبة فيما يتعلق بقواتها العسكرية والبحرية والجوية وتسلحها . »

واعترف عهد عصبة الامم باكثر الاسلحة في السلم حين قالت المادة ٨ (٢) « يضع المجلس الخطط اللازمة لتخفيض الاسلحة امام عدة حكومات لدراستها واتخاذ اجراءات بشأنها . » وينص العهد كذلك على أن تخضع مثل هذه الخطط لاعادة النظر فيها وتنقيحها مرة كل ١٠ سنوات على الاقل. وتنص المادة التاسعة على انشاء لجنة دائمة « لتقديم المشورة للمجلس حول تنفيذ نصوص المادتين الاولى والثامنة وحول المسائل المتعلقة بالقوات العسكرية والبحرية والجوية بصورة عامة . »

أما ميثاق الامم المتحدة فلا يعتبر نزع السلاح مهمة ملحة من مهمات المنظمة كما انه لا يجعل الاستعداد للموافقة على انظمة نزع السلاح ثمنا للعضوية . وتظهر عبارة نزع السلاح للمرة الاولى في الميثاق في المادة الحادية عشرة من الفصل الرابع . وتقول هذه المادة ان للجمعية العامة «ان تنظر في المبادىء العامة للتعاون في حفظ السلم والامن الدوليين ، وتدخل في ذلك المبادىء المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسلح كما ان لها ان تقدم توصياتها ... الى الاعضاء او الى مجلس الامن او اليهما كليهما.»

وتنص المادة ٢٦ من الميثاق على ان يكون مجلس الامن مسؤولا بمساعدة لجنة اركان حرب عن وضع خطط تعرض على اعضاء الامم المتحدة لوضع منهاج لتنظيم التسليح . وتنص المادة ٢٧ على انشاء لجنة اركان الحرب هذه لتسدي المشورة والمعونة الى مجلس الامن وتعاونه « في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والامن الدوليين ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها ولتنظيم التسلح ونزع السلاح بقدر المستطاع . » ويبدو ان تنظيم التسلح اعتبر سهلا واعتبر نزع السلاح أمرا ممكنا .

فما هو السبب في الفرق في التشديد ؟ كانت الحرب العالمية الاولى ، وهي اول حرب تشن فيما بدا آنذاك انه اسلحة العلم الحديث ، قد اثارت الفزع في البشرية ، فالدول المركزية لم تكن مسلحة والامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية كانت مجزاة ، ولم يكن الاتحاد السوفياتي حينذاك دولة قوية عسكريا ، وبدا انه من السهل الوصول الى اتفاق على نزع السلاح بين الدول الشديدة التسلح ، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان . اذا التفت المرء الى الوراء فانه يجد ان نزع السلاح كان في ذلك الحين اسهل منه الان ، بحيث يتساءل المرء عن السبب الذي

لم تنجح معه عصبة الامم في تحقيقه . ولو تم التوصل الى الاتفاق فهل كان في الامكان الحيلولة دون اعادة تسلح المانيا ، وبالتالي تفادي التاريخ المفجع لسنوات ما بعد الحرب وكارثة الحرب العالمية الثانية .

لقد اخفقت محاولات عصبة الامم المتحدة لنزع السلاح بالنظر الى الجهود التي بذلت عبثا لوضع اتفاقات فنية في وقت كانت فيه ضرورة الوصول الى اتفاقات سياسية توفر ضمانا ضد العدوان موضع تجاهل . وكانت الايام الاخيرة من انحطاط عصبة الامم مفجعة بالنسبة الى مؤيديها من الاميركيين . وعمدت الولايات المتحدة كما يقول جيمز ت. شوتويل الى دفع نزع السلاح بنسبة حسابية بينما تجاهلت في جميع الاوقات الحاجه الى امن جماعي . وكان رفض المانيا اتفاق الاسلحه الذي ضمن معاهدة فرساي ثم انسحابها بعد ذلك من عصبة الامم ، خطوات ادت في النهاية الى انهيار السلام .

على انه يجب على المرء ألا يتجاهل جدية الخطوات التي اتخذتها عصبة الامم نحو نزع السلاح ، ذلك لان المنظمه قطعت شوطا بعيدا . وقد شهد بذلك الجنرال الراحل جورج ف. سترونغ كبير المستشارين العسكريين للوفد الاميركي خلال القسم الاكبر من مؤتمر عصبة الامم لنزع السلاح . فقد قال بعد قليل من القاء القنابل الذرية عاى اليابان ان المرحلة الفنية من اعمال عصبة الامم ، وهي مرحلة لا بد منها للاستعداد لاي ميثاق لنزع السلاح ، كانت ذات اهمية دائمة ، اذ كانت تامة الى درجة كبيرة بحيث لا تتطلب غير ثلاثة اشهر تصبح بعدها متمشية والتاريخ الحديث . مات الجنرال سترونغ حين كانت القنبلة الذرية جديدة وقد افضى بتصريحه حين كان العلماء والعسكريون يجتازون العتبة الى الاسلحة الهيدروجينية.

تفاعل واضعو ميثاق الامم المتحدة مع تجارب عصبة الامم ، فوضعوا الامن الجماعي فوق كل شيء آخر . ووصلت سلسلة من المواد المتعلقة بالضمان الجماعي ذروتها في المادة ٤٣ التي وافقت الدول الاعضاء بموجبها على ان تضع تحت تصرف مجلس الامن وبناء على طلبه ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات لاتخاذ الاجراءات اللازمة ضد اي معتد .

من الخطأ ان نترك انطباعا يشير الى ان واضعي الميثاق لم يفكروا في نزع السلاح ، فقد بدا لهم ان مصير العالم خلال السنوات العشر التالية يكمن في ايدي « رجال البوليس » الخمسة الكبار الذين يحتلون مقاعد دائمة في مجلس الامن ولو ظل هؤلاء متحدين لاصبح في استطاعتهم المحافظة على سلام العالم خلال فترة التعمير . ففي امكانهم الاتفاق على تخفيض

التسلح لفائدتهم وفائدة الدول الاخرى على السواء . ولذلك فانه بدا ان بناء المنظمة وايجاد نظام للامن الجماعي كان الشغل الشاغل للدول المؤسسة. وبالتالي فانه في الوقت الذي كان فيه الالتزام الاول بنزع السلاح في عهد عصبة الامم المتحدة قد ورد في المادة الاولى فان اول اشارة الى نزع السلاح في ميثاق الامم المتحدة وردت في المادة الحادية عشرة .

غير انه في فترة ما بين الانتهاء من وضع الميثاق في سان فرنسيسكو وانشاء المنظمة اختل توازن نصوص الامن الجماعي في الميثاق . فقد دخلت الولايات المتحدة عصر الذرة وقال جون فوستر دالس وزير الخارجية في اشارة الى الوضع « انني كواحد كان في سان فرنسيسكو في ربيع سنة ١٩٤٥ ، استطيع ان اقول بكل ثقة انه لو عرف المندوبون في سان فرنسيسكو اننا على وشك دخول عصر حرب الذرة لتأكدوا من انه كان لا بد للميثاق من أن يعالج بصورة اكثر ايجابية المشكلات التي يثيرها هذا الامر . » وكان لا بد لنزع السلاح من ان يكون واحدا من هذه المشكلات .

سار سباق التسلح في ربع القرن منذ وضع الميثاق بخطوات خيالية، وتشرح هذا السباق عبارتان مذهلتان هما، اولا : «الرادع النووي» وهي العبارة التي استخدمت لوصف حاجة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الجبارين الذريين الى البقاء في سلام احدهما مع الآخر لانهما سيدمران بعضهما بعضا اذا ما شنت احدهما هجوما على الآخر ورد الآخر على هذا الهجوم فورا . اما العبارة الثانية فهي « عملية التفوق في البراعة » وتصف الوضع الذي يواصل فيه هذان الجباران البناء بحيث يتجاوز مرات عديدة ما يحتاجان اليه لتدمير احدهما الآخر .

وقال الرئيس الراحل كنيدي في مؤتمر صحفي عقده في ٢٠ اغسطس (آب) من سنة ١٩٦٣ ان لدى الولايات المتحدة من الاسلحة النووية ما يكفي لقتل ٣٠٠ مليون نسمة خلال الخمس عشرة دقيقة الاولى من نشوب الحرب. وهذا يعني انه كانت هناك اسلحة نووية تكفي لتدمير الحياة على الارض لدى توقيع اتفاق الحظر الجزئي على التجارب النووية في الخامس من اغسطس (آب) سنة ١٩٦٣ .

وكانت المملكة المتحدة قد انضمت الى النادي النووي منذ بعض الوقت دون ان تبذل اي جهد لمنافسة الجبارين النوويين في مخزونهما . ودخلت فرنسا النادي النووي لاسباب تتعلق بالكرامة وبشكل اكثر غطرسة من المملكة المتحدة ، وانضمت الصين الى هذا النادي في ١٦ اكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٦٤ .

وازداد انتاج الاسلحة التقليدية بسرعة بازدياد شحنات الاسلحة المقدمة من الدول الكبرى الى الدول الصغرى . وتقدم روسيا والمملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة كميات كبيرة من الاسلحة الى الشرق الاوسط . وقد اعاد الاتحاد السوفياتي بناء القوات المسلحة المصرية التي دمرت تقريبا في حرب يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧ .

المرحلة الاولى من المفاوضات

استمرت المرحلة الاولى من مفاوضات الامم المتحدة حول نزع السلاح منذ انشاء لجنة الطاقة الذرية حتى اللحظة التي فجر فيها الاتحاد السوفياتي جهازا نوويا . وكان اول قرار قد اتخذ في اجتماع للجمعية العامة في لندن تعيين لجنة طاقة ذرية بناء على اقتراح الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفياتي .

وبعد ذلك بقليل انشأت الامم المتحدة مقرا لها في مدينة نيويورك . وعرض مشهد دراماتيكي حين جلست لجنة الطاقة الذرية التي تألفت من اعضاء مجلس الامن بالاضافة الى كندا الى طاولة على شكل نعل حصان في الغرفة الموقتة لمجلس الامن في كلية هنتر . وتحدث برنارد باروخ فعرض مشروعا اميركيا لتنظيم الاسلحة الذرية والاشراف عليها . وكان في الواقع مشروعا مذهلا ، فقد اقترح باروخ منح سلطة التنمية الذرية الدولية حق احتكار الانتاج الذري في العالم ، بحيث تتمتع السلطة بالسيطرة التامة على كل النشاطات الذرية بدءا باستخراج المواد الخام من المناجم وانتهاء بانتاج الوقود القابل للانشطار واستعماله . ولهذه السلطة ـ بالاضافة الى حق امتلاك وادارة جميع مناجم اليورانيوم والثوريوم والمصافي ومصانع الشطر الكيماوية والمفاعلات ـ حق الانخراط في الابحاث الذرية ، وفي استطاعتها كذلك معاقبة كل فرد او دولة لخرق اتفاقات الطاقة الذرية دون ان يقف في سبيل ذلك العقاب حق نقض تمارسه دولة كبرى . وقد تقدمت الولايات المتحدة في هذا الاجتماع التاريخي بمقترحات دراماتيكية بعيدة المدى لانشاء سلطة فوق الدول لم تقدمها اي حكومة اخرى ابدا . وكانت بمثابة حكومة عالمية في مجال مهم من مجالات النشاط الانساني .

رفض المندوب السوفياتي المشروع بكامله معتبرا اياه « قاس وغير مقبول » . ثم تبنى الاتحاد السوفياتي خطا سار فيه منذ ذلك الحين هو

تحريم الاسلحة النووية مع أدنى حد من الاشراف الدولي . ومما لا شك فيه أن السبب الرئيسي والاساسي في اعتراض الاتحاد السوفياتي على مشروع باروخ ـ على الرغم من أن هذا السبب لم يعرض في كلمات كثيرة ـ يعود الى ان الولايات المتحدة كانت لتظل ، بموجب هذا المشروع، الدولة الوحيدة التي تعرف اسرار الاسلحة النووية . فالولايات المتحدة قد تدمر جميع اسلحتها النووية على أن تتولى الامم المتحدة جميع المحطات الذرية السلمية. غير ان الروس راوا ان الولايات المتحدة ستظل تتمتع بميزة امتلاك خبرة صنع القنبلة في وقت تتطلب فيه كبرياء روسيا المتزايدة صنع القنبلة قبل الاتفاق على نبذها .

وخاف الاتحاد السوفياتي كذلك أن تخضع سلطة التنمية الذرية الدولية المقترحة لسيطرة الدول الغربية .

المرحلة الثانية

بدأت المرحلة الثانية من مفاوضات نزع السلاح حين لم تعد الولايات المتحدة تحتكر القنابل الذرية . فقد أعلن في الدورة الرابعة للجمعية العامة ان الاتحاد السوفياتي فجر قنبلة نووية، وعندها ازدادت المنافسة النووية. ففي سنة ١٩٥٢ أعلنت الولايات المتحدة أنها صنعت قنبلة هيدروجينية وتبعها الاتحاد السوفياتي في ذلك . واستمر السباق بانتاج قذائف موجهة واخرى عابرة للقارات ، كما استمرت المنافسة بين الدولتين في الفضاء الخارجي ، فقد أعلن الاتحاد السوفياتي أنه أطلق أول جرم (سبوتنيك) الى مدار حول الارض ، وتبعته الولايات المتحدة باطلاق جرمها اكسبلورر . ووضع الاتحاد السوفياتي جرما في مدار حول القمر وصور الجانب الآخر منه . وأطلقت الولايات المتحدة جرما الى مدار حول الشمس . ومن هنا ظهر احتمال بنقل أجهزة نووية الى الفضاء .

وعارض الاتحاد السوفياتي دائما لدى البحث في مقترحات نزع السلاح جميعها أي تخفيض في حق النقض الذي يمارسه في مجلس الامن . أما الولايات المتحدة والدول الاخرى فقد حاولت الخروج من قيود حق النقض فيما يتعلق بمسائل التفتيش والمراقبة . ويقترن خوف الاتحاد السوفياتي من الغاء حق النقض بخوف من التفتيش الدولي . ويعود الشك المتأصل في الاتحاد السوفياتي بشأن اطلاع آخرين على ما يجري في روسيا الى ما قبل النظام الشيوعي ، فقد كانت روسيا تخشى حتى في عهد القياصرة

اطلاع آخرين من الخارج على ما يجري فيها ، وكـرر الاتحـاد السوفياتي طوال سنوات عديدة شعار دعاية هو « الغوا القنبلة » دون ان يتزحزح قيد أنملة عن موقفه من مسألة التفتيش . واقترح الروس في بعض الاحيـان اعتماد مبدأ التفتيش الذاتي .

لا مجال هنا لعرض القرارات الكثيرة التي اتخذتها الجمعية العامـة او عدد اللجان الدولية التي اجتمعت في نيويورك ولندن وجنيف وبحثت في مشكلة نزع السلاح . كانت لجنة الطاقة الذرية أول هيئة لنزع السـلاح انشأتها الامم المتحدة ، وتبعها في سنة ١٩٤٧ انشاء لجنة للاسلحة العادية. وفي سنة ١٩٥٢ تولت لجنة جديدة لنزع السلاح تألفت من الدول الاعضاء ذاتها ـ اعضاء مجلس الامن بالاضافة الى كندا ـ اعمـال اللجنتين . وفي سنة ١٩٥٤ شكلت لجنة فرعية انبثقت من هذه اللجنة الجديدة وتألفت من الدول الاربع الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الامن وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة وفرنسا بالاضافة الى كندا .

لا يريد المرء ان يترك انطباعا بأنه لم يتحقق اي شيء في اجتماعات لجنة نزع السلاح الرئيسية التي تألفت من ١٢ عضوا أو في اجتماعات اللجنـة الفرعية التي تألفت من خمسة اعضاء ، فقد عرضت اقتراحات كثيرة مـن الاعضاء جميعهم . وبدا الاعضاء في بعض الاحيان وكأنهم اوشكوا على كسر طوق الجمود ، ولكن الحرب اشتدت برودة ، وكانت التطـورات الفنيـة سريعة الى درجة عجزت معها اقتراحات نزع السلاح عن مجاراتها .

وفي سنة ١٩٥٨ سقطت لجنة نزع السلاح الرئيسية التي تألفت مـن ١٢ دولة لتحل محلها لجنة نزع سلاح تتألف من ممثلين عن جميع الـدول الاعضاء في الامم المتحدة .

ووقع حادث في سنة ١٩٦٠ وآخر في سنة ١٩٦١ نقلا الدول بعيـدا عن الروح التي أدت الى وضع قرار بنزع سلاح تام في سنة ١٩٣٩ . الاول هو انهيار مؤتمر قمة بين الرئيس ايزنهاور والمستر خروشوف قبل انعقاده. وقد حدث هذا الانهيار في اعقاب حادث الطائرة يو ـ ٢ وفي سنة ١٩٦١ نقض الاتحاد السوفياتي المهلة المضروبة للتجارب النووية التي استمر العمل بها طوال سنوات . فما كان من الولايات المتحدة الا ان اتبعت ذلك بسلسلة من التجارب .

وتغير الوضع من جديد فقد وقع حادثان لهما مدلولهما خلال الـدورة السادسة عشرة للجمعية العامة ـ هما البيان المشترك عن نزع السلاح الذي أصدره الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والاتفاق على انشاء لجنة نزع

سلاح من ١٨ دولة . وتجاوبت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مع قرارات الجمعية العامة التي تحثهما على تمديد محادثات نزع السلاح فاصدرا « بيانا مشتركا عن المبادىء » مثلهما فيه جون ج. ماكلوي عن الولايات المتحدة وفاليريان زورين عن الاتحاد السوفياتي لتسترشد به محادثات نزع السلاح وقد عرض هذا البيان فيما بعد على الجمعية العامة .

وخطب الرئيس الراحل كنيدي في الجمعية العامة فقال :

على كل من يقطن هذا الكوكب ان يتخيل اليوم الذي يصبح فيه كوكبه غير ماهول . فكل رجل وامرأة وطفل يعيش وفوق رأسه سيف داموكليس النووى المعلق بأوهى خيط وهو عرضة للانقطاع في أية لحظة سواء خطأ أو نتيجة لسوء تقدير أو حماقة . يجب الغاء أسلحة الحرب قبل أن تلغينا هذه الاسلحة .

واشترط البيان الاميركي ـ السوفياتي المشترك المتعلق باتفاق على المبادىء أن يكون نزع السلاح عاما وتاما والا تكون الحرب بعد الآن جهازا لتسوية المشكلات الدولية . كما اشترط أن يقترن نزع السلاح هذا بوسائل يركن اليها لتسوية المنازعات سلميا وبترتيبات للمحافظة على السلام وفقا للميثاق . ولا يجوز أن يكون بحيازة الدول الا أسلحة غير نووية هي التي يتفق على أنها ضرورية للامن الداخلي والسلامة الشخصية للمواطنين . وتقدم الدول كذلك القوى البشرية لقوة سلام دولية . وأوضحت فقرات البيان الخطوات اللازمة لتحقيق الاهداف النهائية .

تبعا لذلك وبالتفاوض بموجب مشروع قرار عرضته الهند اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في اللجنة السياسية للجمعية العامة على تشكيل لجنة نزع سلاح من ١٨ دولة تجتمع في جنيف في شهر مارس (آذار) سنة ١٩٦٢ لتبحث في فرض حظر على التجارب وفي المسائل المتعلقة بنزع سلاح عام . ولكن رفض الحكومة الفرنسية ارسال ممثل عنها خفض عدد الدول المشتركة في اللجنة الى سبع عشرة دولة .

ولجنة الدول الثماني عشرة واللجان التي سبقتها لا تعتبر من الناحية الفنية لجانا تابعة للامم المتحدة ولكن تشكيلها ومؤتمراتها فيما بعد كانت بوحي من القرارات التي انبثقت عن الامم المتحدة. وتستعمل هذه المؤتمرات مباني الامم المتحدة وتسهيلاتها في جنيف ، وتقدم تقارير الى الجمعية العامة ، وتنطوي خططها على توسيع كبير في أجهزة الامم المتحدة .

ومن الاجراءات التي كانت موضع بحث جدي في لجنة الدول الثماني عشرة في صيف سنة ١٩٦٢ مسألة وقف حرب الدعاية . وعلى الرغم من

ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اتفقا على بيان مشترك يمنع حرب الدعاية فان الاتحاد السوفياتي نقض ذلك البيان في اللحظة الاخيرة . وشملت اجراءات جزئية اخرى تناولها البحث وسائل منع وقوع حرب عفوا وبطريق الخطأ .

ظهرت الاهمية الكبيرة التي تعلقها الولايات المتحدة على نزع سلاح تام والقلق الذي يساورها من خطر سباق التسلح في انشاء وكالة بتفويض من الكونغرس في سنة ١٩٦١ عرفت باسم الوكالة الاميركية لمراقبة الاسلحة والاشراف على نزع السلاح ، وكانت هذه أول وكالة مستقلة من نوعها تشكلها اية حكومة . فقد كان لكل حكومة وزارة دفاع مهمتها المحافظة على التسلح ، ولكن لم يسبق لاية حكومة ان انشأت وزارة همها الاول نزع السلاح . والوكالة تتمتع بحكم ذاتي ، أما مديرها فمسؤول امام وزير الخارجية ورئيس الجمهورية معا .

وتقول الفقرة الاولى من الفصل الثاني من القانون الذي تبناه الكونغرس لانشاء الوكالة وعنوانها « الغاية » : « ان من الاهداف الحاسمة للولايات المتحدة اقامة عالم متحرر من لعنة الحرب ومن أخطار التسلح واعبائها ، عالم يخضع فيه استعمال القوة للقانون ، وتتحقق التعديلات الدولية بصورة سلمية في عالم متقلب . وغاية هذا القانون هو توفير حافز نحو هذا الهدف عن طريق انشاء وكالة جديدة لمواجهة مشكلة تخفيض الاسلحة ومراقبتها ، تطلعا الى نزع السلاح عالميا في النهاية » .

كان أمام لجنة الدول الثماني عشرة التي اجتمعت دون فرنسا ثلاث وثائق هي : البرنامج الاميركي لنزع سلاح عام وتام وقد عرض في ٢٥ سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٦١ ، موجز أميركي لنصوص معاهدة تتعلق بنزع سلاح عام وتام في عالم سلمي وقد عرض في ١٨ ابريل (نيسان) سنة ١٩٦٢ ، ومسودة معاهدة لنزع سلاح عام وتام عرضها الاتحاد السوفياتي في ١٥ مارس (آذار) سنة ١٩٦٢ . وكانت أمام اللجنة كذلك قرارات اتخذتها الجمعية العامة للامم المتحدة .

وكانت برامج نزع السلاح العام والتام موضع بحث في اجتماعات لجنة الدول الثماني عشرة حيث عرضت الدولتان الجبارتان أشمل وأعم خطط في تاريخ المفاوضات . وتميزت الخطط الاميركية باقتراحاتها التي تدعو الى تعزيز الجهاز الدولي للمحافظة على السلام ، والى استعمال كل الوسائل المتوفرة لتسوية المنازعات بصورة سلمية ، والى تنظيم جهاز لمراقبة السلام تابع للامم المتحدة على أساس دائم وقوة بوليس دولية تزود

بأنواع متفق عليها من الاسلحة لاحلال السلام . وتدعو الخطط الاميركية بالاضافة الى ذلك اطراف المعاهدة الى التعهد بقبول قرارات محكمة العدل الدولية الملزمة .

ومما يجدر ذكره ان الخطة السوفياتية تدعو كذلك الى تقوية الامم المتحدة بصفتها المؤسسة الرئيسية للمحافظة على السلام والى توفير قوات دولية توضع تحت تصرف مجلس الامن .

وعلى الرغم من ان الخلاف الرئيسي بالنسبة الى خطط الجانبين لنزع السلاح ظل لسنوات كثيرة يتركز في رفض السوفيات الموافقة على تفتيش مناسب، فان التشديد تحول الان الى الخلافات على توقيت ومدى اجراءات نزع السلاح أو على مراحله . ويدل بعض التشابه في الخطتين على ان السنوات التي امضتها الامم المتحدة في النقاش لم تكن عديمة الفائدة . فالخطتان اللتان تتألف كل منهما من ثلاث مراحل تدعوان الى انشاء منظمة دولية لنزع السلاح ضمن اطار الامم المتحدة تتمتع بصلاحية تأمين تنفيذ اجراءات نزع السلاح عن طريق التدقيق فيها . كما تدعوان الى تخفيض الاسلحة العادية الى المستوى اللازم للمحافظة على الامن الداخلي ، والى ازالة الاسلحة النووية وعربات اطلاقها ، والى سحب القوات الاجنبية وازالة القواعد ، والى حظر وضع اسلحة مدمرة في الفضاء الخارجي .

وطلبت الجمعية العامة من مجموعة من علماء الاقتصاد ينتمون الى عشرة بلدان مختلفة وضع تقرير عن اثر نزع السلاح في أوضاع العالم الاقتصادية . وعرض تقرير اجماعي في شهر مارس (آذار) سنة ١٩٦٢ كان اهم ما تضمنه من استنتاج هو القول انه اذا اقترن اي تخفيض رئيسي في اعباء التسلح بتخطيط مناسب فان ذلك ، كما قيل غير مرة ، لن يؤدي الى هبوط وانما سيؤدي بدلا من ذلك الى تحسن لاوضاع المعيشة في مختلف انحاء العالم .

وبعد اشهر تخللها امل وخيبة ويأس وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة في موسكو في الخامس من شهر اغسطس (آب) سنة ١٩٦٣ اتفاق حظر جزئي على التجارب النووية ، كما وقعت الاتفاق اكثرية الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، باستثناء فرنسا . كان الاتفاق موضع ترحيب لاسباب مختلفة اولا : هو أنه قد يكون دليلا على ان الدول الثلاث تحولت الى التعاون ، كما أنه قد يكون بدء سلسلة من الخطوات لتخفيف حدة التوتر السياسي . ثانيا : انه قد يكون الخطوة الاولى على الطريق الطويلة الى نزع سلاح تام . ثالثا : انه يعني نهاية فعلية

لتسميم الاجواء بتساقط الاشعاع الذري من التفجيرات النووية التي يجريها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

اعقبت ذلك خطوات أخرى نحو نزع السلاح النووي فمعاهدة حظر الاسلحة النووية في اميركا اللاتينية التي فتحت للتوقيع في شهر فبريـر (شباط) سنة ١٩٦٧ أصبحت الآن نافذة المفعول . وعقدت الوكالة التـي عهد اليها في الاشراف على بنود المعاهدة اول مؤتمر لها في مدينة مكسيكو في شهر سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٦٩ . وأشار يوثانت الامين العام الى ان المعاهدة فريدة في نوعها من حيث أنها خلافا لمعاهدة المنطقة المتجمـدة الجنوبية ومعاهدة الفضاء الخارجي تتناول « منطقة مهمة من العالم مأهولة بالسكان » . وتردد اسم اوروبا الوسطى وافريقيـا كمنطقتين محتملتين تظلان خاليتين من الاسلحة الذرية .

وفي الخامس من شهر مارس (آذار) سنة ١٩٧٠ احتفل في واشنطن ولندن وموسكو في وقت واحد بايداع وثائق ابرام معاهدة منع انتشـار الاسلحة النووية ، ووقعت المعاهدة حوالي ١٠٠ دولة . وقال الامين العام « انني أرحب بارتياح عميق بوضع معاهدة عدم انتشار الاسلحة النوويـة موضع التنفيذ ، وهكذا أخذت جهود دائبة ومفاوضات كثيرة في الامـم المتحدة ومؤتمر لجنة الدول الثماني عشرة لنزع السلاح تؤتي ثمارهـا في النهايـة » .

ويجري في الطريق الان بذل جهود اخرى لنزع الاسلحة النووية. ففي ٣٠ اكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٦٩ أعلنت حكومتا الولايات المتحـدة والاتحاد السوفياتي الاتفاق على مسودة معاهدة تمنع وضـع الاسلحـة النووية واية أسلحة أخرى شديدة التدمير في قعر البحار . وبعد بحث في لجنة قعر البحار واللجنة السياسية أحالت الجمعية العامة المعاهدة على لجنة نزع السلاح لاعادة النظر فيها والامعان في دراستها .

٥

حقوق الانسان والحريات الاساسية

تعنى الامم المتحدة بحقوق الانسان للفرد والحرية للامة .

وتقول لوحة رفعت على جدار قاعة المؤتمرات في فيرمونت اوتيل في سان فرانسيسكو :

٢٥ ابريل (نيسان) ـ ٢٦ يونيو (حزيران) سنة ١٩٤٥

اجتمع في هذه القاعة مستشارو ٤٢ هيئة وطنية ملحقون بالوفد الاميركي الى مؤتمر منظمة دولية وضعت فيه صيغة ميثاق الامم المتحدة . ويتجلى اسهامهم بشكل خاص في بنود الميثاق المتعلقة بحقوق الانسان وفي تشاور الامم المتحدة مع الهيئات الخاصة .

وتشير هذه اللوحة الى اجتماع تاريخي . فقد احتشد في هذه القاعة في ٢ مايو (ايار) سنة ١٩٤٥ اعضاء الوفد الاميركي برئاسة ادوارد ر. ستيتينيوس الابن والمستشارون . وقدم هذا الاخير كتابا وقعه كثيرون منهم يطلب وجوب تضمين الميثاق عبارات اضافية أشد قوة تفرض على الدول احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية . وكان هذا المؤلف ، بين كثيرين آخرين ، حريصا أشد الحرص على أن ينص الميثاق على انشاء لجنة لحقوق الانسان ، لانه كان يخشى في حال عدم وجود مثل هذا النص ان تحول ردود فعل ما بعد الحرب دون انشاء مثل هذه اللجنة ، والقى المستشارون خطابات مثيرة . وذكر المستر ستيتينيوس في تقريره الى الرئيس أن تدخل المستشارين هو الذي أدى الى النص على انشاء لجنة حقوق الانسان .

وكان من الواضح ان مندوبي بلدان أخرى تساندهم شعوبهم في

أوطانهم ارادوا ان يكون الميثاق قويا في نصه على ضمان حقوق الانسان والحريات الاساسية . فقد شاهد هؤلاء المندوبون جذور الحرب تنمو نتيجة لانتهاك هذه الحريات في المانيا وايطاليا .

وكان التحرر من الخوف أحد الاهداف السلمية التي ضمنت ميثاق الاطلسي . ويتضمن هذا التصريح الذي وقعه ونستون تشرشل رئيس وزراء المملكة المتحدة والرئيس فرانكلين د. روزفلت في سنة ١٩٤١ عبارة جاء فيها « .... حتى يعيش جميع الناس في جميع الاراضي حياتهم وهم متحررون من الخوف والعوز » .

وبعد ذلك بأربع سنوات تعهدت الشعوب في الفقرة الثانية من مقدمة ميثاق الامم المتحدة « ان نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد واجلاله وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ...» وجاء في الهدف الثالث المذكور في الفصل الاول العبارة التالية : « وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين .... »

ولا يوجد في الميثاق ما يفسر الالتزامات التي تتعهد بها الدول الاعضاء من حيث الاجراءات الفردية والجماعية افضل من نصوص حقوق الانسان . فالمادة ٥٥ تفرض على الامم المتحدة كهيئة التزامات لترقية حقوق الانسان. وتقول المادة ٥٦ « يتعهد جميع الاعضاء بأن يقوموا منفردين او مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لادراك الاهداف المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين » . ولكن الشعوب قصرت عن الالتزام بمنح الامم المتحدة ذاتها سلطة لوضع حقوق الانسان والحريات الاساسية موضع التنفيذ .

وعهد الميثاق الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مهمة تنفيذ التزامات حقوق الانسان . .ولهذه الهيئة ان تعد مشروعات اتفاقات لتعرض على الجمعية العامة وله ان يدعو الى مؤتمرات دولية كما ان له أخيرا وكما تنص المادة ٦٨ « ان ينشىء لجانا للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من اللجان لتعزيز حقوق الانسان .... »

وتمد نصوص حقوق الانسان يدها الواقية الى شعوب العالم التي لا تتمتع بحكم ذاتي . فبموجب الفصل التاسع من الميثاق يقر اعضاء الامم المتحدة الذين يضطلعون في الحاضر أو المستقبل بتبعات ادارة اقاليم لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتي المبدأ القاضي بأن مصالح اهل هذه

الاقاليم لها المقام الاول ، ويقبلون أمانة في أعناقهم الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية اهل هذه الاقاليم الى أقصى حد مستطاع ، ويكفلون تقدم هذه الشعوب في شؤون السياسة ، وبموجب الفصل الثاني عشر الذي ينشىء نظام الوصاية الدولي يفرض في الدولة التي تقوم بالوصاية « التشجيع على احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ... » ويجوز لشعوب الاقاليم المشمولة بالوصاية حق تقديم عرائض الى مجلس الوصاية تطالب فيها برفع ظلاماتها .

وتعتبر منظمة العمل الدولية التي أنشئت قبل الامم المتحدة بعشرات السنين اشارة من الاشارات الاولى الى حقوق الانسان على مستوى دولي. وهناك التزامات مماثلة تتعلق بحقوق الانسان تنعكس في دساتير وكالات أخرى مختصة .

والقلب النابض في جهاز الامم المتحدة لتعزيز حقوق الانسان يكمن في لجنة حقوق الانسان . وقد كانت المسز فرانكلين ديلانو روزفلت أول رئيس لهذه اللجنة . وتقرر في وقت مبكر ان تضع اللجنة قانونا دوليا لحقوق الانسان ، كما تقرر ان يقسم القانون الى ثلاثة أقسام. وقد ارتئي ان يكون الاول اعلانا لحقوق الانسان يتضمن المبادىء الاساسية التي تصبو اليها جميع الشعوب . والثاني ميثاقا يعلن في شكل معاهدة . تلك الالتزامات من الاعلان التي يمكن تبيانها وابرامها لتصبح قانونا دوليا ، أما الثالث فيتضمن جهازا للتنفيذ .

الاعلان العالمي لحقوق الانسان

تحقق القسم الاول من الاقسام الثلاثة فوراً، فعند منتصف ليل العاشر من شهر (كانون الاول) ديسمبر عام ١٩٤٨ وافقت الجمعية العامة التي كانت مجتمعة في باريس على الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وكان أمام المندوبين الصيغة التي تمثل بحثا ومداولات في اللجنة استغرقت سنتين . وقد ووفق على الاعلان بأكثرية ٤٨ صوتا في مقابل لا شيء وامتناع ثمانية مندوبين عن التصويت . قالت المسز روزفلت قبل الموافقة عليه انه اولا وقبل كل شيء اعلان للمبادىء الاساسية التي ستكون القاعدة المشتركة لجميع الشعوب ، وقد يتحول الى وثيقة عظمى للبشرية جمعاء .

وتفتقر الصيغة الكلامية للاعلان الى الدراما المثيرة التي تتضمنها وثيقة

الاستقلال الاميركية أو الاعلان الفرنسي لحقوق الانسان ، لان وثيقة الامم المتحدة يجب ان تترجم الى خمس لغات مختلفة . ولكن لهذه الصيغة وقعا طيبا في الآذان اذا اخذت هذه الحقيقة بعين الاعتبار .

وعندما ووفق على الاعلان قال رئيس الجمعية العامة « ان هذه هي المناسبة الاولى التي تصدر فيها اسرة الشعوب المنظمة اعلانا لحقوق الانسان والحريات الاساسية له سلطة هيئة لها راي في الامم المتحدة كمجموعة ، وسيتطلع اليه ملايين الرجال والنساء والاطفال في مختلف انحاء العالم وعلى بعد اميال كثيرة من باريس ونيويورك مستلهمين المساعدة والارشاد والوحي » .

سيظهر من سجل الاحداث ان تنبؤاته كانت صحيحة . فالاعلان يعتبر واحدا من اهم التطورات في قانون الشعوب ، وعلى الرغم من انه يجب عدم اعتباره ملزما كمعاهدة ، فانه كسب سلطة بحيث لم يعد فقط مصدر قانون ، وانما أصبح يتمتع بقوة القانون . فقد قال جاكوب بلوشتاين في محاضرة عن داغ همرشولد القاها في ٤ ديسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٦٣ « ومع ذلك فان اعلان حقوق الانسان كسب في السنوات الخمس عشرة منذ اقراره سلطة سياسية وأدبية لا تعادلها سلطة أية وثيقة دولية اخرى باستثناء ميثاق الامم المتحدة ذاته . وليس من المبالغة القول انه لم يسبق لاية وثيقة دولية ان حظيت بمثل هذا القبول على مختلف مستويات المجتمع . كما حظي به اعلان حقوق الانسان » .

وقال البابا يوحنا الثالث والعشرون في معرض اشارته الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان في رسالته البابوية « وفي الارض السلام » :

« لا شك ان الوثيقة تشكل خطوة مهمة في الطريق الى تنظيم قانوني ـ سياسي للاسرة العالمية . ففيه يعترف بكرامة الانسان في جميع الكائنات الانسانية ، اعترافا فيه كل الجلال والوقار . وبالتالي فانه يعلن عن حق أساسي هو حق حرية التنقل في البحث عن الحقيقة وفي تحقيق الخير المعنوي والعدل كما يعلن حق الانسان في حياة كريمة ...»

وجاء في مذكرة أصدرها مكتب الشؤون القضائية في الامم المتحدة في سنة ١٩٦٢ « على الرغم من أنه لا يمكن جعل قرار ما ملزما للدول الاعضاء كما هي الحال مع معاهدة ، فانه يمكن اعتبار الاعلان بالنظر الى رزانته واهميته دليلا على أمل راسخ عند الهيئة التي تبنته في ان تتمسك به الدول الاعضاء في الاسرة الدولية . ولما كان ثمة ما يبرر هذا الامل في اعمال الدولة فان الاعلان قد يصبح وفقا للعرف والعادة موضع اعتراف

بانه يضع قواعد ملزمة للدول » .

واستندت قرارات مختلفة اتخذتها الجمعية العامة الى مبادىء الاعلان. وادخلت مواد كثيرة منه معاهدات سلام واتفاقات وصاية ودساتير دول حديثة . واستشهد به كمرجع في المحاكم المحلية . وينتظر ان تستعمل الدول الاعضاء مبادئه كقياس اساسي في تقاريرها كل ثلاث سنوات عن اوضاع حقوق الانسان في اراضيها .

ويستند الميثاق الاوروبي لحماية حقوق الانسان الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وقد وقع هذا الميثاق في الرابع من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩٥٠ من قبل وزراء خارجية ١٣ دولة أوروبية . ويشكل الميثاق اسهاما مهما من جانب مجلس أوروبا في حقوق الانسان . وتشير مقدمته الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان » الذي أعلنته الجمعية العامة في العاشر من شهر ديسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٤٨ ... » ثم يقول الميثاق الاوروبي: «وقد عقدنا العزم كحكومات بلدان اوروبية تتفق في التفكير ولها تراث مشترك من التقاليد السياسية والمثل والحريات وحكم القانون ، على ان تتخذ الخطوات الاولى كي ينفذ بصورة جماعية حقوق معينة تضمنها الاعلان العالمي ... »

ولا يزال نفوذ الاعلان آخذا في الازدياد ، وتميل مبادؤه الى ان تصبح جزءا من القانون المشترك للشعوب .

وهناك اعلانان قويان في تاريخ الامم المتحدة هما أولا الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ووفق عليه في سنة ١٩٤٨ والثاني اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي ووفق عليه في سنة ١٩٦٠ . لا شك ان هذين الاعلانين متصلان بعضهما ببعض كثيرا لان الاعلان الاخير يستند الى مبدأ حق تقرير المصير الذي يعتبر واحدا من مبادىء الاعلان العالمي . وللفصل التالي من هذا الكتاب المتعلق بتحرير المناطق المستعمرة صلة وثيقة بهذا الفصل الذي يبحث في حقوق الانسان .

مواثيق حقوق الانسان

توقع رجال السياسة بعد اقرار الاعلان ان يبدأ العمل في القسم الثاني من اللائحة الدولية لحقوق الانسان ، أي ميثاق حقوق الانسان . وكان جون فوستر دالس واحدا من مندوبي الولايات المتحدة الى تلك الدورة التاريخية من دورات الجمعية العامة ، وقد تنبأ بذلك . وفي السنوات

التي تلت تنبؤ دالس انجزت الشعوب القسم الثاني من الشرعة الدولية ولكنها لم تنجز القسم الثالث . واثبت سرد حقوق الانسان في صيغة معاهدة انه مهمة أكثر صعوبة مما كان يتوقع لها في الاصل . فقد ظهر في المراحل الاولى اختلاف في الرأي بين الديمقراطيات العريقة والدول الحديثة ، اذ راحت الدول الديمقراطية تفكر في ميثاق حقوق الانسان ضمن اطار الحقوق المدنية الاساسية في النظام القضائي العربي ، بينما ارادت الدول الحديثة الاهتمام كذلك أو بشكل أوسع بالحقوق الاقتصادية. وتحدث كثير من ساسة هذه الدول في ضوء ما تعانيه بلادهم من جوع وبؤس ، وشددوا على أن حقهم في تناول الطعام وحق الرجل في اعالة أسرته من الحقوق الانسانية الاساسية .

وعلى الرغم من أن الدول الغربية أبدت عطفا على وجهات نظر الدول الحديثة فأنها كانت تشك في أن تتضمن وجهات النظر هذه نصوص معاهدة دولية . فالاوضاع الاقتصادية في دول كثيرة تتفاوت الى حد كبير بين الفقر والازدهار وبين اقتصاد بدائي وتصنيع ، ولذلك فان من الصعب في ظل مثل هذه الاوضاع صياغة معاهدة تكفل الحق في العمل أو في أمن جماعي .

وتم الوصول الى حلّ وسط وتقرر وضع مسودة ميثاقين الاول يتناول الحقوق المدنية والسياسية والثاني يتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأنجزت لجنة حقوق الانسان هاتين المسودتين في سنة ١٩٥٤ . وبعد مداولات استمرت سنوات وفي ٣ ديسمبر(كانون الاول) ١٩٦٦ وافقت الجمعية العامة على النصوص النهائية . وبحلول شهر اكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٦٩ وقعت الميثاقين ٤٤ دولة وابرمتهما ست دول صغيرة .

وقال الامين العام انه مما يثير الدهشة ان يكون وضع هذين الميثاقين قد استغرق وقتا طويلا ذلك لانهما « يشملان معا جميع العلاقات بين الفرد والمجتمع ، وهذا امر كان حتى قبل جيل واحد ، يعتبر من صلاحيات الدول وحدها منفردة » .

وفي ١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩٦١ شدد سلفادور ب. لوبيز مندوب الفلبين ورئيس اللجنة الثالثة على أهمية مناقشة الميثاقين في الدورة التالية للجمعية العامة . وقال « ان اللجنة انهمكت في جهد ثوري استهدف وضع أساس فلسفي وقانوني مناسب لنظام جديد في العالم ، ويمكن اعتبار اعضائها موسوعة العصر الذري » .

التنفيـــذ

كان المفروض في الجزء الثالث من الشرعة الدولية لحقوق الانسان ان يكون جهازا للتنفيذ . وكلمة التنفيذ هي الكلمة التي تستعمل عادة لتحديد البنود التي تتطلع الى اجراء تنفيذي يضاف الى كل من الميثاقين . وتعالج مشكلة التنفيذ في كل من الحالتين بطريقة تختلف عن الاخرى . فميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، يطلب من الدول التي تبرمه رفع تقرير الى الامم المتحدة عن التقدم الذي تحرزه في مجال تحقيق هذه الحقوق . ويفترض ان يدرس المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه الحقوق بعين العطف بغية مساعدة الدول ـ اذا اقتضت الضرورة ذلك ـ على بلوغ المستويات التي نص الميثاق عليها .

اما بالنسبة الى مسألة الحقوق المدنية والسياسيـــة فان اجراءات التنفيذ قد تكون أشد وأدق . وينص المشروع في وضعه الحالي علـــى انشاء هيئة تحقيق ومصالحة تعرف باسم لجنة حقوق الانسان تشكـــو اليها الدول الاطراف ان الدول الاطراف الاخرى خرقت التزاماتها بموجب الميثاق . وعندها تحاول لجنة حقوق الانسان ايجاد تسوية ، فاذا عجزت عن ذلك نشرت تقريرا يوضح ان كانت ترى ان ميثاق حقوق الانسان قد انتهك . وينطوي الميثاق كذلك على حق اللجوء الى محكمة العدل الدولية.

مواثيق معينة لحقوق الانسان

هناك عدد من مواثيق حقوق الانسان وضعتها الامم المتحدة ذاتهـــا او وكالاتها المختصة ، ويجدر بنا هنا ان نشير الى بعض هذه المواثيق .

تبنت الجمعية العامة بالاجماع في التاسع من شهر ديسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٤٨ ميثاق ابادة الجنس وعرض بعد ذلك على الدول الاعضاء لابرامه . وقد وضع هذا الميثاق ليصف ما حاول الالمان القيام به من حيث القضاء على شعب بكامله لاسباب تتعلق بالعنصر والثقافة والدين . وفي اوائل سنة ١٩٧٠ كانت بريطانيا الدولة الخامسة والسبعين التي ابرمته ، اما الولايات المتحدة فلم تبرمه بعد .

وفي سنة ١٩٥٠ تبنت الجمعية العامـــة ميثـــاق الحقوق السياسية للمراة ، وقد وضعت صيغة الميثاق لجنة حقوق المراة ، وهو يخول النساء «حق التصويت في جميع الانتخابات على قدم المساواة مع الرجـــل ودون

تمييز » وباحتلال « مناصب عامة وممارسة جميع الاعمال العامة التي يقرها القانون الوطني على قدم المساواة كذلك ... »

وفي سنة ١٩٥٥ سارت الامم المتحدة بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي قدما في وضع مسودة ميثاق لمكافحة الرقيق . ووجدت انواعا «مهذبة» من الرقيق لم يشملها ميثاق مكافحة الرقيق الاصلي الذي وضعته عصبة الامم . وقد اقر هذا الميثاق في سنة ١٩٥٦ .

واقرت منظمة العمل الدولية في سنة ١٩٥٧ ميثاقا مهما آخر يتعلق «بالغاء اعمال السخرة .» ويلزم الميثاق الدول التي تبرمه بعدم اللجوء الى اي نوع من انواع السخرة « كوسيلة للاكراه السياسي او التعليم او كعقاب لاعتناق المرء اية آراء سياسية او الجهر بها او اعتناق آراء تعارض من الناحية الايديولوجية النظام السياسي او الاجتماعي او الاقتصادي القائم، او كاسلوب لحشد واستخدام عمل السخرة لاغراض التنمية الاقتصادية او كاسلوب للتأديب او كعقاب لاشتراك المرء في احزاب او كوسيلة للتمييز العنصري او الاجتماعي او الوطني او الديني . » .

وفي سنة ١٩٥٥ اتخذت حكومة الولايات المتحدة خطوة مفجعة الى الوراء الحقت ضررا كبيرا بزعامتها في ميدان حقوق الانسان ، واضعفت حركة حقوق الانسان ذاتها . وكانت هذه سنة وصل فيها الجدل ذروته ، والهبت مشاعر لا منطق فيها ضد المواثيق الدولية لحقوق الانسان . واعلن جون فوستر دالس وزير الخارجية الاميركية كخطوة للحد من هذه المشاعر واملا بهزيمة حركة نحو تعديل الدستور الاميركي بغية تحديد حق مجلس الشيوخ في ابرام مواثيق حقوق الانسان ، ان الحكومة لن تعرض اية اتفاقات تتعلق بحقوق الانسان على مجلس الشيوخ لابرامها . وقال ايضا ان الحكومة لن تضغط من اجل ابرام الاتفاقات التي عرضت على مجلس الشيوخ ، وبذلك اوضحت الولايات المتحدة انه مهما تكن البراعة في صياغة مواثيق حقوق الانسان في المستقبل فانها لن تبذل اي جهد في سبيل ابرامها . واضعف هذا التصريح موقف ممثل الولايات المتحدة في لجنة حقوق الانسان وفي الجمعية العامة من حيث التأثير في هذه المواثيق بوجه مرْض . واوضحت كذلك ان حكومة الولايات المتحدة لن تضغط من اجل ابرام ميثاق ابادة الجنس الذي كان قد عرض على مجلس الشيوخ .

ومن حسن الحظ ان عمد الرئيس جون ف. كنيدي الى نقض هذه السياسة السلبية في ٢٢ يوليو (تموز) سنة ١٩٦٣ عندما طلب من مجلس الشيوخ ابرام مواثيق الامم المتحدة المتعلقة بمكافحة الرق واعمال السخرة

والحقوق السياسية للمراة . وفي سنة ١٩٧٠ طلب الرئيس نيكسون من مجلس الشيوخ ابرام ميثاق ابادة الجنس .

وتنسجم بعض هذه المواثيق مع مثل الولايات المتحدة واعرافها الدستورية بحيث يصعب على المرء ادراك العقبات التي توضع في سبيل ابرامها . فقد كانت الولايات في مقدمة الدول التي نددت بالجرائم النازية التي ادت الى وضع الميثاق الخاص بابادة الجنس . وقال دين راسك وزير الخارجية وهو يصف ميثاق اعمال السخرة لمجلس الشيوخ ان مادة الميثاق تتفق والتعديل الثالث عشر للدستور الاميركي الذي يقول « انه لا يجوز ان يمارس الرق او العبودية في الولايات المتحدة او في اي مكان يخضع لها الا كعقوبة عن جريمة ادين بها عن استحقاق ذلك الذي توقع عليه هذه العقوبة . »

وخلال الفترة التي هدأت فيها المشاعر لابرام مواثيق حقوق الانسان عوضت حكومة الولايات المتحدة نوعا ما ، وبالطريقة التي تستطيعها على ما يبدو ، عن موقفها بان عرضت على لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي برنامجا من نوع آخر لتدعيم حقوق الانسان والحريات الاساسية . وقد نجحت في هذا الاتجاه .

برنامج العمل الاميركي

عرض ممثل الولايات المتحدة في لجنة حقوق الانسان في سنة ١٩٥٣ برنامج العمل الاميركي الذي تألف من ثلاثة اجزاء ، الاول هو برنامج تقارير دورية عن حقوق الانسان والثاني سلسلة دراسات عن حقوق الانسان والثالث مساعدات فنية في مجالات معينة من حقوق الانسان .

ونص الجزء الاول من البرنامج على ان يطلب من حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة ووكالاتها المختصة ان تقدم تقارير الى لجنة حقوق الانسان كل ثلاث سنوات . وتصف هذه التقارير مدى ما يجد من تطور وتقدم وما يتخذ من اجراءات لضمان حرية الانسان في المناطق ذات السيادة ، والمناطق غير المستقلة والمشمولة بالوصاية . وهنا ايضا يظهر اثر اعلان حقوق الانسان . ويجب ان تستند هذه التقارير الى المبادىء الواردة في الاعلان ، كما يجب ان تستند التقارير الى حقوق جميع الشعوب في تقرير المصير . وقد اصرت الدول الجديدة على ان تعترف مواثيق حقوق الانسان بهذا الحق بالذات .

لا تجتمع لجنة حقوق الانسان كهيئة قضاة لتحاكم دولة ما ، ولكنها تدرس التقارير لتزود المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصورة عن اوضاع حقوق الانسان في مختلف انحاء العالم ولتعرض توصيات لتحسينها .

ودعا الجزء الثاني من برنامج العمل الاميركي الى اجراء سلسلة دراسات تتناول حقوقا معينة ، وقد تم تحقيق تقدم كبير في هذا المجال . ويدعو البرنامج الى اجراء سلسلة دراسات تتناول التمييز في مجالات التعليم والحقوق والشعائر الدينية والوظائف والاستخدام ، وفي الحقوق السياسية والهجرة والسفر . ويجب ان تجري هذه الدراسات تحت رعاية اللجنة الفرعية لحقوق الانسان المكلفة بمنع التمييز وحماية الاقليات . وقد اسفرت الدراسات في جميع الحالات حتى الان عن اقتراح يدعو الى مقياس لمسلك الحكومات والافراد يوضع على شكل توصيات او مواثيق او كليها معا . وعندما تدخل مسالة الدراسة نطاق صلاحيات وكالة مختصة نابعة للامم المتحدة يطلب من تلك الوكالة الاشتراك في صياغة الوثيقة المطلوبة . ولايضاح ذلك نقول ان منظمة العمل الدولية وضعت ميثاقا يتعلق بالتمييز في الاستخدام . وحولت مسالة التمييز في التعليم الى منظمة اليونسكو فتبنت هذه تزكيته واقرت ميثاقا في مؤتمرها العام الذي عقد في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩٦٠ . وتعكف اللجنة الفرعية الان على دراسة الحقوق الدينية والسياسية . ومن هنا يتضح ان حكومة الولايات المتحدة لم تتمكن في برنامجها الجديد من تفادي المواثيق الدولية كليا .

ويتالف الجزء الثالث لبرنامج العمل الاميركي من خدمات استشارية في مجال حقوق الانسان . وتقدم هذه الخدمات على شكل برنامج معونة فنية وتسير وفقا لقرار اتخذته الجمعية العامة في سنة ١٩٥٥ وينص على ثلاثة انواع من المساعدة هي : (١) تقديم الخبراء ، (٢) تقديم المنح الدراسية ، (٣) تنظيم حلقات وندوات دراسية .

مدى احترام حقوق الانسان

مضت خمس وعشرون سنة على دمج نصوص حقوق الانسان في ميثاق الامم المتحدة الذي وضع في سان فرنسيسكو . ومضت اثنتان وعشرون سنة على ابرام الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

فما هو مدى الالتزام باحترام حقوق الانسان في مختلف انحاء العالم ؟

ان بعد النظر الادبي والعزم اللذين تعلن بهما الشعوب ميثاقا للحرية لا يتجليان ولا يمارسان في تنفيذ مبادىء الاعلان العالمي في الحياة اليومية .

ومما لا شك فيه ان ميثاق الامم المتحدة يذهب الى مدى بعيد في تحديد حقوق الانسان وحرياته الاساسية كالتزام يترتب على الرجال والدول في الامم المتحدة تدعيمه وترقيته . ومما لا شك فيه انه يذهب الى مدى بعيد في انشاء اجهزة لتنفيذ هذه الالتزامات . وربما حظي الاعلان العالمي لحقوق الانسان بقبول واسع النطاق في انحاء مختلفة من العالم كاية وثيقة اخرى في التاريخ وضعت خارج ميثاق الامم المتحدة . ووضعت بضعة مواثيق معينة وابرمت في بلدان كثيرة . وانشات دول اوروبا الغربية نظاما دوليا لوضع حقوق الانسان موضع التنفيذ تتضمن اقامة محكمة .

ولكن ستظل هناك مع ذلك مناطق واسعة من العالم اقرت فيها مبادىء الاعلان العالمي ولم تنفذ او بقيت دون ادراك . ولا تزال ثمة مناطق في العالم قد يعني فيها قرع باب منزل عند منتصف الليل ابعاد صاحب ذلك المنزل الى معسكر اعتقال بتهمة ارتكاب جرائم سياسية خيالية او لاتهامه بان افكارا شريرة تراوده . ولا تزال هناك مناطق واسعة قل ان تعرف فيها الحقوق المدنية الاساسية كالتحرر من الاعتقال التعسفي او حرية الكلام .

واذا قسم عمل الامم المتحدة الى منع الحرب والتعاون الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز حقوق الانسان ، فما هو مدى التقدم الذي تم تحقيقه في هذا المجال الاخير بالنسبة اليه في المجالين الاول والثاني ؟ ويمكن الاجابة عن هذا السؤال بالقول ان الاجهزة التي انشأتها الامم المتحدة ووكالاتها المختصة هي في الواقع اكثر دقة فيما يتعلق بمنع الحرب وتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي منها فيما يتعلق بترقية حقوق الانسان .

والاسباب في ذلك مفهومة . فمنع الحرب في الوضع السياسي الحرج الذي عاشه العالم منذ الحرب العالمية الاولى وتسوية المنازعات تطلب على ما يبدو عناية فائقة للغاية . ومثل هذه العناية الفائقة تبدو ضرورية بالنسبة الى اكثر من نصف البشرية التي تدرك ما تخلفه الحرب من شقاء وتعاسة وبؤس . وتجب الاشارة كذلك الى انه في الوقت الذي يتناول فيه منع الحرب في معظمه ملك الشعوب الخارجي ، ويعود فيه التعاون الاقتصادي والاجتماعي بفوائد على البشرية ، يتناول تنفيذ حقوق الانسان الاعراف والتقاليد الفردية اكثر من غيرها ، واية محاولة تبذل لوضع حقوق الانسان موضع التنفيذ في اية دولة معينة تبدو تدخلا في الشؤون

الداخلية لتلك الدولة . وهذا يوضح لماذا تذهب دولة متنورة كالولايات المتحدة بعيدا في تحقيق الهدفين الاولين ثم لا تذهب الى ابعد من ابرام ميثاقين من حقوق الانسان احدهما المتعلق بالرق والآخر المتعلق باللاجئين.

وينص ميثاق الامم المتحدة على تنفيذ السلام ، ولكنه يقصر في النص على تنفيذ حقوق الانسان . وقد اتفقت معظم الدول على أنها ما دامت تتعهد بموجب الميثاق بتعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية فانها ستبحث في اي خرق لهذه الحقوق وتذهب الى تشكيل لجان للتحقيق . وقد فعلت ذلك بالنسبة الى التفريق العنصري في جنوبي افريقيا ، ولكن ثمة فرقا كبيرا بين المناقشة والبحث من جهة والتنفيذ من جهة ثانية .

وهناك اتفاق عام على انه يحق للدول ان تتصرف بموجب الفصلين السادس والسابع من الميثاق اذا كان استمرار خرق حقوق الانسان خطيرا الى درجة يهدد معها سلام العالم . وكان هذا الاساس الذي استندت اليه الدول الافريقية في مطالبتها بفرض عقوبات على جمهورية جنوبي افريقيا بسبب سياسات التفريق العنصري التي تتبعها وعلى نظام حكم الاقلية العنصرية في روديسيا الجنوبية .

وعقدت الامم المتحدة مؤتمرا دوليا في طهران بين ٢٢ ابريل (نيسان) و١٣ مايو (ايار) سنة ١٩٦٨ للبحث في حقوق الانسان وتخليدا للذكرى العشرين للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وقبل المؤتمر ببضعة اشهر عقدت مجموعة من مؤسسات غير حكومية بقيادة مؤسسة جونسون في راسين بولاية وسكونسن اجتماعا في مونتريال بحث في حقوق الانسان وتبنى بيانا احيل على مؤتمر طهران . وقيل ان هذا البيان كان من افضل البيانات البناءة التي عرضت على مؤتمر طهران .

والمشكلة التي واجهها مؤتمر حقوق الانسان ومداولات الجمعية العامة طوال عدة سنوات كانت المقاومة المثيرة للدهشة التي ابدتها بعض الدول الحديثة لوضع مواثيق حقوق الانسان موضع التنفيذ . فلم تعن حقوق الانسان في كثير من الاحيان غير الحرية من الاستعمار او التمييز العنصري ، كالتفريق العنصري في جنوبي افريقيا او الاوضاع في روديسيا الجنوبية . وتظهر بعض الدول نفورا من تطبيق مبدأ حقوق الانسان على شعوبها ، وتنطلق حناجر بعض هذه الدول لتعلن انتهاك حقوق الانسان في جنوبي افريقيا ولكنها لا تحتج على ما يعانيه شعب بيافرا من جوع . وذهبت دول افريقية في عدة حالات الى طرد اناس يحملون الجنسية

الهندية على الرغم من أنهم كانوا يعيشون فيها سنين كثيرة .

ومع ذلك فان اثر ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان واستمرار البحث في الامم المتحدة ومختلف هيئاتها والجهود التي تبذل لضمان ابرام المواثيق والعهود ، كل هذه تركت اثرها وجعلت الدول اكثر ادراكا للمشكلة .

واقترح جاكوب بلوشتاين في محاضرة القاها في حفل اقيم احياء لذكرى داغ همرشولد في سنة ١٩٦٣ كخطوة الى الامام ، « ان تعين الجمعية العامة او الامين العام شخصية مستقلة تكون اشبه بمندوب دولي يعالج حقوق الانسان ويطلق عليه مثلا لقب المندوب السامي الدولي لحقوق الانسان . » وكان اعتقاد بلوشتاين ان في استطاعة مثل هذا المندوب السامي « تقديم مساعيه الحميدة للحكومات وان يكون حاضرا بناء على طلبها للتحقيق في الاوضاع التي يزعم ان حقوق الانسان تنتهك فيها . وفي استطاعته كذلك مساعدة الدول المتخلفة في تنظيم مؤسسات مختلفة لترقية حقوق الانسان ومساعدة لجنة حقوق الانسان في دراستها التقارير الدورية التي تضعها الحكومات ... »

وفي الدورة الحادية والعشرين للجنة حقوق الانسان في سنة ١٩٦٥ اشاد مندوب كوستاريكا باقتراح المستر بلوشتاين واعرب عن امله بان يشكل استحداث منصب لمندوب سام دولي لحقوق الانسان « وسيلة فعالة لتنفيذ الحقوق التي ضمنت الاعلان العالمي لحقوق الانسان . » وعرضت كوستاريكا مشروع قرار تأييدا لهذا الاقتراح في الدورة العشرين للجمعية العامة . وقال ممثلها ان المندوب السامي « سيعمل ناطقا باسم الضمير العالمي . » وعمدت كل جمعية منذ ذلك الحين الى تأجيل البحث في الموضوع الى الجمعية العامة التالية . واجلت الدورة الرابعة والعشرون للجمعية المسألة الى حين انعقاد الدورة الخامسة والعشرين .

وتحققت بداية في تنفيذ حقوق الانسان ، فقد وضع الميثاق الدولي لازالة جميع انواع التمييز العنصري موضع التنفيذ في شهر مارس (اذار) سنة ١٩٦٩ بعد ان ابرمته ٢٧ دولة تشكل العدد المطلوب لذلك . ويعتبر هذا الميثاق اول وثيقة لحقوق الانسان توفر الجهاز اللازم للاشراف على نصوصه ، عن طريق انتخاب لجنة من ١٨ دولة من بين الدول الموقعة . وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعا تنظيميا في شهر يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٧٠ لانتخاب موظفيها ووضع منهاج عملها ، ومهمتها الرئيسية كما يقول هذا الميثاق هي دراسة التقارير التي ترفعها الدول الموقعة عن الاجراءات

التي اتخذتها لوضع نصوص الميثاق موضع التنفيذ .

وكانت المنظمات غير الحكومية مخلصة وفعالة في تدخلها فيما يتعلق بحقوق الانسان لدى لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويعتبر الوضع الاستشاري الذي اغدق على ممثلي هيئات منظمة من الناس على الصعيدين الوطني والدولي على السواء ظاهرة جديدة في المنظمة الدولية .

وانطلق نص الميثاق الذي يدعو الى اغداق الوضع الاستشاري على مؤسسات غير حكومية هي اهل لذلك من جيمز ت. شوتويل الذي كان واحدا من المستشارين في مؤتمر سان فرنسيسكو . فقد وافق البروفسور شوتويل وزملاء آخرون له من مؤسسات غير حكومية على وجوب قيام اتصال بين فئات المواطنين العاديين والهيئات الرسمية . وكان من نتيجة ذلك ان نصت المادة ٧١ على أن « للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يجري الترتيبات اللازمة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه . وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية كما انه قد يجريها اذا رأى ذلك ملائما مع هيئات اهلية وبعد التشاور مع عضو الامم المتحدة المسؤول . »

٦

رياح الحرية الساخنة

تخلص اكثر من سبعمئة مليون نسمة من نير الاستعمار خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية وحولوا هذه الفترة الى فترة من اعظم فترات الثورة الاجتماعية في التاريخ . وتضاهي هذه الثورة في اهميتها الثورة العلمية التي اطلقت العنان لقوى الطاقة الذرية وفتحت آفاق الفضاء الخارجي .

وكانت الدول الاوروبية قد بسطت حكمها الاستعماري طوال قرون عديدة على قسم كبير من العالم . وكان هذا يعني من ناحية رئيسية السيطرة على ارض بعيدة جدا عن الوطن الام ، كما يعني عادة سيطرة الرجل الابيض على غير الابيض .

غير ان الحرب العالمية الثانية اطلقت الحركة لقوى عملت بسرعة على تصفية النظام الاستعماري . وقد اصابت الحرب بآلامها وازدهارها الاصطناعي وغزوات القوات الصديقة او غير الصديقة كل جزء من العالم . ولم يستطع النظام الاستعماري ان يستغرق في نوم عميق بعد تجربة الحرب العالمية الثانية . فخلال جيل واحد فقد العالم الغربي اعتباره مرتين بحربين فرضهما على العالم . ووعدت بعض الدول الاستعمارية شعوب مستعمراتها بقسط اكبر من الحكم الذاتي اذا هي قاتلت الى جانب الوطن الام .

توقع المندوبون الى مؤتمر سان فرنسيسكو مثل هذه النهضة ، فوضعوا في الميثاق نصوصا تهدف الى تعزيز حق المصير والحكم الذاتي بل حتى الى السير نحو الاستقلال ، وهي نصوص لم يكونوا بالطبع ليوافقوا عليها وهم يخضعون لبعض امزجتهم الرجعية بعد الحرب . غير أن من

المشكوك فيه أن يكون احد في سان فرنسيسكو قد توقع مثل هذه السرعة في تصفية النظام الاستعماري او في تجزئة العالم الى هـذا العدد الكبير من الوحدات السياسية .

يمكن التعرف على الاجراءات التي اتبعت في تصفية النظام الاستعماري بصورة منتظمة في الميثاق نفسه وعلى الاخص في الفصـول الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر . ففي الفصل الحادي عشر الذي وضع بعنوان «تصريح ينعلق بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي» اضطلعت الدول الاعضاء بتبعات كبيرة هي ادارة اقاليم لم تنل شعوبها قسطا اكبر من الحكم الذاتي. وبموجب هذا الفصل كلفت الدول الحاكمة «بان تراسل الامين العام بانتظام تحيطه علما بالبيانات الاحصائية وغيرها من البيانات الفنية المتعلقة بامور الاقتصاد والتعليم في الاقاليم التي يكونون مسؤولين عنها ، عدا الاقاليم التي تنطبق عليها احكام الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من الميثاق ـ كل ذلك مـع مراعاة القيـود التي قـد تستدعيها الاعتبارات المتعلقـة بالامن والاعتبارات الدستورية . » وسنوضح في مكان آخر من هذا الفصل المدى الذي ذهبت اليه الامم المتحدة في تجاوزها اصول الاجراءات هذه .

يتحدث الفصلان الثاني عشر والثالث عشر عن نظام الوصاية وتاليف مجلس الوصاية . وسيلاحظ القارىء كيف صفي نظام الوصاية جزئيا .

وقد لعبت الامم المتحدة في وقت مبكر دورا مهما في منح الاستقلال للاقاليم المستعمرة . وكان اول عمل تشريعي قامت بـه الامم المتحدة هو ممارسة السلطة التي منحتها اياها معاهدة الصلح مع ايطاليا وخولتها حق التصرف بالمستعمرات الايطالية اذا اخفقت الدول الكبرى في الاتفاق على مثل هذا التصرف ، لكن الدول الكبرى لم تتفق فما كان من الجمعية العامة في النهايـة الا ان وضعت شروط استقلال ليبيا واريتريـا والصومال ، وتولت الامم المتحدة ادارة ليبيا بفعالية الى ان يصبـح في الامكان انشاء دولة قابلة للحياة فيها .

وعندما قرر البريطانيون التخلي عـن انتدابهم علـى فلسطين طلبت الحكومة البريطانية من الجمعية العامة ملء الفراغ بالاضطلاع بسلطة البت في مستقبل المنطقة . وبعـد ان درست الجمعية تقرير لجنتها الفرعيـة وافقت على تقسيم فلسطين وانشاء دولة اسرائيل .

وفعلت الامم المتحدة الشيء الكثير مـن اجل استقلال بعض المناطق المستعمرة او منحها الحكم الذاتي ، كالممتلكات الهولندية التي توحدت في اندونيسيا المستقلة . واصر مجلس الامن على معالجة المشكلة لانها تشكل

وضعا من شأنه ان يؤدي استمراره الى تعريض الامن الدولي للخطر .

وكانت العملية تصاعدية ، فالدول التي نالت استقلالها راحت تنادي باستقلال غيرها داخل الجمعية العامة وخارجها، ونالت بعض البلاد استقلالها بسبب السياسة التحررية المتزايدة التي اعتمدتها الدول الاستعمارية ذاتها . فمنحت الولايات المتحدة الفلبين استقلالها واعترفت بريطانيا بحق شبه القارة الهندية في التقسيم وفي حق قسميها بالاستقلال . واختارت الهند وباكستان البقاء عضوين في الكومنولث البريطاني .

وكان الشعب البريطاني موضع اشادة ومديح كبيرين في الجمعية العامة في سنة ١٩٥٧ حين ادخل اتحاد الملايو عضوية الامم المتحدة . فقد وقف مندوبو بلدان الكومنولث الواحد بعد الاخر ليشيدوا بالمملكة المتحدة لمنحها الاستقلال لجزء آخر من الامبراطورية اختار ايضا البقاء عضوا في الكومنولث . وشارك في المديح اعضاء آخرون في الامم المتحدة تكلم اكثرهم بالانكليزية . وقل ان يتكرر مثل هذا المشهد اليوم . فكلما استقلت اجزاء اخرى من الامبراطورية البريطانية وعلى الاخص في افريقيا تعرضت بريطانيا لانتقادات كثيرا ما تكون دون تمييز بسبب سياستها الاستعمارية . ويتركز مثل هذا الانتقاد الان على رفض بريطانيا استخدام القوة بالاضافة الى العقوبات لاسقاط حكومة الاقلية البيضاء في روديسيا . وقد عمدت تلك الحكومة في النهاية الى اعلان استقلالها عن المملكة المتحدة وانضمت الى جنوبي افريقيا في تحدي الرأي العام العالمي في سياستها العنصرية .

كانت فرنسا ابطأ من بريطانيا في قبول حتمية الاستقلال لاجزاء الامبراطورية الفرنسية . ولكن الجنرال ديغول منح بضربة واحدة الاجزاء الرئيسية من الامبراطورية الفرنسية باستثناء الجزائر الاستقلال او عضوية الاسرة الفرنسية . وكان اليوم الاول من الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة مشهدا غاية في الاثارة فقد اعلن رئيس الجمعية احدى عشرة مرة ان مجلس الامن اوصى بقبول دولة ما من افريقيا عضوا في الامم المتحدة ، وطلب احدى عشرة مرة من رئيس التشريفات مرافقة الوفود الجديدة الى مقاعدها . وفي صباح ذلك اليوم صفيت الامبراطورية الفرنسية وولدت الاسرة الفرنسية . وقد رعت فرنسا عضوية جميع هذه الدول .

ويعتقد مراقبون كثيرون ان من اهم ما اسهمت به الامم المتحدة ان لم يكن اهم ما اسهمت به نحو السلام العالمي تجلى في مساعدة بعض الاقاليم المستعمرة على التحرر وفي استقبال معظم الدول الجديدة في اسرة الامم . ولو نشبت ثورة يعلنها ما يقرب من ثلث العالم في عالم من الفوضى لكان

في اعمال العنف وما ينجم عنها من تشريد وفي الصراع العقائدي خطر جدي على السلام . وقد قال يو ثانت الامين العام :

ان ما سجلته الامم المتحدة كان مؤثرا للغاية في مجال الوصاية او على الاصح في المجال الذي عملت فيه للاسراع في تحول دول لم تكن مستقلة الى دول مستقلة . فقد كانت الامم المتحدة الوكالة الوحيدة المسؤولة عن خلق دول مستقلة كثيرة وعلى الاخص في آسيا وافريقيا ... وهذا في رايي اكثر ما حققته الامم المتحدة اثارة خلال السنوات السبع عشرة الماضية من انجازات مدهشة .

ولا يزال ما يقرب من ٢ بالمئة من سكان العالم يرسفون في اغلال الاستعمار محرومين من الحكم الذاتي او الاستقلالي ، ولكن هذه النسبة هي التي تشكل لب المعضلة الجوهري ، فالبرتغال التي تسيطر على انغولا وموزامبيق وجنوبي افريقيا التي تسيطر على جنوبي غربي افريقيا ترفضان قبول حتمية الحكم الذاتي للشعوب المستعمرة .

والمناطق المشمولة بالوصاية هي قبل كل شيء تلك التي كانت خاضعة في الاصل لانتداب عصبة الامم . ومما يجدر ذكره هنا ان انتداب عصبة الامم كان اول اعتراف عالمي بالاضطلاع بتبعات الاقاليم المستعمرة واعدادها للحكم الذاتي .

ويشمل نظام الوصاية الدولي بالاضافة الى نظم انتداب عصبة الامم ، الاقاليم التي قد تسلخ عن دول نتيجة للحرب العالمية الثانية والاقاليم التي توضع طوعا تحت نظام الوصاية . وكان اتحاد جنوبي افريقيا الذي يعرف الان باسم جمهورية جنوبي افريقيا الدولة المنتدبة الوحيدة التي لم تنقل الانتداب الى وصاية الامم المتحدة . وطلبت الجمعية العامة رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية في شرعية هذا الرفض . واشارت المحكمة بان على اتحاد جنوبي افريقيا ان يواصل ادارته للاقليم بموجب شروط صك انتداب عصبة الامم ، اي انه لا يمكن له ان يتفادى تبعات اضطلاعه بادارة الاقليم امام الاسرة العالمية .

ونددت قرارات متكررة اتخذتها الجمعية العامة بعزم جمهورية جنوبي افريقيا الواضح على ضم جنوب غرب افريقيا اليها .

واول هيئة في الامم المتحدة قد يكتب لها ان تصبح عديمة الفائدة هي هيئة مجلس الوصاية . فهذه الهيئة تتألف كما ينص الميثاق من ممثل عن كل دولة تضطلع بالوصاية على اقليم ما ومن الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ومن ممثلي عدد مساو لهذه الدول ينتخبون لعضوية مجلس الوصاية

بعدد يضمن توازنا متساويا بين البلدان التي تضطلع بمهمة الوصاية والبلدان التي لا تضطلع بمثل هذه المهمة . وبتحرر كثير من الاقاليم انخفض حجم مجلس الوصاية انخفاضا طرديا . وقد لا تعود حاجة الى بقائه خلال سنوات قليلة الا اذا لم يعهد اليه في مهمات جديدة في مجال تصفية الاستعمار .

ومما يبعث على السخرية ان المناطق الوحيدة المشمولة بالوصاية التي قد يظل نظام الوصاية فيها قائما في المستقبل المنظور هي وصاية الولايات المتحدة على الجزر اليابانية القديمة والوصاية الاسترالية على غينيا الجديدة. وتشمل الوصاية الاولى حوالي ثمانين الف نسمة من الوطنيين موزعين في جزر منتشرة في مساحة من المحيط الهادي تعادل مساحة الولايات المتحدة ذاتها . ومع ذلك فان مساحة هذه الجزر اذا وضعت معا لا تعادل مساحة رود ايلاند . والواضح هو ان هؤلاء الناس المشتتين في هذه الجزر لا يستطيعون تأليف دولة قابلة للحياة . ولكن في استطاعتهم ان يحكموا انفسهم على غرار الولايات في اميركا وبالتالي لا يخضعون لنظام الوصاية.

واذا اجرينا مقارنة بين الموقف من الشعوب غير المستقلة في الدورة الثالثة للجمعية العامة سنة ١٩٤٨ والموقف في الدورة الخامسة عشرة في سنة ١٩٦٩ لوجدنا ان هذه المقارنة تثير الاعجاب . فقد اتخذت الدورة الثالثة ما اعتبر انه خطوة متقدمة حين انشأت لجنة لتمحيص التقارير التي كان يترتب على الدول تقديمها الى الامين العام عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الاقاليم التي كانت مسؤولة عنها . وعارضت الدول الاستعمارية تعيين مثل هذه اللجنة لان الميثاق لم ينص عليها . ولكن الجمعية العامة تقدمت بحجج دامغة ومنطقية تلخصت في انه اذا اريد تقديم تقارير الى الامين العام فانه لا بد من وجود لجنة تمحصها ، فلم لا تكون اللجنة من الجمعية العامة ؟

وتبنت الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة في سنة ١٩٦٠ اعلانا عن منح الاستقلال للاقاليم والشعوب المستعمرة . وقد تمت الموافقة عليه باكثرية ٩٠ صوتا وامتناع تسعة مندوبين عن التصويت . وسيعرف هذا القرار ابدا بميثاق الاستقلال للشعوب غير المستقلة ، وهو في الواقع كبير الاثر كاعلان حقوق الانسان الذي يعتبر صنوا له .

وقد ورد لب القرار في المواد الاولى والثانية والثالثة وتقول المادة الاولى ان اخضاع الشعوب لحكم او سيطرة او استغلال اجنبي يشكل انكارا للحقوق الاساسية للانسان ، ونقضا لميثاق الامم المتحدة وعقبة تعترض

تدعيم السلم العالمي والتعاون .

وتقول المادة الثانية ان لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير ، ولها بموجب هذا الحق ان تقرر بحرية وضعها السياسي وتسير بحرية في نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

وتقول المادة الثالثة : يجب ألا يكون عدم الاهلية السياسية او عدم الاستعداد الاقتصادي والاجتماعي او التعليمي حجة لتأخير الاستقلال .

واكدت الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة الاعلان الذي اقرته الدورة الخامسة عشرة . وصوتت الولايات المتحدة هذه المرة الى جانب الاعلان بدلا من ان تمتنع عن التصويت . ووسعت الدورة السابعة عشرة عضوية لجنة خاصة كانت الغاية من انشائها « دراسة تطبيق الاعلان وتقديم الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بما طرأ من تقدم على تنفيذ الاعلان » واصبحت تتالف من ٢٤ عضوا . ورفعت هذه اللجنة تقريرا الى الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة يتناول كل منطقة في العالم لا يزال الشعب يعيش فيها خاضعا لحكم آخرين . وحلت الدورة الثامنة عشرة اللجنة بناء على طلب الشعوب غير المستقلة وطلبت من اللجنة الخاصة المؤلفة من ٢٤ عضوا الاضطلاع باعمالها .

وبالاضافة الى دول كبيرة نوعا يعتبر انضمامها الى الامم المتحدة ضروريا بالنسبة الى عالمية المنظمة توجد طبقة جديدة من اعضاء محتملين هم عبارة عن دول صغيرة جدا . ولم يكن يتوقع لها ان تصبح دولا مستقلة عندما وضعت صيغة الميثاق ، غير انه لا بد لهذه الجزر الصغيرة او مجموعة الجزر ان تنال استقلالها بموجب الاعلان المتعلق بازالة صبغة الاستعمار الذي اشير اليه آنفا . وقد قدر الامين العام عدد هذه الدول الصغيرة جدا بحوالي ستين .

واذا اريد للامم المتحدة ان تكون منظمة عالمية تلتزم فيها جميع الشعوب بنصوص الميثاق فانه يجب عمل شيء بالنسبة الى هذه الدول الصغيرة جدا التي تريد المطالبة بعضوية الامم المتحدة . واذا اصبح كثير من هذه الدول اعضاء تامة العضوية فانها ستجعل عملية التصويت في الجمعية العامة عقيمة لا فائدة منها ولذلك فان بعضهم اقترح اعتبار هذه الدول اعضاء مشاركين يتمتعون بحماية الاسرة العالمية سياسيا واقتصاديا على أن يشاركوا فقط في تلك النشاطات التي يستطيعون الاسهام فيها .

وقد يكون الاشراف على رخاء هذه المجموعات الصغيرة من الناس دورا جديدا يعهد فيه الى مجلس الوصاية بعد اعادة تنظيمه .

وبدخول هذا العدد الكبير من الدويلات بصورة مفاجئة وعلى الاخص من افريقيا ، تبرز تساؤلات كثيرة عن اثر هذه الدويلات في الامم المتحدة. فمشكلة وجود هذا العدد الكبير من الدويلات في الجمعية العامة يثير قلقا متزايدا ازاء مقدرة هذ الهيئة على اصدار احكام تتميز بالرشد والرزانة . ومثالا على ذلك نجد ان لجنة الدول الاربع والعشرين التي شكلتها الجمعية لدراسة اوضـــاع ازالة الاستعمار تميـــل الى الاهتمام بشؤون الشعوب الراضية كليا عن الحكم الذاتي الذي تتمتع به الان . ولما كانت بورتوريكو قد اختارت الكومنولث الاميركي بدلا من الاستقلال او كيان الدولة اللذين عرضا عليها فانه يبدو ان اهتمام لجنة الجمعية العامة بمثل هذا الترتيب يشكل اهانة للامم المتحدة .

وفجاة وفي الدورة التاسعة عشرة للجمعية العامـــة وفي اجتماعات مجلس الامن في شهر ديسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٦٤ ، أبدى عدد من الدول الافريقية شعورا بالعنصرية كان بمثابة صدمة لاولئك الذين يعملون من اجل استقلال المناطق المستعمرة في افريقيا ، واعتبرت عمليات النقل الجوي التي استهدفت انقاذ المئات من غير الافريقيين الذين سدت عليهم سبل النجاة في ستانليفيل والمناطق المحيطة بها استعمارا وامبريالية .

ويرى بعض المراقبين ان التفاوت الكبير في المساحة والموارد بين هذه الدول الجديدة يثير عدم توازن سياسيا واقتصاديا ، واذا مثلنا على ذلك نجد ان ٤٢ دولة افريقية يبلغ مجموع اصواتها ثلث اصوات الجمعية العامة، لا يزيد عدد سكانها على ١٠ بالمئة من سكان العالم .

وطبيعي ان يثير تمزيق العالم المستعمر الى وحدات سياسية صغيرة بعضها يكاد لا يكون قابلا للحياة كدولة الى تكهن بان الجمعية العامة قـــد تصبح تمثل قلة من السكان مـــن حيث التصويت . وسيكون هذا موضع بحث في الفصل الثامن من هذا الكتاب تحت عنوان «تقوية الامم المتحدة» . وقد ذهب بعضهم في الواقع الى حد تحدي فكرة « المساواة في السيادة بين الدول » كنظام اساسي للمجتمع الدولي في المستقبل .

على أن من هم اقل تشاؤما يتفقون ان الدول الجديدة ستواجه الامم المتحدة بتحديات بعض الوقت وعلى الدول الاكثر نضجا في الامم المتحدة الا تتطلع الى الوضع بفزع وانما بعطف وتفهم وبعد نظر .

واذن ما هي فوائد انضمام الدول الجديدة الى الامم المتحدة ؟ وما هي المشكلات التي تثيرها للامم المتحدة ؟ وما هي مكاسب الدول الجديـــدة ؟ والمكسب الرئيسي للامم المتحدة هو ان المنظمة اخذت تقترب مـــن تحقيق

عالميتها على الرغم من الصعوبات الناجمة عن وجود هذا العدد الكبير من الوحدات السياسية الاضافية . واذا اريد للامم المتحدة ان تكون المنظمة القانونية لمجتمع الامم فانه يجب ان تكون عالمية ولا يمكن ان تكون ناديا لاناس يفكرون تفكيرا واحدا . ويجب ان تلتزم جميع الدول بقانونها كما يجب ان تكون الامم المتحدة صورة للعالم كما هو عليه ، وان تكسب عبر هذه الحقيقة قوة لاستيعاب اكثر العناصر تنافرا دون ان تدمر النوعية والفروق ، وان توحد الجميع ضمن اطار حياة الاسرة . وربما كان من النقائص المميتة لعصبة الامم ان عدد الذين مثلوا فيها بحكومات اختاروها هم ، لم يكن يتجاوز ثلثي سكان العالم .

وتعتبر عضوية الامم المتحدة الرغبة الاولى لكثير من الدول الجديدة . وقد طلب بعضها الانضمام الى هذه العضوية ولما يكد آخر خطيب في الاحتفال باستقلالها ينهي خطابه ، وكانت اكثريتها تسعى لعضوية الامم المتحدة اولا ثم لاعتراف الدول الاخرى بها منفردة . وهناك اسباب متعددة لذلك فممثلو هذه الدول يستطيعون الخطابة فيالجمعية العامة طويلا وبقوة كممثلي الدول الكبرى ، كما ان عضويتها في الامم المتحدة تفتح امامها الامل بالتحرر من خوف ابتلاع اية دولة اخرى لها وتحررها من اضطرارها الى الانحياز الى جانب ما في صراع الحرب الباردة .

ولا توفر هيئات الامم المتحدة مراكز تدريب في الدبلوماسية فحسب وانما في الديمقراطية وفي الشؤون البرلمانية ايضا . ويتوجب على ساسة الدول التي مر عليها زمن طويل في الامم المتحدة ان يتحلوا بالصبر بينما يتعلم الساسة الجدد هذه الاساليب . ويتحتم على اي مراقب الا يكون شاملا في ملاحظاته هذه ، فكثير من الساسة الجدد يتمتعون بثقافات عالية جدا ، وقد تدربوا في اوكسفورد او السوربون او هارفارد ولكن على غيرهم ان يتعلموا الكثير . وقد انشأت الامم المتحدة معهدا للتدريب يمكن للساسة الطموحين من البلدان الجديدة ان يتدربوا فيه في شؤون الادارة والدبلوماسية .

ويجري الان انشاء مركز دبلوماسي جديد بجوار الامم المتحدة ، ولا يستطيع كثير من الدول الجديدة والمصغيرة انشاء سفارات لها في اكثر من مئة عاصمة ولذلك فان ساستها يجرون اتصالات مع مختلف انحاء العالم عبر بعثاتها لدى الامم المتحدة حيث يستطيعون الاتصال بممثلي اكثر من مئة بلد آخر .

وتتفاوت الدول الحديثة الاستقلال كثيرا في تاريخها وطاقتها ومساحتها

وحجمها . فلبعض هذه الدول كالهند تراث حضاري تمتد جذوره الى مئات السنين يستطيعون منه ان يسهموا اسهاما مهما في بناء المجتمع الدولي . ولكن دولا اخرى انبثقت من نظام قبلي ولذلك فان ما تستطيع الاسهام به قليل على الرغم من ان هذا النظام كثيرا ما يكون متشابكا . اما الدول الاكثر تقدما فلديها تجارب وفلسفات ووجهات نظر غنية تضيفها الى فسيفساء المجتمع الدولي . ويعتقد هؤلاء الناس ان عالمهم اكثر تفانيا من اجل السلام واقل مادية من العالم الغربي ، غير ان العالم الغربي يرى ان ادعاءهم الحياد يثير ارتباكا وحيرة ، بينما ترى هذه الدول ان العالم الغربي منهمك في سباق علمي ذي اهداف عسكرية .

وهناك من يتمنون لو ان الحرية اتت الى المناطق المستعمرة وعلى الاخص في افريقيا تدريجيا وبصورة اكثر انتظاما . ومما لا شك فيه ان المرء يفضل لو ان مزيدا من الطاقة خصص لاعداد الشعوب للحكم الذاتي ، غير انه ليس من الضروري ان تاتي الحرية بطريقة منطقية ، فعندما يجتاح شعور بالحرية منطقة ما فانه لا يمكن صد مثل هذا الشعور . ولا يمكن ان يتبع نظام الحصص في الحرية فالشعب لا بد وان ينالها سواء اكان مستعدا لها ام غير مستعد وسواء اكان ذلك بصورة سلمية ام عنيفة . ومن يستطيع ان ينكر هذا الحق ؟ ففي القرن العشرين يحق لهذه الشعوب ان تعلن حريتها وترتكب اخطاءها كما كان الحال مع ثلاث عشرة مستعمرة اميركية او مع جمهوريات اميركا اللاتينية .

ويترتب على الدول القديمة في الامم المتحدة وهي تواجه المشكلات الناجمة عن انضمام الدول الجديدة ، وعلى الاخص الافريقية منها ، ان تأخذ بعين الاعتبار الناحيتين الانسانية والقانونية للمشكلة ، وهذا يتطلب صبرا وتسامحا وتفهما .

ولدى كثير من الدول الجديدة جذور قومية تعود الى قرون كثيرة ، بينما لم تعرف دول اخرى غير الولاء القبلي ولم تعرف القومية الا بعد الاستقلال . ولا شك في ان من المشاكل الكبيرة للدول الافريقية مشكلة نجمت عن عدم اهتمام الدول الاستعمارية وهي تقسم القارة وفقا لحاجاتها بالولاء القبلي ، وبالتالي تقطع الحدود الحالية في بعض الاحيان خطوطا قبلية قوية .

وعلى المرء وهو يقيّم المرارة التي تجلت في بعض الاشياء التي وردت على السنة الساسة الافريقيين في مجلس الامن في شهر ديسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٦٤ أن يفكر في كلمتين هما الرق واللون . وعليه كذلك ان

يعود الى قراءة قصة سياسة الملك ليوبولد المحزنة المخيفة في الكونغو البلجيكي ، وعليه ان يعود الى قراءة تلك القصص الفظيعة عن تجار الرقيق حتى يتفهم بعض المرارة التي تشعر بها افريقيا السوداء ، والتي قد يفيد منها بعض الزعماء ذوي الاطماع والمحرضون الشيوعيون . ومن الصعب على الافريقيين ان يتجاوبوا مع صداقة الولايات المتحدة التي تعرضها بكل سرور ذلك لانهم يقراون ما ينشر بعناوين كبيرة في الصحف عن الوحشية في المسيسيبي وعن قصف الاطفال السود بالقنابل في احدى كنائس بيرمنغام . وتخفيف هذه المشكلة يحتاج الى سنوات كثيرة والى صبر وتفهم كبيرين .

لقد بلغ الاتجاه نحو وحدات سياسية صغيرة ذروته ، فبعد انضمام احدى عشرة دولة افريقية تتكلم الفرنسية الى الامم المتحده في ٢٠ سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٦٠ قال السفير الفرنسي محدثا اندرو كورديه الذي كان حينذاك مساعدا تنفيذيا للامين العام « يجب ان تكون شديد السرور اليوم لان فرنسا اتت باحد عشر عضوا جديدا . » ورد كورديه قائلا : « لو كنتم جلبتم خمسة اعضاء فقط لكنت اكثر سرورا . » .

ومن سوء الحظ ان بعض الاتحادات كاتحاد افريقيا الوسطى انهارت، كما ان الاتحاد الكاريبي لم يبرز الى حيز الوجود . ومع ذلك فان من الصعب ان يرى المرء كيف يستطيع الادراك الناجم عن الحاجة الاقتصادية ان يفادى انشاء اتحادات . وظهرت بادرة امل في جنوبي شرقي آسيا هي انضمام الملايو وسنغافورة وساراواك وبورنيو الشمالية في اتحاد ماليزيا ولكن هذا الامل تضاءل بانسحاب سنغافورة وانضمامها الى الامم المتحدة كدولة منفصلة . وانضمت زنجبار وتنجانيقا لتؤلفا تانزانيا . وانضمت مصر وسوريا معا لتؤلفا الجمهورية العربية المتحدة ثم انفصلتا ثم عادتا الى انشاء اتحاد بينهما . وتكمن احتمالات اخرى لانشاء اتحادات في تعاون منظمة الوحدة الافريقية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة .

وتسبب الدول الجديدة تقلبا وعدم ثبات مزعجين . وكثيرا ما يحتار المراقبون بسبب صعوبة فهم الاستعمار السوفياتي على حقيقته . ويمكن العثور على هذه الاسباب في حقيقة واحدة هي ان فتوحات الاتحاد السوفياتي اقتصرت على الاراضي المجاورة اليه وان الشعوب الاوروبية التي سيطر عليها ليست ملونة .

وتريد بعض الدول الجديدة ان تصبح استعمارية بدورها والا فكيف

يمكن للمرء ان يفسر اصرار اندونيسيا على ضم غينيا الغربية الجديدة اليها ؟ واظهرت الهند باخضاعها حيدر اباد ورفضها عقد استفتاء في كشمير الحجج ذاتها التي كانت تستخدمها الدول القديمة في خدمة مصالحها .

ويجب الا يعتري المرء خيبة امل اذا اظهرت الدول التي ناضلت كثيرا في سبيل الحرية بعض الغطرسة في تحقيق هذه الحرية ، وشيئا من تجنب الصدق في اعلانها ثم عمدت ، بعد ان فازت بها الى تقليد الدول القديمة . وقد ندد دبلوماسي اوروبي بدولة جديدة لا تتمتع باي امتياز لانها تتصرف وكانها « تسمو على بقية البشر » . وقال ان زعماء هذه الدولة يعتبرون بلادهم « المؤسسة الوحيدة على الارض التي تقوم على اساس عظيم متين ، والبلد الوحيد الذي يتحلى بالحكمة . » ولم يكن انتقاده موجها الى اية من الدول الجديدة جدا . فقد كان هذا الانتقاد هو الذي وجهه دبلوماسي غربي في عام ١٨٢١ حمل فيه على ما اعتبره خليطا من الورع الاخلاقي والسياسة التوسعية في جمهورية اميركا الشمالية الجديدة (الان ف. ويستن . صحيفة نيويورك تايمز . ١٩ اغسطس (آب) سنة ١٩٦٢ .)

ويثير انضمام الدول الجديدة تحديا للولايات المتحدة كما يمنحها فرصة . فقد وجهت هذه البلاد ضربة الى النظام الاستعماري في سنة ١٧٧٦ واوحت مبادئها الثورية التي اعلنها جفرسون وبين ولنكولن وروزفلت بالحرية للشعوب في مختلف انحاء العالم ، وقد وصلت هذه الرغبة في الحرية ذروتها الان . ولن يمضي طويل وقت حتى لا يبقى في العالم غير اقاليم قليلة لا تحكم ذاتها . وستحصل معظم تلك الاقاليم التي تستطيع تحمل تبعات الاستقلال على عضوية الامم المتحدة ، وعلى الولايات المتحدة ان تكون في الطليعة من حيث تطوير سياسات التفاهم والمساعدة تجاه الدول الاعضاء الجدد .

وفي استطاعة الدول الجديدة الكثيرة ومعظمها غير مرتبط باي من المعسكرين ان تتحول الى قوة معنوية قوية الى درجة تستطيع معها كبح اطماع ابطال الحرب الباردة وتساعد على ايجاد نوع جديد من التعايش .

ولاحظ وزير خارجية اميركي في الايام الاولى من انشاء الامم المتحدة ان ليس لدى العالم وقت لدول محايدة فاما ان تكون الدول ضدنا او معنا. ولكن الحكومة الاميركية تظهر الان وجهة نظر اكثر تفهما تنبع من تاريخها .

فقد قال دين راسك وزير الخارجية الاميركية في خطاب القاه في نادي الصحافة الوطنية في ١٠ يوليو (تموز) سنة ١٩٦١ :

اننا نتحدث عن دول غير ملتزمة ، ونعني بذلك عادة تلك الدول غير

الملتزمة بأي من الكتلتين الرئيسيتين في المسرح الحالي . ولكن جميع الدول تتحمل التزامات تنبثق من مصالحها الخاصة ومن آمالها بالمستقبل. اما الالتزام بالميثاق في الامم المتحدة فيحوك نسيج المصلحة المشتركة الذي يستطيع ان يحدد نتائجه بتجاوزه الحرب الباردة .

ولا شك في أن الامم المتحدة تواجه مشكلات عديدة نتيجة لزيادة عدد اعضائها بسرعة ، وهذه مشكلات جديدة يمكن استخدامها عتبات تؤدي الى منظمة اشد قوة .

ومشكلة الدول الجديدة ـ اي مشكلة اربعة اخماس الدول ـ هي في اساسها اقتصادية واجتماعية . فقد كانت هذه الدول تعرف في الاصل كدول لا تتمتع باية امتيازات . اما الان فتعرف بلغة اكثر قبولا للفهم بالدول النامية ، وهذه هي الدول التي تفتقر الى الوقت والزعامة والموارد للاسهام في تنمية المجتمع العالمي . فدخل الفرد الواحد فيها صغير جدا ويدفع ٣٠ بالمئة منها ما يقل عن خمسة بالمئة من ميزانية الامم المتحدة . ولبعضها كما ذكر آنفا خبرة تاريخية غنية وثقافة وفلسفة وكرامة تسهم بها في المجتمع الدولي .

اما الجهد الكبير الذي قامت به الامم المتحدة ووكالاتها والجهد الاكبر الذي يترتب عليها القيام به فسيتناولهما البحث في الفصل التالي وموضوعه : « مقاييس الحرية الكبرى . » وقد اوضح الرئيس كنيدي هذا الجهد عندما اقترح في الجمعية العامة في سنة ١٩٦١ عقدا من الزمن للتنمية ، وقد ازداد وضوحا في خطط الامم المتحدة المتعلقة بالعقد الثاني للتنمية في السبعينات .

٧

مقاييس الحرية الاوسع

قد تظهر صورة كاريكاتورية شخصا يمثل الارض يتجول في الاجسام السماوية وربما يزور كوكب الزهرة بينما تصرخ زوجته منادية ان هناك الكثير مما يستطيع ان يفعله في موطنه . ففي الوقت الذي يطلق فيه الانسان اجراما الى الفضاء الخارجي تمهيدا لارتياده ، يتضور اكثر من نصف الناس في كوكبنا هذا جوعا او يعانون الجهل والامية ، وهم عادة في حالة من البؤس والشقاء . ومع ان هذا الوضع قد لا يكون منطقيا ، فانه لا شك طبيعي ، فمن طبيعة البشر ان يحاول الانسان الوصول الى النجوم قبل ان يحل مشاكل الفقر حوله . ولو لم يكن الامر كذلك لما اكتشف العالم الجديد مطلقا .

وقد تناولت الجمعية العامة في دورتها السابعة عشرة رغبة الانسان في الوصول الى النجوم ورغبته في حلّ مشكلات الفقر المحيطة به على السواء . ودعا الرئيس الراحل جون ف. كنيدي المندوبين في تلك الدورة الى توسيع ميثاق الامم المتحدة بحيث يشمل منطقة تجارب الانسان في الفضاء الخارجي ، ودعا المندوبين كذلك الى اعتبار الستينات عقد للامم المتحدة للتنمية . وقال الرئيس الامريكي فيما بعد :

يجب الا تحوّل اسرار الفضاء الخارجي انظارنا او طاقاتنا عن الحقائق المرة التي تواجه اخوتنا في الانسانية . فالسيطرة السياسية ليست الاّ مهزلة اذا لم تتوفر الوسائل لمواجهة الفقر والجهل والمرض . وما تقرير المصير الاّ مجرد شعار اذا كان المستقبل لا يحمل أملا .

وهذا هو السبب الذي يجعل أمتي ـ التي شاركت العالم رأس مالها

وتقنيتها لمساعدة غيرها على مساعدة انفسهم ـ تقترح رسميا تخصيص عقد الستينات هذا عقد تنمية دولية . ويمكن في اطار مشروع القرار هذا توسيع وتنسيق الجهود الحالية التي تبذلها الامم المتحدة لتدعيم النمو الاقتصادي .

وأفادت الدول من دروس عقد التنمية هذا فوضعت خطة شاملة لعقد تنمية ثان يشمل السبعينات .

وحين أشار الرئيس كنيدي الى الفقر والجهل والمرض ، فانه كان يشير الى أوضاع قسم كبير من البشرية هو ما يوصف بالمناطق المتخلفة . وقد اتضح التفاوت بين عدد الدول الغنية وعدد الدول الفقيرة في العالم في الدورة الخاصة الرابعة للجمعية العامة في سنة ١٩٦٣ . فعند البدء بتحديد المبالغ التي يترتب على الدول الاعضاء دفعها لتغطية عملية حفظ السلام في الكونغو انقسمت الامم المتحدة الى ٢٧ دولة متقدمة و ٨٤ دولة متخلفة .

وقدر بول ج. هوفمان المدير الاداري للصندوق الدولي الخاص عدد الذين يعيشون في مناطق متخلفة بحوالي ١،٢٥٠،٠٠٠،٠٠٠ نسمة . ولا يشمل هذا الرقم اكثر من ٦٥٠٠ مليون نسمةيعيشون في الصين الشعبية. ويمكن العثور على وصف حيّ ومثير لهذه المناطق في كتيّب وضعه المستر هوفمان في سنة ١٩٦٠ بعنوان « مئة بلد ـ مليار وربع مليار نسمة » . ويصف هوفمان البلدان المتخلفة فيه على الوجه التالي :

يعرف كل امرىء البلد المتخلف حين يرى مثل هذا البلد ، أنه بلد يتميز بالفقر وبالمتسولين في المدن وبقرويين يعيشون على الكفاف في الارياف . وهو بلد يفتقر الى المصانع ، وتقل فيه الطاقة والاضاءة ، كما تقل فيه الطرق والسكك الحديدية والخدمات الحكومية والمواصلات والمستشفيات ومؤسسات التعليم العالي . ولا يستطيع معظم سكانه القراءة أو الكتابة . وعلى الرغم من الفقر الذي يخيم على سكانه ، فانه قد تكون فيه جزر معزولة من الثروة ، وقليلون هم الذين يعيشون فيه في رفاهية وبحبوحة ، انه بلد نظامه المصرفي رديء ولا تتأتى القروض الصغيرة الا من أناس هم في الواقع مرابون مستغلون . ومن المعالم المثيرة في البلد المتخلف أيضا ، كون صادراته الى البلدان الاخرى تتألف جميعها تقريبا من مواد خام أو معادن خام أو فواكه أو من منتوجات أخرى تختلط في بعض الاحيان بصناعات يدوية . وكثيرا ما تكون هذه المواد الخام المصدرة في أيدي شركات أجنبية .

واشار المستر هوفمان الى ان الامم المتحدة تصنف جميع بلدان واقاليم افريقيا ، باستثناء جمهورية جنوبي افريقيا وكذلك بلدان أميركا اللاتينية وآسيا ـ باستثناء اليابان واستراليا ونيوزيلندا ـ « مناطق متخلفة ». غير ان هذا التصنيف لا يشمل الصين وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية بالنظر الى عدم توفر أية احصاءات عنها . وبين مليار وربع مليار نسمة توفرت احصاءات لدى الامم المتحدة عنهم عندما وضع هذا التقرير ، يقل معدل الدخل السنوي للفرد الواحد بالنسبة الى ٧٠ بالمئة منهم او ما يعادل ٨٣٨ مليونا عن ١٠٠ دولار ، ويزيد معدل الدخل السنوي للفرد الواحد بالنسبة الى ٢٠٨ ملايين نسمة على ١٠٠ دولار ولكنه يقل عن ٢٠٠ دولار ، بينما يتراوح هذا المعدل بين ٢٠٠ دولار و ٢٩٩ دولارا بالنسبة الى ٧٣ مليون نسمة . وتضمنت احصاءات الامم المتحدة فئة رابعة يتراوح معدل الدخل السنوي بين افرادها بين ٣٠٠ دولار و ٦٩٩ دولارا . وتتألف هذه الفئة من دول تتحرك بسرعة للخروج من قائمة الدول المتخلفة وتضم لبنان والارجنتين وبورتوريكو .

وهناك ثلاث حقائق بارزة في هذا الوضع الاولي هي ان ثمة مليار وربع مليار نسمة لا يضمون في تعدادهم الصين الشيوعية يعيشون في فقر مدقع ، والثانية هي انه أوحي اليهم بالتطلع الى حياة افضل ، والثالثة هي ان الدول الاعضاء في الامم المتحدة التزمت بصورة فردية أو جماعية بتحسين اوضاع هؤلاء الناس .

وتقدّم للشعوب المتخلفة ثلاثة انواع من المساعدة اكبرها يقدم بالطبع عبر برامج ثنائية يمدّ بموجبها بلد ما بلدا آخر مباشرة بالمال والخبراء . ويعتبر برنامج الولايات المتحدة المنبثق من خطاب الرئيس ترومان عن « النقطة الرابعة » اكبر البرامج اذا قيس بالمال . واقتصر اسهام فرنسا في المعونة الفنية على افريقيا في الدرجة الاولى ، ويمكن القول ان اسهامها بالنسبة الى الفرد الواحد يعتبر واحدا من اكبر البرامج الثنائية لاية دولة كبرى .

وهناك نوع ثان من المساعدة هو المساعدة الاقليمية ، التي يشكل مشروع كولومبو مثالا حسنا عليها . فبواسطة هذا المشروع بات لدى بلدان جنوبي آسيا وجنوبيها الشرقي وهي في معظمها أعضاء في الكومنولث البريطاني ، وبفضل مساعدة بريطانيا والولايات المتحدة برنامج كبير للتنمية الاقتصادية .

غير أن ما يهمنا هنا لاغراض البحث هو النوع الثالث من المساعدة ، اي

النوع المتعدد الاطراف . وهذا هو برنامج الامم المتحدة ووكالاتها المختصة. وقد بذلت محاولة في الآونة الاخيرة لايجاد عبارة أخف وقعا من عبارة « المعونة الفنية » ذلك لان كلمة « فنية » لا تستوعب كل ما يستثمر من رؤوس أموال واعتدة صناعية . وتبذل كذلك محاولة للاستعاضة بكلمة « تعاون » عن كلمة « معونة » .

ويمكن ، في صلب الميثاق نفسه ، توفير السلطة اللازمة لما بات يعرف الآن ببرنامج المعونة الفنية للامم المتحدة واعضائها لمساعدة الانسانية على تحقيق حياه أفضل .

قال هيو كينليسايد وهو كندي تولى ادارة برنامج المعونة للامم المتحدة طوال عدة سنوات أن ثمة روحا جديدة في العالم ـ روح رقة ولطف . فالدول لا تريد مساعدة بعضها بعضا فقط لان ذلك في مصلحتها ولكن لان ذلك هو ما تستدعيه الآداب والاخلاق . ووصف المستر كينليسايد هذا البرنامج بأنه يستند الى رغبة في مساعدة الناس بعضهم بعضا . واليوم تحث روح البعثات الالوف من الرجال والنساء ينتمون الى اكثر من نصف الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، فيتوجهون الى بلدان أخرى بموجب برامج التنمية الاقتصادية والثقافية .

وللمعونة الفنية بشكل او بآخر تاريخ طويل . ففكرة اعتماد دولة على مهارات دولة أخرى تعود الى زمن طويل جدا. وكانت الارساليات المسيحية هي السباقة في مجال برامج المعونة الفنية من حيث توفيرها العقاقير الطبية والتعليم والمهارات لارشاد الناس نحو حياة أفضل . ويمثل اولئك الذين يعملون في فيلق السلام الاميركي الآن الارساليات الحديثة .

وكانت مؤسسة روكفلر من الرواد الاوائل في مجال المعونة الفنية الخيرية المنظمة ، ويعزى كثير من ذلك الى مخيلة جون د. روكفلر الراحل . وحذت مؤسسة فورد وغيرها من المؤسسات الخيرية بطريقة او بأخرى حذو روكفلر في المثل الذي ضربه .

اهداف الامم المتحدة

لكي يدرك المرء كيف تعاونت الدول في التجاوب مع « روح الرقة واللطف » ليس عليه الا أن يلقي نظرة على برنامج الامم المتحدة ووكالاتها المختلفة .

اشرنا في الفصل الثاني الى أن واضعي ميثاق الامم المتحدة خططوا

لهيئة كاملة الاعداد ينص عملها من ناحية على تسوية المنازعات بصورة سلمية وعلى مقاومة العدوان ، ومن ناحية ثانية على ازالة أسباب الحرب عن طريق تعزيز حقوق الانسان وتوفير حياة اقتصادية واجتماعية افضل لجميع الشعوب . وبعد أن يخفض خطر الحرب وتحرر آخر مستعمرة تبقى أمام الامم المتحدة مهمة بعيدة المدى هي توفير حياة أفضل لشعوب الارض .

وتتفق الدول الاعضاء في ديباجة الميثاق على « ان ندفع بالرقي الاجتماعي قدما وان نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية افسح ، وعلى ان نستخدم الاداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها » .

ومنحت الامم المتحدة بموجب المادة ٥٥ من الفصل التاسع سلطة كبيرة بصدد ذلك ، اذ تقول المادة ٥٥ :

رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الامم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها تعمل الامم المتحدة على :

(أ) تحقيق مستوى اعلى للمعيشة وتوفير اسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

(ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها وتعزيز التعاون الدولي في امور الثقافة والتعليم .

(ج) ان يشيع في العالم احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا .

ويشكل هذا مثالا بارزا على ان الامم المتحدة اكثر من مجرد رابطة دول وانها تتمتع بسلطة كبيرة كوحدة .

وتتحدث المادة ٥٦ عن التزامات الدول الاعضاء فتقول : « يتعهد جميع الاعضاء بأن يقوموا منفردين او مجتمعين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لادراك المقاصد المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين» .

والاداة التي تساعد الامم المتحدة على تحقيق هذه الالتزامات ومساعدة الدول الاعضاء على القيام منفردة او مشتركة لما يجب عليها من عمل هي المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ويتألف هذا المجلس في الوقت الحاضر من ٢٧ دولة تنتخبها الجمعية العامة . وهو مسؤول أمام الجمعية العامة

ويبحث في المواضيع التي تتحدث عنها المادة ٥٥ . وله أن ينشىء لجانا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ولتعزيز حقوق الانسان « كما ينشيء غير ذلك من اللجان التي قد يحتاج اليها لتأدية وظائفه » . وقد أنشأ لجنة حقوق الانسان ولجنة أوضاع المرأة واللجنة الاجتماعية . وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان ينسق وجود نشاط الوكالات المتخصصة بطريق التشاور معها وتقديم توصياته اليها والى الجمعية العامة واعضاء الامم المتحدة . ونتيجة لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المختصة انبثق من الميثاق برنامج دنياميكي .

وعلى الرغم من المساعدات الثنائية والمتعددة الاطراف التي أتينا على وصفها ، ازداد في الواقع التفاوت بين الدول الغنية والفقيرة . وهذا الوضع يذكرنا بالقول الشائع « يزداد الغني غنى والفقير فقرا » . ويعود السبب في ذلك من بين أسباب أخرى ، الى أن الدول المتقدمة تكنولوجيا أقدر من الدول المتخلفة على الافادة من التطورات الحديثة كالطاقة الذرية مثلا ، هذا بالاضافة الى أن ازدياد انتاج الاغذية قل أن يستطيع السير جنبا الى جنب مع الافواه المتزايدة التي يجب اطعامها بسبب انفجار السكان .

وقد بدأت الامم المتحدة في الاصل برنامجا متواضعا للمعونة الفنية . وكان خطاب الرئيس هاري س. ترومان (خطاب « النقطة الرابعة ») الذي القاه لدى تنصيبه في ٢٠ يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٤٩ هو الذي أوحى بالبرنامج الثنائي الاميركي وبتوسيع برنامج الامم المتحدة المتواضع . وكان الرئيس ترومان قد قال في خطابه « علينا أن نبدأ برنامجا جديدا جريئا يسخّر الفوائد التي جنيناها من تقدمنا العلمي والصناعي لتحسين المناطق المتخلفة ونموها » .

وفي سنة ١٩٥٠ أقرت الامم المتحدة برنامجها الموسع للمعونة الفنية . ونص البرنامج على تقديم ثلاثة انواع رئيسية من المعونة الفنية هي : (١) خبراء فنيون مؤهلون يرسلون الى البلدان المتخلفة بناء على طلبها لتقديم المشورة للحكومات وتدريب الموظفين المحليين في مجالات واسعة من التنمية الاقتصادية . (٢) هبات أو منح دراسية تقدم لتمكين رعايا البلدان المتخلفة من دراسة الاساليب الحديثة في مجالات مماثلة في الخارج بالاضافة في كثير من الاحيان الى ارسال خبير . (٣) تنظيم مراكز وحلقات للتدريب على أساس اقليمي لتمكين خبراء من عدة دول من تبادل الافكار والخبرة في مجالات فنية معينة. وتقديم كمية محدودة من الاعتدة لاغراض

التعليم وتدعيما لمشاريع التنمية .

وفي سنة ١٩٥٨ أضاف انشاء الصندوق الخاص بعدا جديدا الى برنامج المعونة الفنية . وكانت الغاية الاساسية من الصندوق هي القيام بدراسة لموارد العالم ولاحتمالات التنمية الاقتصادية . ويعتقد الخبراء الذين يتولون ادارة برنامج الصندوق الخاص ان العقبتين الرئيسيتين اللتين تعترضان سبيل التقدم في البلدان المتخلفة هما عدم معرفة الموارد الاساسية والافتقار الى المعرفة الفنية لاستغلال هذه الموارد بفعالية . وقد وقف الصندوق الخاص نفسه على هذين الخطين العامين للدراسة وهو يتعهد « بالكشف عن احتمالات تطوير الرواسب المعدنية والاحراج والارض غير المستغلة والانهار التي تستطيع توفير مياه الري والطاقة وسبل النقل وتقييمها » . ولما كان الصندوق الخاص يؤمن بأن المورد البشري هو اهم موارد اي بلد ، فأنه يحاول الآن السير قدما في برنامج التعليم العالي والتدريب والابحاث لاستعمال الطاقة البشرية المحلية على وجه افضل .

وعمدت الجمعية العامة في دورتها العشرين وبناء على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى دمج البرنامجين في برنامج واحد عرف باسم برنامج الانماء الدولي الذي يُمَوَّل بتبرعات طوعية . وهناك في المؤتمر السنوي للتعهدات ما يبعث الدفء في النفوس والاثارة في القلوب حين تعلن كل دولة تبرعها . ففي سنة ١٩٦٩ تعهدت ١٣٠ وحدة سياسية بمبلغ ١٩٦،٤٤٥،٦٨٠ دولارا . ومن بين الدول غير الاعضاء تقدمت جمهورية المانيا الاتحادية بمبلغ يعتبر من اكبر المبالغ ، وجاءت تبرعات اخرى اقل كمية من الكرسي الرسولي وسويسرا وموناكو وجمهورية كوريا وجمهورية فيتنام . وقد تبرعت كل دولة نامية تقريبا بشيء للصندوق على الرغم من أن تبرعها قد يكون أقل من الفوائد التي تجنيها من البرنامج . والنقطة المهمة في الموضوع هي أن كل دولة نامية مهما تكن فقيرة تريد أن تسهم بشيء في هذا الجهد ، وتريد ان تشعر بأن لديها ما تقوله عن ادارة هذا البرنامج .

وفي سنة ١٩٦٨ عمل ٨،٢٠٠ خبير في الميدان تحت رعاية برنامج الانماء الدولي بينهم ٢٠ بالمئة جاءوا من ٦٦ بلدا ناميا . وقدمت ١٠٦ دول تسهيلات لما مجموعه ٧،١٢٥ منحة دراسية قدمها البرنامج . وتدفع الحكومة التي تتلقى معونة بموجب برنامج الانماء النفقات المحلية للموظفين وتدفع الحكومة التي تتلقى المعونة ما معدله دولارا و ٥٢ سنتا في مقابل كل دولار يدفعه البرنامج .

ويقوم برنامج الانماء رغبة منه في مواجهة النقص في الموظفين المدربين على جميع المستويات بالمساعدة على انشاء ١٢٣ معهدا للتدريب الفني والتعليم العالي في البلدان ذات الدخل المتدني او تقويتها . وستستمر هذه المعاهد في الاسهام بصورة دائمة في امكانات البلد البشرية بعد سحب المعونة الدولية بزمن طويل . وقد اشترك حتى منتصف سنة ١٩٦٣ ما يزيد على ٢٠،٠٠٠ رجل وامرأة في برنامج التدريب الرسمي .

ويعمل برنامج الانماء الدولي بالتعاون مع الوكالات المختصة وبواسطتها. وليس من اهداف البرنامج أن يقدم هبات مباشرة للدول ، وانما عليه ان يدفع نفقات مشاريع التدريب أو الدراسات التي تدفع بالشعوب الى العمل والى اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية .

وأدت دراستان احداهما تناولت النقل والطاقة في الارجنتين والثانية تناولت نهر ميكونغ في تايلاند وبلغت نفقاتهما خمسة ملايين دولار الى استثمار رؤوس اموال محلية وخارجية بلغت في مجموعها ٣٨٥ مليون دولار . وتسهل محطة مركزية للتعدين في الهند ادخال اساليب تقنية جديدة تضمن السلامة والصحة والفعالية في المناجم الهندية . وقامت منظمة العمل الدولية بتقديم الاموال لشراء ما قيمته ٦٧٥،٠٠٠ دولار من الاعتدة العلمية لهذا البرنامج . وكانت النتيجة القيام بعمليات ابحاث في عشرات من المناجم ، وبات من المحتمل اعادة فتح منجم مغلق بحيث يستخدم فيه ٣،٠٠٠ عامل .

الوكالات المتخصصة

تمتلك الوكالات الدولية الست عشرة التي تقوم بالنشاطات التي يمولها برنامج الانماء الدولي ما مجموعه خمسة قرون من الخبرة في مجالاتها . وتشمل مسؤولياتها تزويد الحكومات بالمشورة الفنية والاشراف على عمليات المشاريع والحصول على الاعتدة وترتيبات مراكز المنح الى غير ذلك . وفي استطاعتها الاعتماد على مجموعة اكبر حجما وتنوعا من الخبرة مما كان متوفرا في اي وقت مضى .

والعبارة المألوفة التي تعرف بها معظم هذه الوكالات هي « الوكالات المتخصصة » . وهي مجتمعة تتطرق الى كل مرحلة من مراحل الوجود الانساني باستثناء الناحيتين السياسية والقضائية . وقد نمت اسرة الامم المتحدة بأسلوب عشوائي، وتعود بعض هذه الوكالات في تاريخها الى ما قبل

انشاء الامم المتحدة أو نمت معها ، لسدّ حاجة برزت حديثا . وكان الرئيس فرانكلين د. روزفلت يعتقد انه من الواجب ان تكون مختلف وكالات الامم المتحدة منتشرة في مساحات شاسعة ، وشعر بأن انتشار وكالات الامم المتحدة في مختلف انحاء العالم سيزيد في معرفة المنظمة الدولية وتأييدها .

وانبثقت بعض الوكالات المتخصصة من عصبة الامم أو في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية . واقدم هذه الوكالات طبعا هو اتحاد البريد العالمي .

ولا يتسع المجال هنا لتحليل عن الوكالات المتخصصة ففي الامكان وضع كتاب عن كل من هذه الوكالات ، غير أنه يمكن تصنيفها في ثلاث فئات هي: اكثر الوكالات شهرة في شؤون الرعاية الانسانية ، والوكالات ذات الطبيعة العلمية والتقنية التي لم تصل بعد الى نموها الكامل ، والوكالات الاقتصادية والمالية في أساسها .

وأكثر الوكالات شهرة في الفئة الاولى هي منظمة العمل الدولية ومنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونسكو ، والمهم في الموضوع هو أن كلا من هذه الوكالات تفكر في سلام العالم ضمن اطار مجال معين من المصلحة . وهذا يفسح المجال لتنويع الجهود .

منظمة العمل الدولية

كانت منظمة العمل الدولية جزءا لا يتجزأ من عصبة الامم وقد خرجت من الحرب العالمية الثانية سليمة دون أن تمس بسوء وعادت من منفاها في مونتريال الى موطنها الاصلي جنيف . وينص دستورها على أن سلام العالم يعتمد على العدالة الاجتماعية والاقتصادية الدولية . وكان المقصد الاصلي من منظمة العمل الدولية هو الجمع بين العمال وارباب العمل والحكومات في محاولة لتحسين مستويات العمل عن طريق اتفاق دولي . وكانت المنظمة كذلك بفضل هذا النظام الثلاثي واحدة من الهيئات الدولية الاولى التي تجمع بين ممثلي هيئات خاصة على قدم المساواة مع ممثلي الحكومات. وقد وسع عمل منظمة العمل الدولية لتصبح جزءا من البرنامج الواسع للانماء الدولي ، ومهمتها هي التأكد من أن اخطاء الثورة الصناعية في أوروبا وأميركا لن تتكرر عن طريق اعتبار حماية العامل ورعايته فوق التطور التكنولوجي .

منظمة الاغذية والزراعة

في الواقع برزت منظمة الاغذية والزراعة الى حيز الوجـــود في ١٦ اكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٤٥ ، اي قبل ان تبرز الامم المتحدة رسميا الى حيز الوجود بثمانية ايام . وقد انبثقت هذه المنظمة من مؤتمـر الامم المتحدة حول الاغذية والزراعة الذي اجتمع في هوت سبرينغـز بولايـــة فيرجينيا في شهر مايو (ايار) سنة ١٩٤٣ وحلت محل معهـــد الزراعة الدولي في روما حيث اتخذت منها مقرا لها .

وينحصر دور منظمة الاغذية والزراعة الدولية في مساعدة الناس على انتاج انواع أفضل واوفر من الغذاء وتوزيعه . ويعتقد المسؤولون في هذه المنظمة ان القضاء على الجوع هو ما يترتب على المنظمة الاسهام به في سبيل السلام . ويتضح حجم مهمة هذه المنظمة في بيان ضمن نشرة للامم المتحدة طبعت بعنوان « اسرة الامم المتحدة » وجاء فيه ان الجوع « حقيقة مـــرة ووحشية بالنسبة الى اكثر من نصف سكان العالم » ـ اي بالنسبة الـى اكثر من ثلاثة مليارات نسمة . واذا استمرّ انفجار السكان فـان عددهم سيصبح في نهاية هذا القرن ستة مليارات على الاقل ان لم يصبح سبعة . وتنصرف منظمة الاغذية والزراعة الى مساعدة الدول على زيادة انتاجها من الطعام ، ولكن سرعة ازدياد عدد السكان كبيرة بحيث ان زيادة انتاج الطعام لا تكاد تكفي . وتقوم المنظمة بتعليم الشعوب كيفية الانتفاع بوجه افضـل من الارض الزراعية وكيفية احياء التربة التي اجدبت نتيجة للاسراف في استغلالها وكيفية استعمال الاسمدة وارواء الارض والسيطـــرة عـــلى الفيضانات ، وكيفية زيادة انتاج الاسماك (التي تعتبر من اغنى وارخص مصادر البروتينات الحيوانية) الى غير ذلك .

وشنت منظمة الاغذية والزراعة حملة التحرر من الجوع في شهر يوليو (تموز) سنة ١٩٦٠ . وازدادت هذه الحملة تسارعا في شهر اكتوبـــر (تشرين الاول) من السنة ذاتها حين تركز انتباه العالم على مشكلة الجوع بفضل قرار اتخذته الجمعية العامة . ونتيجة لذلك اعتمد برنامج الغـذاء العالمي الذي تشترك منظمة الاغذية والزراعة والامم المتحدة في ادارتـــه وخصص له صندوق حدد راس ماله العامل بمئة مليون دولار نقدا وسلعا.

ويشرف على منظمة الاغذية والزراعة مؤتمر يتألف من ممثلين عن جميع الدول الاعضاء .

منظمة الصحة العالمية

تعتبر منظمة الصحة العالمية التي انشئت في أول سبتمبر أيلول سنة ١٩٤٨ في جنيف امتدادا موسعا لمنظمة الصحة التي انشأتها عصبة الامم . ويقول دستورها ان صحة جميع الشعوب ضرورية للسلام والامن وهي تعتمد على أوفى اشكال التعاون بين الافراد والدول .

ويمكن القول ان برنامج منظمة الصحة العالمية هو أشهر برامج الوكالات المتخصصة وأكثرها دعاية . وهناك بلدان شاهدت فيها اكثرية الناس سيارة تابعة للامم المتحدة وقد ظهرت عليها الشارة الزرقاء كما شاهدت الاطباء والممرضات وهم يعملون في مشاريع صحية . وقد لفتوا حول اذرعهم ربطات زرقاء . وفي بعض المناطق رش كل منزل بمادة د.د.ت. للقضاء على البعوض الذي يتسبب في الملاريا . وقالت نشرة أسرة الامم المتحدة « ان ١٥ سنة من العمل الدولي في المجال الصحي وضعت أسسا متينة للاعتقاد بأن الامراض القديمة كالملاريا والجدري وغيرهما لا يمكن السيطرة عليها فحسب وانما يمكن القضاء عليها كليا » . وتعتقد المنظمة ان في الامكان تحقيق هذا الهدف في حالة واحدة فقط هي تدريب الكثير من الناس في العمل الصحي ، وشن حملات قوية الى ان يتم تدمير آخر مصدر للعدوى .

ولسنا نبالغ اذا قلنا ان هناك سباقا بين هاتين المنظمتين ـ منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ـ فهل في استطاعة الاغذية في العالم ان تسير جنبا الى جنب مع عدد السكان المتزايد الذي نجم جزئيا عن نجاح الاطباء في تخفيض نسبة الوفيات نتيجة للامراض ؟ غير انه اذا كان الناس في صحة حسنة فان في استطاعتهم الاجتهاد في العمل وانتاج مزيد من الاغذية ، ففي احدى مناطق باكستان أدى القضاء على بعوضة الملاريا الى زيادة نسبتها ١٠٠ بالمئة في محصول الارز لان عدد الذين يستطيعون العمل ازداد .

منظمة اليونسكو

حلت منظمة اليونسكو التي برزت الى حيز الوجود في الرابع من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩٤٦ محلّ معهد التعاون الفكري الذي انشأته عصبة الامم . وكانت باريس مقرا لذلك المعهد ، وبالتالي كانت مقرا

لليونسكو . وينص دستور اليونسكو على أن الحروب تبدأ في أدمغة الناس ، ولذلك فأنها ترى أن الحرب هي نتيجة للجهل . ولما كانت المنظمة تعمل في مجال التفكير والعقل فأن برامجها بدت ضافية ومسهبة وفي بعض الاحيان عالية المستوى بالنسبة الى الرجل العادي . غير أن منظمة اليونسكو وجدت نفسها خلال السنوات القليلة الماضية تشترك في البرنامج الواسع للمعونة الفنية . ولايضاح ذلك يتساءل المرء كيف يستطيع الناس استخدام الآلات التي تعطى لهم اذا هم لم يفهموا التعليمات المرفقة بها ؟ ولذلك فان اليونسكو تركز جهودها الى حد بعيد على التعليم الاساسي . وتلعب لجنة المحيطات التابعة لليونسكو دورا مهما في برنامج الامم المتعلق بتطبيق العلم والتكنولوجيا على البحار .

وانتجت اليونسكو فيلما وثائقيا انسانيا وارشاديا . تظهر المشاهد الاولى منه فتى تايلانديا يمتطي فيلا وفتى مكسيكيا يركب حمارا ويتشابه هذا الفتيان كثيرا في رغبتهما في البحث عن الصداقة والمرح . وعلى الرغم من اختلاف حضارة البلدين وتاريخهما فان مشكلات المرض والفقر والجهل هي ذاتها . الفيلم قديم ولكن دروسه باقية . وتقوم اليونسكو الآن بتحقيق في موقف الشبان من المجتمع وفيما يراودهم من شكوك وما يصبون اليه من أمنيات .

وهناك ثلاث وكالات تهتم بالمشكلات العلمية الحديثة هي وكالة الطاقة الذرية الدولية ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، ومنظمة الارصاد الجوية .

وكالة الطاقة الذرية الدولية

تعتبر وكالة الطاقة الذرية الدولية من أهم الوكالات العلمية والتكنولوجية . وقد أوجز الرئيس دوايت د. ايزنهاور في خطاب مثير القاه في الجمعية العامة للامم المتحدة في سنة ١٩٥٣ الخطوط العريضة لبرنامج « الذرة من أجل السلام » وندد بعدم نجاح الدول في الحدّ من خطر الدمار الذري . وقال انه يعتقد أن من المفيد أن تضفى بعض العناية على استخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية . ونتيجة لذلك دارت مفاوضات طويلة لانشاء وكالة مناسبة ثم انشاؤها في النهاية في ٢٩ يوليو (تموز) سنة ١٩٥٧ واتخذت من فيينا مقرا لها .

وتميزت الايام الاولى بالارتباك وبعدم التوفيق . وذكر ممثلو بريطانيا

والولايات المتحدة في الدورة العاشرة للجمعية العامة ان لجنة اجتمعت في واشنطن وضعت مشروعا لانشاء وكالة للطاقة الذرية نشرته حكومة الولايات المتحدة . وطلب الى الدول الاعضاء ارسال تعليقاتها ومقترحاتها الى واشنطن. وذهب المندوب البريطاني الى القول ان بلاده لا تعتقد ان الجمعية العامة هي المكان المناسب لمناقشة موضوع على هذه الدرجة العالية من التقنية كالطاقة الذرية ، ولكن الجمعية العامة مضت قدما في مناقشة الموضوع والمشروع على السواء ، وشعرت الدول الصغيرة ان رايها الجماعي الذي يتم الاعراب عنه في الجمعية العامة سيكون اكبر أثرا من سلسلة آراء فردية ترسل الى واشنطن . وعملت الجمعية العامة بكل نشاط ونجحت في تعديل رغبات الدول الكبرى . وعندما أنشئت لجنة الطاقة الذرية الدولية في النهاية كانت اكثر صلة بالامم المتحدة منها بالوكالات المتخصصة.

وكان المفروض ان تكون للوكالة عدة مقاصد ، منها ان تعمل كمصرف للمواد القابلة الانشطار للبلدان التي تحتاج الى هذه المواد ، وتعاين المواد التي تقدمها دولة ما الى دولة ثانية لمنع تحويلها الى اغراض عسكرية على ان تجري المعاينة دون الفيتو ، وكان على الوكالة ان توجد ضمانا منتظما ومستويات صحية في استعمال الطاقة الذرية .

وكان الامل باستعمال الطاقة الذرية للاغراض السلمية موضع ترحيب بصفته بدء ثورة صناعية ثانية تستخدم فيها الطاقة الذرية لفائدة البشرية جمعاء مع تفادي العواقب الاجتماعية والانسانية المؤسفة التي نجمت عن الثورة الصناعية الاولى .

لم تعمل الوكالة في الدرجة الاولى كمصرف للمواد القابلة للانشطار لانه لا يزال هناك فائض في الطاقة العادية ، على ان هناك قلقا من احتمال استنفاد مصادر الطاقة العادية وحينئذ تكون الطاقة الذرية مصدرا للقوة بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة في المستقبل القريب .

اما بالنسبة الى المعاينة ، فان مما يؤسف له ان الدول الكبرى لم تتحرك فورا لتمكين الوكالة من القيام بواجباتها الاصلية بهذا الصدد . وكانت النتيجة ان بدأت بداية مزعزعة . وعقدت حكومة الولايات المتحدة اكثر من ٤٠ اتفاقا ثنائيا خارج الوكالة وعقدت بريطانيا عشرة اتفاقات والاتحاد السوفياتي ١٥ اتفاقا . ومن الصواب القول ان كثيرا من الاتفاقات عقدت قبل انشاء الوكالة ، ومع ذلك فان حكومة الولايات المتحدة تركت على الاقل انطباعا بأنه اذا قبلت الجمعية العامة مبدأ المعاينة دون الفيتو فان الولايات المتحدة ستخضع اتفاقاتها الثنائية للوكالة . ولكنها لبعض

الوقت لم تتحرك في هذا الاتجاه .

لذلك كان العمل الرئيسي للوكالة في البداية تطوير المنح العلميـــة وبرامج المعونة الفنية ومشاريع الابحاث المختلفة وعقد سلسلة من المؤتمرات العلميه والفنية . ولكن الوكالة بدأت تعمل من تلقاء نفسها في سنة ١٩٦٢ وتقوم بواجباتها الاصلية .

وقال رئيس اللجنة الذرية الاميركية في خطاب القاه في المؤتمر العام السابع لوكالة الطاقة الذرية الدولية في ٢٥ سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٦٣ «لقد اتخذت حكومتي قرارا سياسيا بالتفاوض حول اخضاع مسؤوليات ضماناتها الثنائية للوكالة» . واشار الى ان الولايات المتحدة وضعت اربعة من مفاعلاتها الذرية في عهدة الوكالة . واعرب عن امله بان تنال معظم الدول التي تمتلك محطات طاقة نووية ضمانات الوكالة في النهاية وان تحصل دول كثيرة على المواد النووية عن طريق الوكالة . ولم يكن امام الوكالة فقط مهمة تطوير مستويات الصحة ومهمة نقل المواد المشعة بشكل مأمون ولكن عليها كذلك ان تحل مشكلة التخلص من فضلات المواد المشعة .

وفي ٣٠ ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٣ وافق المؤتمر العام لوكالة الطاقة الذرية الدولية على اقتراح يدعو الى توسيع تبعات الوكالة بحيث تشمل جميع انواع المفاعلات الذرية وأحجامها . وقد تستطيع ان تلعب اهم دور في مجال نزع السلاح فتدقق في انصياع الدول الى شروط معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ولا شك في ان بيان رئيس لجنة الطاقة الذرية الاميركية المذكور آنفا سيلعب دورا كبيرا في القضاء على اعتراض الـدول التي تتسلم مفاعلات من الولايات المتحدة على اصرار الولايات المتحدة على ضمانات من الوكالة لهذه المفاعلات ولكن دون معاينة الوكالة المفاعـــلات الموجودة في الولايات المتحدة .

وفجأة اخذت الدول الكبرى تعود الى الاهداف الاصلية للوكالة .

وتضم اسرة الامم المتحدة اربع وكالات مختصة ذات طبيعة تقنية فائقة تعتبر خدماتها عالمية تفيد منها الدول المتقدمة والمتخلفة وسنتحدث هنا عن اثنتين منها :

الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية

يهدف الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية الذي يعود عمله الى سنة ١٨٦٥ ، من بين امور اخرى ، الى توسيع التعاون الدولي لتحسين

المواصلات البعيدة المدى والى توفير المواصلات الحديثة على اوسع نطاق . ويتخذ الاتحاد من جنيف مقرا له .

لقد فتح مجال جديد للمواصلات الان بغـــزو الفضاء الخارجي . واعترفت الدول بتبعاته الجديدة في هذا الميدان بمشروع قرار يتعلـــق باستعمال الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية تبنته الجمعية العامـــة بالاجماع في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٦١ . ويعكف الاتحاد الان على دراسة مواصلات الفضاء وتقنيتها وانظمتها .

منظمة الارصاد الجوية

من المهام الاولى لمنظمة الارصاد الجوية التي انشئت في جنيف سنة ١٩٥١ ، اتخاذ الترتيبات لتبادل تقارير دولية عن الاحوال الجوية، وتنسيق هذه التقارير على احدث وجه . ففي كل يوم تنقل من ١٠٠،٠٠٠ محطة وباخرة وطائرة ملاحظات عن الاحوال الجوية على سطح الارض كما تنقل ملاحظات عن طبقات الهواء العليا من ١٠،٠٠٠ محطة وباخرة وطائرة .

وتساعد منظمة الارصاد الجوية البلدان المتخلفة على انشاء محطـات للرصد الجوي فيها . وتسعى لملء ثغرات في الشبكة العالمية لمحطـــات الرصد والمراقبة ، كما تدرس دور الطاقة الذرية في الارصاد الجوية . وفتح غزو الفضاء أمام المنظمة كما هي الحال مع الإتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، مهمة جديدة ، فبرنامج الامم المتحدة يدعو المنظمة بالتعاون مع الاسرة العلمية الى تطوير برنامج خدمات دولية لمحطات الرصد الجوي من حيث التنبؤ بالاحوال الجوية وتطوير برنامج دولي يوفر معرفة اوسع بالاجواء .

المساعدات المالية

هناك خمس وكالات دولية تهتم بمسألة المساعدات المالية التي تشمل ميدانا واسعا يتضمن القروض التي يقدمها البنك الدولي لاغراض التجارة والقروض التي تقدمها جمعية الانماء الدولية . وعلى الرغم من ان كثيرا من المساعدات المالية التي تقدمها هذه الوكالات يوجه الى البلدان النامية

فان بعض برامجها عاد بفائدة على الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما من الدول المزدهرة نسبيا .

انبثق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من مؤتمر عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامشير خلال الحرب العالمية الثانية ، وقد سرى مفعول الاتفاق المتعلق بهما في سنة ١٩٤٥ .

والغاية من البنك الدولي الذي يعرف باسم البنك العالمي تقديم قروض الى الحكومات والى وكالات حكومية ومؤسسات خاصة لتمويل مشاريع تقوم على اساس سليم يضمن الوفاء بهذه القروض شريطة ان تضمنها الحكومات . ويعتبر البنك العالمي اكثر الوكالات المتخصصة تشددا من حيث التعامل معه . وتأتي الاموال التي يخصصها البنك للقروض جزئيا من اسهام الدول الاعضاء في رأس المال . وقد ارتفع عدد اعضاء البنك في شهر ديسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٦٩ الى ١١٢ عضوا . وفي سنة١٩٦٩ وحدها قدم قروضا الى ٥٥ بلدا بلغت في مجموعها ١،٢٢٥،٢٠٠،٠٠٠ دولار ، وهو اعلى رقم سجل في اية سنة .

ويعمل صندوق النقد الدولي على ضمان قابلية مختلف العملات للتمويل وبقاء معدلات اسعار العملات مستقرة ، وكذلك على ضمان حصول جميع البلدان على العملات الاجنبية اللازمة للتجارة الدولية . ويتشاور الصندوق مع مختلف الحكومات لتعديل معدلات اسعار العملات بصورة نظامية ، وهو يطلب وجوب عرض اية تغييرات رئيسية في اسعار العملات على مشاورات دولية . وقد وضعت ٧٠ من الدول الاعضاء قيمة محددة لعملاتها بالتشاور مع الصندوق .

ويحتفظ الصندوق بمصرف للعملات تستطيع اية دولة عضو ان تشتري منه نقدا اجنبيا بعملتها الخاصة . وقد تذهب مساعدة الصندوق الى واحد من اكثر اعضائه ازدهارا . فقد اعلن في ٧ نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩٦٤ ان ما يسمى «بمجموعة العشرة» التي اعدت قبل ذلك بثلاث سنوات لاقراض الصندوق مبلغا يصل في اقصاه الى ٦،٠٠٠ مليون دولار متى نشأت حاجة الى ذلك ، وافقت على مد بريطانيا بمبلغ ١،٠٠٠ مليون دولار بسبب ازمة في ميزان مدفوعاتها . والدول العشر هي الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وفرنسا والمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا وهولندا والسويد واليابان .

وادركت الدول ان هناك ثغرة بين المعونة الفنية والقروض التي يقدمها البنك العالمي بتحفظ وحذر ، فبموجب برنامج الامم المتحدة للمعونة الفنية،

يرسل خبراء لتقديم المشورة للبلدان في تحسين اقتصادها ولدراسة وسائط النقل فيها وتعليمها كيفية تجفيف مستنقعاتها وتطعيم اطفالها ورش المنازل فيها للقضاء على الملاريا . وبدا ان الشيء الذي يفتقر اليه لسد الثغرة هو المعونة المالية اللازمة للمشاريع الانمائية الاساسية . وهذه المشاريع لا توفر السيولة لذاتها ولا تبرر قروضا من البنك الدولي او استثمارات خاصة . ولكنها مشاريع اساسية الى درجة قد لا تصل الدول المتخلفة دونها الى مستوى من التقدم يكفل لها الحصول على قروض من البنك او استثمارات خاصة .

وطلبت اكثرية الدول الاقل تقدما وعلى مدى سنوات عدة بانشاء صندوق خاص للامم المتحدة للتنمية الاقتصادية ولكن الدول الغربية، وعلى الاخص الولايات المتحدة وبريطانيا ، قالت انها لا تستطيع التبرع لهذا الصندوق قبل ان تتمكن من توفير المال من نزع السلاح . واعربت هذه الدول كذلك عن شكها في صحة الطريقة التي سيعمل بها هذا الصندوق.

وعرضت حلول اخرى لمواجهة المشكلة كان منها الصندوق الخاص الذي تناوله البحث آنفا وجمعية التنمية الدولية ، التي تعتبر قسما من البنك العالمي . وغايات هذه الجمعية هي «ترقية التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج وبالتالي رفع مستويات العيش في المناطق المتخلفة من العالم ....» ويتم هذا عن طريق تقديم قروض بشروط اكثر مرونة من القروض العادية التي يقدمها البنك العالمي .

وعضوية الجمعية مفتوحة امام جميع البلدان الاعضاء في البنك العالمي . وقد بلغ عدد الدول التي انضمت اليها حتى نهاية سنة ١٩٦٤ مئة واربع دول . وتدفع الدول المتقدمة اشتراكاتها خلال خمس سنوات بالذهب او بعملات قابلة للتحويل . اما الدول المتخلفة فتدفع ١٠ بالمئة من اشتراكاتها بالذهب او بعملات قابلة للتحويل وتدفع الباقي بعملاتها الخاصة . وقدمت الجمعية في سنة ١٩٦٩ وحدها ٣٩ قرضا انمائيا لمشاريع في ٥٥ بلدا بلغت في مجموعها ٤٦٣ مليون دولار .

والغاية من المؤسسة المالية الدولية هي المساعدة في تمويل المشاريع الصناعية . وهي تتعامل مع المواطنين والمؤسسات الخاصة بدلا من ان تتعامل مع الحكومات وتقدم رؤوس اموال تغامر بها ولكنها تجعل الاستثمار في المشاريع الخاصة رهن بضمانات حكومية .

هيئات خاصة

تشتمل اسرة الامم المتحدة على ثلاث هيئات خاصه بالاضافة الى الوكالات المتخصصة ، هي صندوق الاطفال الدولي ومكتب المندوب السامي الدولي لشؤون اللاجئين ووكالة الامم المتحدة للاغاثة والتشغيل .

وقد بدأ صندوق الاطفال (اليونيسيف) عمله كمنظمة طوارىء. وعندما اعترفت الدول بالحاجة الدائمة اليه انشىء كهيئة دائمة . ونجح الصندوق في اطعام الملايين من الاطفال وفي تقديم مساعدة طبية اليهم . ويمول الصندوق جزئيا من المواطنين العاديين عبر برامج معينة بينها شراء بطاقات معايدة . وهو من البرامج الدولية القليلة التي تمول باشتراك الافراد العاديين .

ويحاول المندوب السامي الدولي لشؤون اللاجئين استباق عدد اللاجئين ولكن قسوة الانسان على اخيه الانسان توجد اللاجئين بالسرعة ذاتها تقريبا التي يمكن بها توطين اللاجئين السابقين . وربما حققت السنة الدولية للاجئين من اول يوليو (تموز) سنة ١٩٥٩ حتى ٣٠ يونيه (حزيران) سنة ١٩٦٠ الشيء الكثير من حيث تركيز انتباه العالم على خطورة مشكلة اللاجئين ، فشجعت الناس على التبرع بالمال لاقتلاع مزيد من المخيمات . وقد حلت مشكلة اللاجئين الاوروبيين تقريبا عند انتهاء السنة الدولية للاجئين ، فتضاءل حجم معظم المخيمات في اوروبا او اغلقت ، ولكن عدد اللاجئين يزداد في آسيا وافريقيا .

وفي سنة ١٩٤٩ أسست الجمعية العامة وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الاوسط ، وكانت سنة ١٩٤٨ قد شهدت مئات الالوف من الفلسطينيين العرب يتحولون الى لاجئين نتيجة للحرب بين الدول العربية واسرائيل ، وارتفع عدد اللاجئين الى ١،٢٠٠٠٠٠ بسبب زيادة نسبة المواليد على نسبة الوفيات . والوكالة ، هيئة موقتة غير سياسية توفر بالتعاون مع البلدان المضيفة للاجئين مؤنا اساسية ورعاية صحية لكثيرين من اللاجئين ، كما انها تقدم التعليم والتدريب . ويجب التشديد هنا على كلمة موقتة ، ولا بد ان يصبح اللاجئون رصيدا اقتصاديا للبلدان التي يقيمون فيها الان .

التنسيق

ما هو مدى التنسيق الذي يجب ان يقوم بين الامم المتحدة ووكالاتها

المختصة ، فهذه مشكلة غاية في الاهمية لان الوكالات تتمتع بدرجة عالية من الذاتية . ولا شك في ان ثمة فائدة في وجود وكالات مستقلة من حيث ان كلا منها توفر خبراء في مجال معين . ونتيجة ذلك كله هو وفر في الاسهام الشخصي . لكن يبدو انه لا بد وان تكون ثمة حاجة الى مزيد من التنسيق بحيث يصبح في الامكان شن حملة شاملة على مشكلات البلدان المتخلفة . وقد برز تحد جدي في برنامج العقد الدولي للتنمية .

لقد اشار الامين العام الراحل داغ همرشولد في خطابه الذي دشن به مباني مدرسة القانون في جامعة شيكاغو في اول مايو (ايار) سنة ١٩٦٠ الى اتجاهين ، الاول هو الرغبة في انشاء منظمة جديدة لكل مهمة تقوم بها الامم المتحدة ، وقد تتوقف عملية التكاثر بانشاء وكالة للفضاء الخارجي ولاعماق البحار . وربما يكون الوقت قد حال لتقوية الجهاز الحالي بدلا من خلق هيئات جديدة .

اما الاتجاه الثاني الذي اشار اليه المستر همرشولد فهو استقلال كل وكالة فيما يتعلق بصلاتها بالوكالات الاخرى . واعضاء الوكالات في معظمهم هم في الوقت ذاته اعضاء في الامم المتحدة ، ويسهم اكثرهم في برنامج التنمية الدولية. وقال الامين العام فيمعرض هذه الصلات المستقلة «يبدو لي على الاقل انه في حال قبول هذا الاتجاه واستمراره ، فانه يجب معادلته بجهد لتطوير انواع جديدة من دمج عمل الوكالات الدولية المختلفة». وقد فعل برنامج الانماء الدولي الكثير في سبيل تنسيق اعمالها .

وهناك وكالة اخرى للامم المتحدة هي الاتفاق العام للتعرفة والتجارة الذي انبثق من معاهدة تجارية دولية تم التفاوض عليها بين عدد من الدول الاعضاء . وقد انشىء لها جهاز امانة ، وهي تعمل كما يفترض في منظمة تجارية دولية ان تعمل . ويقول ريتشارد غاردنر في كتابه : « البحث عن نظام عالمي » : ان الاتفاق العام للتعرفة والتجارة يخدم العالم الان باربع طرق رئيسية ، فهو يعمل كميدان لعقد مفاوضات حول تخفيض التعرفة وغير ذلك من الحواجز التجارية ، ويعمل كمجموعة من الانظمة التجارية التي تنسق سير السياسة التجارية ، وكأداة لتفسير هذه الانظمة وتعديل الفروق ، وكجهاز لتطوير السياسة التجارية الجديدة واعلانها . وجميع هذه الاعمال مهمة في ازالة العراقيل من طرق التجارة العالمية . »

وفي ربيع سنة ١٩٦٤ عقد مؤتمر تجاري دولي في جنيف . وكان ذلك اكبر تجمع للحكومات في التاريخ ، اذ اجتمع فيه ممثلون من ١١٩ دولة . وكانت لهذا المؤتمر شهرته لان التوتر الرئيسي لم يكن بين الشرق

والغرب ولكنه كان بين الشمال والجنوب ، اي ان التوتر الذي كان بين الدول الغنية الصناعية في الشمال والدول المتخلفة ذات الدخل القليل والمصدرة للمواد الخام في الجنوب اوجد التضارب الاساسي في المصالح داخل المؤتمر . ولم تكن الخلافات خلافات ناتجة عن الحرب الباردة والايديولوجيات وانما خلافات اقتصادية . وقال يو ثانت الامين العام :

نعرف الان ان الجنوب يتألف من مجموعة تضم اكثر من ٧٥ صوتا حين تقرر اثبات وجودها . واذا اظهر المؤتمر مثل هذا الاحتمال فانه بذلك قد يبشر بتحول في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية . والاسهام الذي يمكن انتظاره من الدول الخمس والسبعين في حل مشكلات العالم سيتوقف الى حد بعيد على فعالية ايماني في القيمة الفريدة من نوعها للامم المتحدة كجهاز لفض الخلافات في الرأي وليس فقط كاطار تثبت فيه هذه الدول وجودها.

واوصى المؤتمر الجمعية العامة للامم المتحدة باتخاذ اجراءات لتحقيق هدفين هما : (١) توسيع دور الامم المتحدة في ميدان التجارة الدولية ، و (٢) « اضافة اساليب جديدة للمصالحة الى المفاهيم الواسعة للمفاوضات والتعاون التي ينطوي عليها الميثاق ، تكون اساليب لا بد منها لتنفيذ القرارات التي تهدف الى تغيير التقسيم الدولي الحالي للعمل . » وانشأت الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة بعد هذه التوصية مؤتمرا دوليا دائما للتجارة كجزء من جهاز الامم المتحدة .

اللجان الاقتصادية الاقليمية

انشأت الامم المتحدة اربع لجان اقتصادية اقليمية واحدة لآسيا والشرق الاقصى (١٩٤٧) وواحدة لاوروبا (١٩٤٧) وثالثة لاميركا اللاتينية (١٩٤٨) ورابعة لافريقيا (١٩٥٨) .

وواجهت اللجنة الاقتصادية لافريقيا تحديا كبيرا وخطيرا نظرا الى السرعة التي تحرر بها قسم كبير من القارة . وتضم اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٤٢ عضوا ، وحرمت جنوبي افريقيا من الاشتراك فيها الى ان تتخلى عن سياستها العنصرية ، وتشترك فرنسا واسبانيا والمملكة المتحدة في هذه اللجنة كاعضاء مشاركين . والمهمات الرئيسية لهذه اللجنة هي تدعيم اجراءات مدروسة ومنسقة وتسهيلها لتطوير افريقيا اقتصاديا ، بما في ذلك النواحي الاجتماعية ، بقصد رفع مستوى العيش ومستوى النشاط الاقتصادي ، بالاضافة الى تقوية العلاقات الاقتصادية لمختلف

البلدان والاقاليم الافريقية والابقاء عليها ، بين هـذه البلدان وبينها وبين بلدان العالم على السواء .

وبالرجوع الى الفقرات التي استُهِلّ بها هـذا الفصل نجد ان من الواضح ان الدورة التي عقدتها الجمعية العامة في سنة ١٩٦١ كانت من اكثر الدورات انتاجا اذ انها قبلت تحدي برنامج الفضاء الخارجي وبرنامج عقد التنمية الدولية الذي استهدف ماديا تحسين مستويات البلدان المتخلفة قبل سنة ١٩٧٠ .

وفي الوقت الذي اقتربت فيه الامم المتحدة من سنتها الخامسة والعشرين ومن بدء العقد الثاني للتنمية الدولية . عرض عليها بحثان مهمان الاول هو « شركاء في التنمية » وقد اعدته لجنة من الشخصيات برئاسة المستر ليستر ب. بيرسون الكندي ، ووافق عليه البنك الدولي فجاء ذلك مثالا على اهتمام البنك وتعاونه في برنامج التنمية العالمية باسره .

اما البحث الثاني وهو « دراسة في طاقة نظام التنمية الدولية » فقد اعلن السير روبرت جاكسون تلبيته لطلب من المجلس الحاكم لبرنامج الانماء الدولي .

ويتناول البحث الاول موضوع التنمية الدولية باسره ، المتعدد الاطراف والثنائي على السواء . اما الثاني فقد اقتصر على برنامج التنمية للامم المتحدة . ويشيد السير روبرت جاكسون بهذا البرنامج بالعبارات التالية :

انه لا يقوم فقط كبرنامج نقال ، فهو يعمل في مئة بلد ويقدم مساعدات ـ مختلفة الانواع لحل مشكلات كثيرة ـ وهو في الواقع تكريس الامم المتحدة لسكان القرى والمدن كما هو لكبار الموظفين والوزراء . انه يظهر عالميا ان نظام الامم المتحدة يعمل ويستطيع ان يعمل .

ويتبع السير روبرت جاكسون بحثه هذا باقتراحات نشيطة لتقوية برنامج الانماء الدولي .

ولا شك في ان هذين البحثين سيتركان اثرهما في التطور الايجابي لبرنامج الامم المتحدة الذي يهدف الى تضييق الشقة بين الشعوب المتقدمة والشعوب النامية .

وقد اشير آنفا الى ان ذلك الجزء من برنامج الامم المتحدة الذي يتناول المسائل الاقتصادية والاجتماعية يتلقى فقط خمسة بالمئة من الدعاية للامم المتحدة . والراي العام اكثر اهتماما باخبار الازمات والتهديدات والقتل ، ولكن ما تستطيع الامم المتحدة ان تقوم به من اجل تقدم الشعوب اقتصاديا واجتماعيا قد يكون العامل الحاسم في المدى البعيد .

٨

تعزيز الامم المتحدة

تنذر التغييرات المدهشة التي طرات على العالم منـذ انتهـاء الحرب العالمية الثانية بتغييرات ابعث للدهشة لا بد آتية ، فالانسان يتطلع الـى مستقبل يسافر فيه الى الفضاء الخارجي ، وقد نزل على القمر غير مرة . واخذ عدد سكان العالم يزداد بسرعة بحيث راح يفكر فـي الافادة مـن محصولات البحر .

وهذه التغييرات تتطلب وجود امم متحدة اعز واقوى . وقد اصبحت الامم المتحدة منظمة اوسع بكثير من حيث عضويتها وكثرة اجهزتها ، ولكنها فقدت بعض قوتها في السنوات الاخيرة ، وهـذا يتطلب تحليلا ذاتيا في الوقت الذي تحتفل فيه الامم المتحدة بالذكرى الخامسة والعشرين لانشائها.

وعبارة « اعز واقوى » لا بد وان تشمل كل مرحلة من مراحل نشاط الامم المتحدة . فهي تعني قانونا ادق ينظم العلاقات بين شعوب العالـم ، وتعني كذلك مجموعة اوسع من الاجهزة لحل المشكلات التي تزداد صعوبة ، وتتضمن احتمال تولي الامم المتحدة السيادة على بعض المناطـق وسلطة ادارتها ، كالفضاء الخارجي وقعور البحار فيما وراء الجرف القاري .

وقد نمت الامم المتحدة حتى الان عن طريـق الارتجال مواجهة ابدا تحديات غير مرتقبة لتكتسب قوة بذلك ، ومواصلة النمو مستخدمة سلطة تنفيذية وتشريعية .

وربما كان لا بد للامم المتحدة ان تنمو بهذه الطريقة ، ولا شك في انه لا بد من ان تضيف الى سلطاتها سلطة سيادة اخرى كما تستدعي ذلك الحاجة المباشرة . ويجب ان تعمـل الامم المتحـدة كحكومة محدودة اذا اراد العالم ان ينعم بالسلام .

وقد تستمر عملية الارتجال هذه الى ان تتقبل الدول مشروعا لنزع السلاح ، وسيشمل مثل هذا القبول خططا معينة لتقوية اجهزة السلام الدولية تقوم على القانون الدولي تدعمه قوة بوليس دولية . ويجب على الدول ان تعرف بالضبط متى حلت تلك اللحظة نوع الضمانات التي سيقدمها المجتمع الدولي في مقابل نزع السلاح .

وتمثل الامم المتحدة في الوقت الحاضر وضعا يتأرجح بين جامعة دول وحكومة عالمية . وقد ورد هذا ضمنا في راي استشاري صدر عن محكمة العدل الدولية في سنة ١٩٤٩ .

وكانت الجمعية العامة قد خولت الامين العام في سنة ١٩٤٨ الطلب الى المحكمة الدولية اصدار رأي استشاري حول ما اذا كانت الامم المتحدة تتمتع بحق مطالبة دولة عضو او غير عضو بعطل وضرر لما قد يلحق من خسارة يتكبدها موظفوها في اراضي هذه الدولة . وكانت الخسائر في فلسطين كبيرة . ووصفت المحكمة في رأي استشاري اصدرته في سنة ١٩٤٩ طبيعة الامم المتحدة بطريقة جعلت ا. هـ. فيلر الراحل كبير مستشاري الامم المتحدة يشبهه بالقرار في قضية ماكولولك ضد ولاية ماريلاند الذي كان كبير الاثر في التاريخ الدستوري للولايات المتحدة . فقد قررت محكمة العدل الدولية بعد ان عرضت الالتزامات المفروضة على الاعضاء ما يلي :

ترى المحكمة انه قد اريد للمنظمة ان تمارس وتتمتع بالواجبات والحقوق التي يمكن تفسيرها فقط على اساس حيازة قسط كبير من الشخصية الدولية والقدرة على العمل على صعيد دولي وهي في الواقع تمارس وتتمتع بهذه الحقوق وتلك الواجبات . وهي في الوقت الحاضر اعلى نوع للمنظمة الدولية ولا تستطيع تنفيذ مقاصد مؤسسيها اذا هي جردت من شخصيتها الدولية . ويجب الاعتراف بان اعضاءها عندما اوكلوا اليها مهمات معينة بما يترتب عليها من مسؤوليات وتبعات اسبغوا عليها الاختصاص اللازم لتنفيذ هذه المهمات بفعالية .

وقد استنتجت المحكمة ان القول ان للمنظمة « قسطا كبيرا من الشخصية الدولية » لا يعطي المعنى ذاته الذي ينطوي عليه القول ان الامم المتحدة دولة ، كما انه لا يعني القول انها دولة فوق الدول .

ومن هنا كانت الامم المتحدة شخصية دولية اغدق عليها مؤسسوها سلطة للعمل على صعيد دولي وتحمل اعضاؤها تبعات مهمة نحوها . ولكنها ليست دولة كما انها ليست فوق الدول . وهذه صعوبة تلازم تطور المجتمع العالمي .

تضارب النظريات في العضوية

هناك نظريتان متضاربتان في العضوية كانتا موضع بحث قبل مؤتمر سان فرنسيسكو وقد وفق بينهما في الميثاق . احداهما فكرة نادت بمنظمة عالمية تنتمي اليها جميع الدول تلقائيا ، بينما نادت الفكرة الثانية بمنظمة تقبل في عضويتها الدول « المحبة للسلام » فقط .

والفكرة التي تنادي بجعل الامم المتحدة منظمة عالمية تقوم على القانون ولجت مجال بحث في اجتماع لجنة خماسية (١) عقد في واشنطن برئاسة سمنر ويلز ووضع اول صيغة اميركية لميثاق الامم المتحدة . وقالت وثيقة عرضها مؤلف هذا الكتاب على لجنة ويلز : « يمكن مقارنة الامم المتحدة بافراد في اسرة حدود عملوا كحراس لردع الخارجين على القانون . وهم اذ يقومون بهذه المهمة يقررون سيادة حكم القانون والنظام مع ايجاد الوسائل لوضعهما موضع التنفيذ ، وفرض تعهدات مسلكية تلتزم بها جميع الدول سواء وافقت على ذلك ام لم توافق . »

ونتيجة لهذه الفلسفة تضمنت الصيغة التي وضعتها لجنة سمنر الفقرتين التاليتين :

١ ـ يجب ان تعكس عضوية المنظمة الدولية الطابع العالمي للاسرة الدولية .

٢ ـ تكون جميع الدول والدومنيونات المؤهلة اعضاء في الاسرة الدولية. وسيبت المجلس في طبيعة المؤهلات .

ويفترض في هذا الاقتراح ان جميع الدول الاعضاء في الاسرة العالمية ستنتمي تلقائيا الى الامم المتحدة . صحيح ان المفروض في المجلس ان يبت في طبيعة المؤهلات ولكن الذي فهم هو أن هذه المؤهلات فنية كتلك التي تشكل دولة ، اما مؤهلات حُسن السلوك فليست ذات علاقة .

كانت هذه فكرة العضوية العالمية ، وكان يتوجب في كل الدول الاعضاء ان تلتزم بالميثاق ولا مجال للتهرب من ذلك . وفي الامكان حرمان دولة ما من منافع الاسرة اذا هي ارتكبت عدوانا كما يحرم الفرد العادي من منافع

---

(١) اجتمعت هذه اللجنة التي تألفت من مواطنين عاديين في وزارة الخارجية الامريكية في سنة ١٩٤٢ / ١٩٤٣ . وتألفت من جيمز ت. شوتويل واشعيا بومان وهاملتون فيش ارمسترونغ وبنجامين ف. كوهين وكلارك م. ايشيلبرغر .

اسرته وبيئته اذا هو ارتكب ذنبا . غير ان فكرة الانضمام والطرد والانسحاب من حكم القانون لم تكن موضع اعتراف بها .

ولكن المؤسف ، من وجهة نظر واضع هذا الكتاب ، ان وزارة الخارجية رفضت فكرة العالمية بالنسبة الى حسن السلوك . فبالاضافة الى الاعضاء الاصيلين تنص المادة الرابعة (١) على ان : « العضوية في الامم المتحدة مباحة لجميع الدول الاخرى المحبة للسلام والتي تلزم نفسها بالتعهدات التي يتضمنها هذا الميثاق ، والتي ترى الهيئة انها قادرة على تنفيذها راغبة فيها . »

وبالتالي فان دولة ما تستطيع تقديم طلب ، وقد يقبل طلبها او يرفض او قد تطرد من العضوية .

ولا يبقى في الميثاق غير ناحية واحدة من الفكرة الاصلية للعالمية القائمة على القانون فالمادة الثانية (٦) تقول : « تعمل الهيئة على ان تسير الدول غير الاعضاء فيها على هذه المبادىء بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والامن الدوليين . »

وفي الامكان تقوية الامم بعدة وسائل ، وتعود القوة الحالية للامم المتحدة الى استخدام عدد من الوسائل .

والوسيلة الاولى هي ابداء الدول الاعضاء مزيدا من الاخلاص وتنفيذ التزاماتها ، وهذا التنفيذ هو موضوع الفصل الاخير من هذا الكتاب .

والوسائل الاخرى التي يمكن بواسطتها توسيع الامم المتحدة او تقويتها او التي استعملت في توسيعها وتقويتها هي :

- التحرر في تفسير الميثاق .
- توسيع الاجهزة القائمة واضافة هيئات جديدة كلما دعت الحاجة الى ذلك .
- منحها سلطة ادارية في تلك المناطق التي لا تخضع لدولة معينة كالفضاء الخارجي وقعر البحار .
- الاستمرار في الاتجاه نحو العالمية .
- توفير مصدر مستقل للدخل .
- تحسين هيكل الهيئات القائمة وطريقة عملها .
- تطوير عمليات القانون الدولي .
- توسيع مدى الانتفاع بمحكمة العدل الدولية .
- تنقيح نص الميثاق .

المتحررون والمتزمتون

التحرر في تفسير ميثاق الامم المتحدة يُذكّر بالمراحل الاولى من تاريخ الولايات المتحدة الدستوري . فالمتزمتون يشددون على انه لا يجوز للامم المتحدة ان تأتي بغير ما يتضمنه الميثاق ، غير ان المتحررين يبدون استعدادا لان تتولى الامم المتحدة بالاتفاق مع اعضائها المناسبين السلطة اللازمة لتحقيق مقاصد المنظمة كما تحددها لغة الميثاق .

ويتزعم الاتحاد السوفياتي كتلة المتزمتين فيما يتعلق بالمواد السياسية ومواد الامن في الميثاق . واعترض على اللجوء المتزايد الى الجمعية العامة على حساب مجلس الامن . ويعتبر السوفياتيون كل امر تقوم به الجمعية العامة على حساب مجلس الامن شيئا غير مشروع . وعارض الاتحاد السوفياتي قرار الاتحاد من اجل السلام وامتنع عن التصويت عند انشاء قوة الطوارىء الدولية ، والاتحاد السوفياتي مستعد لاستخدام الجمعية العامة كمنبر للدعاية لا للعمل الذي يجب تركه لمجلس الامن .

وتعتبر المادة الثانية (٧) احدى المواد التي كانت مصدر مناقشة بين المتزمتين والمتحررين . تقول هذه المادة : « ليس في هذا الميثاق ما قد يجيز للامم المتحدة ان تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطة المحلية القضائية لدولة ما ... » وهنا تتوخى الدول الاستعمارية التزمت، وتشعر معظمها ان الجمعية العامة ذهبت الى حد بعيد في تأييد استقلال الشعوب المستعمرة .

غير انه لحسن الحظ كانت هناك عادة اكثرية الثلثين على الاقل تؤيد التحرر في تفسير الميثاق في الايام الحرجة . واكثرية الدول الاعضاء ترغب في اية لحظة في توسيع الامم المتحدة ونموها لمواجهة متطلبات العصر . وقد وضعت الولايات المتحدة في معظم الاوقات في قائمة الدول التي تنادي بالتحرر في الميثاق .

توسيع الاجهزة القائمة واضافة هيئات جديدة

لاحظنا في الفصل السابع ان وكالات الامم المتحدة المختلفة ازدادت بحيث بات عددها ست عشرة وكالة . وقد انشئت بالاضافة الى ذلك لجان وهيئات كثيرة الانواع ، موقتة ودائمة وفقا لمتطلبات المنظمة الدولية .

وقد توجد في الافق ثلاث وكالات جديدة ، فالآفاق الواسعة التي

تمخض عنها ارتياد الانسان للفضاء الخارجي قد تستدعي انشاء وكالة في هذا المجال . ويسود اعتقاد عام بان لجنة الامم المتحدة لقعر البحار ستوحي بانشاء وكالة لادارة وضمان تلك المنطقة من قعر البحار المخصصة لتكون تراثا مشتركا للانسانية .

وسيتناول البحث في مكان آخر من هذا الفصل هيئة لنزع السلاح تكون عريضة القاعدة بحيث تصبح وكالة جديدة للامن تابعة للامم المتحدة .

وقد تختلف هذه الوكالات الجديدة الى حد بعيد في مبناها الدستوري حتى وان كانت جزءا من نظام الامم المتحدة .

تولي سلطات ادارية في تلك المناطق التي لا تخضع لسيادة دولة مـا كالفضاء الخارجي وقعـر البحار

من الوسائل الفعالة لمنح الامم المتحدة قوة ما يكمن في اعطائها سلطة السيادة على المناطق التي لم تمتد اليها سيادة اية دولة . وهنـاك ثلاث مناطق من هذا النوع هي : جزء من المنطقة المتجمدة الجنوبية ، والفضاء الخارجي وقعر البحار وراء الجرف القاري .

وقد تحركت الدول بالنسبة الى المنطقـة الاولى لتحول دون مطالبة الدول باقتطاع اجزاء من المنطقـة المتجمدة الجنوبيـة او استخدامها في اغراض عسكرية . ففي مؤتمر عقـد في واشنطن في سنة ١٩٥٩ اتفقت الدول التي ارتادت المنطقة المتجمدة الجنوبية على برنامج للتعاون مـن اجل تنمية المنطقة . ورفض الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة علـى السواء الاعتراف بمطالب اقليمية جديدة تقدمت بها دول اخرى في المنطقة . ولا يحتاج الامر الى كثير من الخيال لتثبيت مبدأ سيادة الامم المتحدة علـى المنطقة المتجمدة الجنوبية .

وفي سنة ١٩٥٨ مثل ليندون ب. جونسون الذي كـان عضوا في مجلس الشيوخ آنذاك امام الجمعية العامة للامم المتحدة ليقترح انشاء لجنة خاصة تابعة للامم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية. واشارت اللجنة في تقريرها الى ظهور مأساة دولية ، اذ ان دولا كثـيرة تريد الاشتراك في مغامرة الفضاء الخارجي ، تريد في الوقت ذاته الوقوف مكتوفة الايدي تاركة عملاقي الفضاء يقومان بهذه المغامرة وحدهما . وانهت اللجنة تقريرها بالقول : « يجب ان يكون نشاط الفضاء الى حد بعيد مجهودا يقوم به كوكب الارض كمجموعة » . وقد تكون هذه هي المرة الاولى التي

يشار فيها الى كوكب الارض كوحدة سياسية .

واعلنت الجمعية العامة في سنة ١٩٦١ فيما يعتبر اكبر توسيع للقانون العالمي في التاريخ ان مبادىء الميثاق والقانون الدولي ملزمة بالنسبة الى تجارب الانسان في الفضاء الخارجي . واعلنت كذلك انه على الرغم من ان الفضاء الخارجي والاجسام السماوية متروكة دون قيود لارتيادها من قبل جميع الدول وفقا للقانون الدولي ، فانها ليست عرضة لاستيلاء اية دولة عليها . ومنع مشروع قرار تبنته الجمعية العامة في سنة ١٩٦٣ جميع الدول من نقل اية اسلحة نووية في عربات الفضاء الخارجي .

وقد ضمنت المبادىء العامة التي تبنتها الجمعية العامة في معاهدة للفضاء الخارجي بمرور الزمن ، وقد ابرم هذه المعاهدة العدد اللازم من الدول بما فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي واصبحت نافذة المفعول في شهر اكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٦٧ .

ولحسن الحظ تبذل الان جهود لتمكين دول كثيرة من المشاركة في نعم الفضاء الخارجي وتطويره وقال يو ثانت الامين العام : « مما يبعث على الارتياح ان بلدانا يختلف مستوى تطورها اختلافا كبيرا تمكنت بفضل الامم المتحدة من العمل جنبا الى جنب مع دول الفضاء في جهد تعاوني ، في وضع قانون للفضاء يتفق وحاجة الاسرة الدولية كمجموعة . »

وتقوم لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية بالتعاون مع جهاز الامانة العامة بنشر المعلومات عن البرامج الوطنية والبرامج التعاونية الدولية للفضاء وعن النشاط المتعلق بالفضاء وموارد الامم المتحدة والوكالات المختصة وهيئات دولية اخرى ذات اختصاص . ويعتبر البرنامج العالمي لمراقبة الاحوال الجوية التابع لمنظمة الرصد الجوي الدولية ذلك النوع من البرنامج الذي يمكن تطويره لفائدة البشرية جمعاء . ووافقت الجمعية العامة على التوصية القائلة بان ترعى الامم المتحدة الهند في مواصلة ادارة محطة تومبا الاستوائية لاطلاق صواريخ لدراسة الاحوال الجوية . وابلغت البرازيل اللجنة انها ستطلب موافقة الامم المتحدة على محطة مماثلة لاطلاق الصواريخ هي قيد البناء .

وكان الحدث الذي وقع في سنة ١٩٦٩ واجتذب اكبر انتباه في العالم هو نزول رواد اميركيين على سطح القمر . ولم تحدث هذه المغامرة اي خوف في العالم بفضل مقررات الامم المتحدة ومعاهدة الفضاء الخارجي .

والمنطقة الثالثة التي يجب ان تتولى الامم المتحدة ادارتها هي قعر البحار . فمنذ بدء التاريخ انتفع الانسان بالبحر في صيد الاسماك

والمواصلات والسفر وفي الحروب . غير ان فكرة الحصول على الثروة في قعر البحر كانت اشبه باسطورة لان الانسان لم يكن على علم بالموارد ، كما انه لم يكن يعتقد ان في استطاعته ان يصل الى هذه الموارد . ولم يكتشف الانسان ان في الاستطاعة جمع ثمار موارد قعر البحار الا منذ سنوات قريبة وقد جعلت التكنولوجيا الحديثة ذلك امرا ممكنا .

وفي سنة ١٩٦٧ لفت ارفيد باردو سفير مالطا انتباه الجمعية العامة الى هذا الوضع وحث الامم المتحدة على ضمان قعر البحر للبشرية جمعاء. وعينت الجمعية العامة لجنة دائمة لشؤون قعر البحر انهمكت منذ ذلك الحين في محاولة وضع مبادىء تنص على وجوب ترك قعر البحر تراثا مشتركا للبشرية وعلى ان يتم تطويره على اساس من المساواة وعلى ان يخصص قسم من الدخل لمقاصد الامم المتحدة . ويسود الاتفاق على وجوب انشاء وكالة تابعة للامم المتحدة لتنفيذ هذه المبادىء .

الاستمرار في الاتجاه نحو العالمية

وعلى الرغم من انتقاد بعض الدول الجديدة لصغر حجمها وافتقارها الى الخبرة فان الامم المتحدة ازدادت قوة وهي تتجه نحو العالمية . والواقع هو انه اذا اريد للامم المتحدة ان تكون مجتمعا عالميا يقوم على القانون فلا بد من ان تكون جميع الدول اعضاء فيها . وكان من نقط الضعف في عصبة الامم ان اجزاء كثيرة من العالم كانت تحت نير الاستعمار ولم تتمثل بحكومات من اختيارها .

وعندما وضع المؤلف عرضا للامم المتحدة خلال السنوات العشر الاولى من انشائها ، وقف قسما كبيرا من ذلك العرض على الاساليب التي اتبعت في انكار حق الانضمام الى الامم المتحدة على ١٧ دولة . واشار الامين العام في سنة ١٩٥٥ الى ان اقل من نصف الدول الاوروبية اعضاء في الامم المتحدة فقد مارس الاتحاد السوفياتي حق النقض ضد الدول التي رغبت الدول الغربية في عضويتها ، وفي مقابل ذلك فان الدول الغربية ـ عن طريق الامتناع عن التصويت او الادلاء باصوات سالبة بحيث تعذر توفر اكثرية الاعضاء السبعة اللازمة ـ حالت دون انضمام الدول التي اقترحها الاتحاد السوفياتي ، ولم يكن في هذا التصرف ما يفخر به اي من الجانبين.

وكاد الوفد الكندي ينجح دون تأييد من احد في الدورة العاشرة للجمعية العامة على اعتراضات بعض الدول الكبرى في كسر طوق الجمود الذي

يلف مسألة العضوية . ومنذ ذلك الحين ارتفع عدد الدول الاعضاء الى ١٢٦ دولة ، وينتظر ان يرتفع هذا العدد الى ١٣٠ دولة خلال بضع سنوات. وبدلا من ان تبقى الدول الغربية والاتحاد السوفياتي اصدقاء كل من الجانبين خارج الامم المتحدة ، فان هذه الدول وبالطبع الدول الجديدة التي تحررت من الاستعمار تبدو حريصة على ضم اية دولة لدى حصولها على استقلالها . وقد جرت العادة على ان ترعى الدولة المستعمِرة ضم مستعمرَتها التي تحررت .

ولا تنتمي سويسرا الى الامم المتحدة كما لا تنتمي اليها اي من البلدان المقسمة : المانيا وكوريا وفيتنام .

والمشكلة الرئيسية في العضوية هي الصين . فالصين الشيوعية التي يبلغ عدد سكانها ربع سكان العالم غير ممثلة في الامم المتحده بالحكومة التي تسيطر فعلا على الصين . وطلبت دول مختلفة في الفترة بين سنه ١٩٥١ وسنة ١٩٦٢ وضع مسألة تغيير تمثيل الصين في جدول اعمال الجمعية العامة ، ولكن هذه الطلبات كانت ترفض لدى التصويت عليها في الجمعية . وفي سنة ١٩٦٣ ادرج هذا البند في جدول الاعمال غير أن الهزيمة كانت من نصيب اقتراح دعا الى طرد الصين الوطنية واحلال الصين الشيوعية محلها . ولما كانت الصين من الاعضاء الذين اشتركوا في وضع ميثاق الامم المتحدة فان مسألة من سيمثل الصين في الامم المتحده ظلت حتى الآونة الاخيرة مسألة اجرائية ، ولكن المسألة اعتبرت مسألة رئيسية يتطلب حلها اكثرية ثلثي الاصوات . وقد اتخذت هذه الحقيقة والصعوبات الادبية التي يثيرها تصرف الصين الشيوعية اهمية كبيرة بحيث يناقش كثيرون من الناس هذه المسألة وكأنها تقتصر على محاولة ادخال دولة جديدة .

وفي استطاعة المرء ان ينضم الى هذا الجانب او ذاك في الجدل حول احتلال وفد بكين مقعده في الامم المتحدة ولكن ذلك يتوقف على النظرية التي يؤيدها المرء فيما يتعلق بالعضوية . فاولئك الذين يعارضون ضم بكين يشددون على أنه لا يمكن اعتبار الصين دولة محبة للسلام . فألوف الاسر في الولايات المتحدة تتذكر ابناء لها فقدتهم في كوريا او اسروا فيها بسبب تدخل الصين الشيوعية في الحرب الكورية . ولا تزال تعتبر حكومتها من الناحية الفنية معتدية في كوريا ، وهي ترتكب جريمة ابادة الجنس في التيبت ، وتهدد حدود الهند وترفض التعايش السلمي وتعتبر الحرب أداة في سياستها الوطنية ، وقد تضيف حق نقض جديد الى

مجلس الامن ، وسيكون صوتها في الجمعية العامة مجلجلا مدويا .

اما اولئك الذين ينادون بضم مندوبي بكين فيقولون ان على الامم المتحدة ان تكون انعكاسا للعالم كما هو ، فيجب ان يحمل الخارج على القانون على الخضوع للقانون ، ويجب ان تكون المنظمة منظمة عالمية فعدد سكان الصين يساوي ربع عدد سكان العالم ، ولا يمكن حل مشاكل منطقة المحيط الهادي دون اشتراكها . ويوافق المسؤولون في الحكومة الاميركية على ان اية اتفاقات لنزع سلاح عام وشامل ستكون عديمة المعنى دون اشتراك بكين فيها .

والاقتراح الوحيد الذي يبدو مقبولا لاكثرية كبيرة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ولا يلقى قبولا لدى اي من الدولتين الصينيتين هو جلوس مندوبين عن هاتين الدولتين في الامم المتحدة بحجة ان كلا منهما تنطق بلسان الصين العضو المؤسس . وسترفض دول كثيرة وعلى الاخص تلك التي ادخلت المنظمة اخيرا طرد دولة عضو كالصين الوطنية .

وهناك اعتقاد في بعض الاوساط بان الاتحاد السوفياتي وان يكن ينادي بعضوية بكين ، لا يريد في الواقع تلك العضوية او انه لن يعرض المسألة بطريقة لا يستطيع اعضاء كثيرون قبولها . واذا سئل الاعضاء ان كان يجب ادخال الحكومتين ام لا فالمنتظر ان يكون الرد ايجابيا وباكثرية ساحقة ويبدو ان اكبر الدولتين ستمنح المقعد الدائم المخصص للصين في مجلس الامن (١) .

وكلما طال التأخير كلما ازدادت صعوبة وضع ترتيبات مرضية لادخال الصين . ففي ربيع سنة ١٩٥٠ لم تكن الصين الشيوعية قوية عندما اقترح تريغفي‌لي الامين العام البحث في مسألة تمثيل الصين في الامم المتحدة . وكانت قد حققت سيطرتها على البر الصيني قبل ذلك بقليل ولم ترتكب عدوانا على جاراتها وكانت في حاجة الى مساعدة واصدقاء . ولكن نظام الحكم في بكين الذي لم يتلق مساعدة من الغرب وتلقى مساعداته من الاتحاد السوفياتي ازداد قوة واصبح اصلب عودا واكثر جموحا . وكانت حكومة بكين تتشوق في سنة ١٩٥٠ الى احتلال مقعد في الامم المتحدة ، ولكن مرارتها ازدادت بابقائها خارج الاسرة الدولية ، نتيجة للتنديد بها ،

---

(١) حصل هذا اخيرا ، واحتلت الصين الشعبية مقعدها في الامم المتحدة ، مما ادى الى انسحاب الصين الوطنية .

وعلى الاخص من قبل الامم المتحـدة . والقول ان علـى جمهورية الصين الشعبية ان تلتزم بميثاق الامم المتحدة دون ان يسمح لها بالاشتراك فـي اعمال المنظمة ينطوي على بعض الخروج على المنطق .

توفير مصدر مستقل للدخل

بين الوسائل التي يجب الاخذ بها لتقوية الامم المتحـدة توفير مصدر مستقل لدخلها . فالدول الاعضاء من الناحية التقليدية غير مستعدة لاعطاء المنظمة الدعم المالي اللازم لها لتحقيق القوة التي تحتـاج اليها للمحافظة على السلام وترقية المجتمع الدولي الصالح . وهناك دول كثيرة غاصت في تقاليد الحرب طوال مئات السنين الى درجة تدفع معها مبالغ غير محدودة للاستعدادات العسكرية وتتقاعس عن دفع مبلغ صغير نسبيا لتقوية الامم المتحدة واذا عرف المرء ان جميع النفقات السنوية للامم المتحدة صغيرة اذا قيست بنفقات التسلح الحالية او بالنفقات التـي ينطوي عليها التطويـر النووي يدرك ان بخل الدول الاعضاء امر عقيم . ويستدل من عبر التاريخ على أن الامم المتحدة لن تحصل على الاستقلال التـام في سيادتها وقوتها دون ان يكون لها مصدر مستقل للدخـل بالاضافة الى اشتراكات الدول الاعضاء .

ولكن اين يمكن العثور على مصدر الدخل المستقل هذا ؟ والجواب عن ذلك هو انه قد يوجد في فرض ضريبة على الخدمات التي تؤديها الامـم المتحدة او على التنمية الدولية للمناطق التي لم تمتد اليها بعد ادعاءات الانسان حق السيادة عليها . واذا كانت الامم المتحدة دائبة على تحسين مستوى العيش في مختلف دول العالم ، افلا يجوز فرض ضريبة تحسين ؟ ينتشر واحد وعشرون قاربا في المحيط الاطلسي بالاتفاق مع منظمة الطيران المدني الدولية بغية العمل علـى انقاذ طائـرة في البحر ، ولا شك في ان المسافرين مستعدون لدفع ضريبة صغيرة على تذاكر سفرهم للمساعدة على تغطية نفقات عملية السلامة هذه .. ويدفع البنك الدولي بعضا من فائضه لبرنامج جمعية التنمية الدولية ، فهل في الامكان التبرع بجزء مـن هذا الفائض لجهاز يعزز الامن السياسي بحجة ان الامن السياسي المعزز سيمكن البنك من توسيع استثماراته التي يتشدد فيها حاليا ؟ اولا يجـوز للامم المتحدة ان تحصل على رسم مـن تلفزيون الفضاء الخارجي والاتصالات الهاتفية بواسطة الفضاء الخارجي . ومثل هذه الاتصالات الهاتفية ستصبح امرا ممكنا في النهايـة بالنظر الى الاموال الكبـيرة التـي ستستثمرها

الحكومات وبالنظر الى السلام والامن في الفضاء الخارجي اللذين توفرهما الامم المتحدة وتعززهما . ويجب الا يسمح لمؤسسات المواصلات الخاصة التي اشتركت في تطوير برنامج تلستار بمنع تحويل جزء من الدخل الى الامم المتحدة . ويفترض كذلك ان يحوّل جزء من عائدات ثروات قعر البحار الى صندوق الامم المتحدة لينفق في الاساس في مساعدة الشعوب النامية .

تحسين تركيب الهيئات القائمة وتحسين عملها

حسنت الامم المتحدة وفي الامكان تحسينها عن طريق تقوية بناء الاجهزة القائمة واعمال هذه الاجهزة .

اوضحنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب ان الازمة التي نشبت بسبب تغطية نفقات عمليات السلام بموجب المادة ١٩ تطورت بحيث جابهت الامم المتحدة بأزمة قانونية ودستورية . والمشكلة في اساسها هي المحافظة على مبدأ المساواة بين الدول مع الاعتراف في الوقت ذاته بالسلطة ، فكل دولة كبيرة كانت او صغيرة تتمتع بصوت واحد في الجمعية العامة . غير انه في الوقت ذاته هناك دول في الامم المتحدة تتمتع بمزيد من القوة للمساعدة في اعمال المنظمة ومزيد من الاموال للاسهام في نفقات المحافظة على السلام . قال المستر هارلاند كليفلاند مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون المنظمة الدولية في خطاب القاه في جمعية الامم المتحدة واعضائها في ١٣ ديسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٦٤ :

ان المسائل الدستورية التي تواجه الامم المتحدة الان لا تختلف كثيرا عن تلك التي كادت تمزق مؤتمرنا الدستوري في فيلادلفيا قبل حوالي قرنين . كانت المشكلة حينذاك تنحصر في كيفية التوفيق بين المساواة في سيادة الولايات في دولة ناشئة وبين كون بعض الولايات صغيرة جدا وبعضها الآخر كبيرة جدا .

وهنا في الامم المتحدة اليوم تظهر حقيقتان واضحتان كل الوضوح لا يجادل فيهما احد ، من الصعب دمجهما في نظام سياسي واحد : فهناك من جهة ، المساواة في السيادة وهي مبدأ ينص عليه الميثاق ، وهناك من جهة ثانية عدم المساواة في توزيع القوة الحقيقية والموارد الحقيقية في عالم الحقيقة والواقع . ولا بد لذلك العدد الصغير من البلدان الكبيرة والقوية من ان تكيف نفسها مع المساواة في السيادة بين الدول . وعلى الدول الصغيرة التي تشكل اكثرية في الامم المتحدة

ان تتفق مع الاقلية من الدول التي تجعل من الامم المتحدة وكالة للعمل من اجل السلام لا جمعية خطابية .

وقال يو ثانت الامين العام في خطاب القاه في مؤتمر « على الارض السلام » في ١٩ فبراير (شباط) سنة ١٩٦٥ :

اننا نشهد الان بدء مناقشة عظيمة وهي هل تتولى الدول الكبرى مجتمعة وعبر وكالة مجلس الامن المسؤولية كاملة في المحافظة على السلم والامن الدولي بينما تعمل الجمعية العامة معززة مكرمة كجمعية خطابية في الشؤون السياسية ، ام هل يجب القيام بمحاولة لضمان توزيع عادل واضح المعالم في المهام بين الهيئتين الرئيسيتين في ضوء الظروف المتغيرة مع الاخذ بعين الاعتبار وبصورة خاصة زيادة عضوية المنظمة من ٥٠ دولة في سنة ١٩٤٥ الى ١١٤ دولة في سنة ١٩٦٥ . كما يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار ايضا ان الجمعية العامة تضم بالاضافة الى الدول الكبرى جميع الدول الاخرى ـ الدول الصغيرة التي لا بد من تفهمها ومساعدتها وتعاونها بالنسبة الى القرارات التي تنطوي على قضايا السلم والامن الدوليين ...

يتحدث الفصل الثاني من الكتاب عن كيفية تحول مركز الجاذبية في الامم المتحدة من مجلس الامن الى الجمعية العامة منذ اتخاذ قرار الاتحاد من اجل السلام . وقد تولت الجمعية العامة مسؤولية عمليات المحافظة على السلام حين عجز مجلس الامن عن توليها نتيجة لممارسة حق النقض فيه .

وفي سنة ١٩٦٤ بدا وكأن عوامل عدة ادت الى توفيق في العلاقات بين هاتين الهيئتين في مجال المحافظة على السلام والامن الدوليين . وكان مجلس الامن قد تولى خلال السنوات القليلة السابقة بعض التبعات التي القاها الميثاق عليه . ولم يمارس حق النقض فيه ضد انشاء عمليات المحافظة على السلام لمدة خمس سنوات ، وعقد مجلس الامن خمسة اجتماعات في سنة ١٩٥٩ وعقد في سنة ١٩٦٤ اكثر من مئة اجتماع وعقد في سنة ١٩٦٩ اربعة وستين اجتماعا .

غير ان الحرب الباردة عادت لتبعث القشعريرة في عمليات مجلس الامن ، وادى تأييد الاتحاد السوفياتي المطلق لاندونيسيا الى ممارسة حق النقض السوفياتي ضد مشروع معتدل اللهجة يطلب من الفريقين المعنيين (اندونيسيا وماليزيا) الامتناع عن جميع انواع التهديدات او استعمال القوة واحترام الوحدة الاقليمية لكل منهما ، واتضح ان الاتحاد السوفياتي

سيظل يؤيد الدول العربية ضد اسرائيل .

ان « رياح الحرية الساخنة » كما اشير في الفصل السادس ودخول دول جديدة وصغيرة غير مدربة فجاة حظيرة الامم المتحدة اثارت شكا في قدرة الجمعية العامة على اتخاذ اجراء مـا بصدد عمليات المحافظة علـى السلام كما فعلت في السويس ثم في الكونغو .

ومما لا شك فيه ان هيئة من خمسة عشر رجلا تستطيـع ـ اذا هي ارادت ذلك ـ البحث في اي خطر يهدد سلام العـالم واتخاذ الاجراءات اللازمة باسرع مما تفعله الجمعية العامة . ويود الاتحاد السوفياتي وربما فرنسا اذا استطاع المرء ان يصدق في تفسير رغبات هذه الدولة واعادة تثبيت سلطة مجلس الامن وتجريد الجمعيـة العامة مـن كل مسؤولية للمحافظة على السلام . ولكن الولايات المتحدة التي تولت رعاية مشروع قرار الاتحاد من اجل السلام ليست مستعدة من جهة ثانيـة الى الذهاب بعيدا الى درجة تجرد معها ـ وهي تعيد تثبيت سلطة الامن ـ الجمعية العامة من حق اتخاذ اجراءات اذا ما اصيب مجلس الامن بالشلل نتيجـة لممارسة حق النقض .

وعلاوة على ذلك لن تتخلى الدول الصغيرة للجمعية العامة عن الحقوق التي كسبتها .

ويأمل مؤلف الكتاب ، دون محاولة التكهن بنتائـج مداورات لجنـة الثلاثة والثلاثين ، ايجاد نوع من حل وسط بين السلطة التي يمنحها الميثاق لمجلس الامن والسلطة التي تتولاها الجمعية العامة ، نتيجة للتحرر ، في تفسير الميثاق من حيث ادارة عمليات المحافظة على السلام والامن الجماعي. وقد يتم العثور كذلك على طريقة لتمويل عمليات المحافظة على السلام .

لقد سبق لحكومة الولايات المتحـدة ان اقترحت انشاء لجنة تضـع ترتيبات لتمويل عمليات معينة للمحافظة على السلام ، على أن يكون ثقل هذه اللجنة في مصلحة اولئك الذين يتحملون قسطا كبيرا من نفقات مثل هذه العمليات . غير انه لا يجوز ان تترك السلطة كلهـا للبلدان الفنية . ويجب ان يتذكر المرء ان الدول الصغيرة (باستثناء بريطانيا) هي التـي اسهمت بقوات لعمليات المحافظة على السلام وستفعل ذلك دون شك في المستقبل . ويجدر بنا هنا ان نحلل ضعف كل من مجلس الامن والجمعية العامة والوسائل التي يمكن بها تقويتها وتحسين اصول النهج فيهما .

اما بالنسبة الى مجلس الامن فان استعمال حق النقض امر لا يمكن تحديده ، كما انه لا يمكن توسيع عضوية المجلس دون تعديل الميثاق . على

انه يمكن عمل الكثير بالنسبة الى الجمعية العامة لتحسين فعالية عملياتها بقرار من اعضائها ، لان الجمعية هي القاضي والحكم فيما يتعلق باختصاصاتها وأصول النهج فيها . ولا تتطلب الحاجة اية تعديلات في الميثاق لتعزيز فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي الا اذا منح نوعا من السلطة على حوالي ٦٠ منطقة صغيرة لا يمكن ان تؤلف دولا قابلة للحياة .

ويمكن لمجلس الامن ان يكون اكثر الهيئات مدعاة للارتياح كما انه قد يكون اكثرها مدعاة لعدم الارتياح . فقد كانت هناك حالات تحمل فيها اعضاء المجلس مسؤولياتهم باخلاص وصدق . وكانت الشرفات غاصة بالنظارة ، ورجال الصحافة ينتظرون بلهفة ، والساسة غير الاعضاء في المجلس يقفون حول مائدة الاجتماعات التي هي على شكل نعل حصان . والواقع هو ان العالم باسره كان يركز اهتمامه في مداورات أحد عشر رجلا. كانت هذه هي اللحظات الحاسمة ، فقد كان هؤلاء الرجال الاحد عشر يدركون المسؤوليات الملقاة على عواتقهم بموجب الميثاق . وشعر المراقبون ان هذه الهيئة لا تتمتع فقط بسلطة اغدقها عليها الميثاق وانما بالعضوية التي تكمن وراء هذه السلطة . ومما لا شك فيه انه من الاسهل على احد عشر رجلا از يتناقشوا ويتخذوا القرارات من ان يفعل ذلك اعضاء الجمعية العامة .

وكانت هناك حالات أخرى احبطت فيها ممارسة حق النقض اماني بقية اعضاء المجلس ، كما كانت هناك حالات بدا فيها كسب نقطة في الحرب الباردة اهم من الوصول الى اتفاق ، وعندها كان العالم يشيح بوجهه حزينا وهو مقتنع بان مجلس الامن لا يمثل آمال العالم .

ولو وضعت الدول الكبرى اعتبارات الحرب الباردة جانبا وانصرفت الى اتخاذ القرارات المناسبة فان مجلس الامن يستطيع القيام بمسؤولياته بموجب الميثاق في الحاضر وفي المستقبل .

ولمجلس الامن في المدى البعيد نقط ضعف خطيرة في بنيانه . فهو يمثل هيكلا جامدا من الدول ولا يستطيع الصمود امام تجارب الزمن . وقد عمل واضعو الميثاق في ظل افتراضين مغلوطين هما ان الدول الخمس تستطيع البقاء متحدة الى ما لا نهاية له وان هذه الدول ستظل الدول الخمس التي يعتمد نجاح المنظمة على اتحادها . ولكن قوة الدول ترتفع وتهبط كامواج البحر . فبين الحكومات التي يسمح لها بممارسة حق النقض في مجلس الامن ، حكومة الصين الوطنية التي لا تشكل غير حكومة في منفى ، ترى من يعرف اي الدول ستكون الاقوى بعد خمسين سنة ؟

ومع ذلك فان مجلس الامن نظم بشكل تستطيع معه احدى الدول الكبرى ممارسة حق النقض الى الابد ضد اي تعديل في الميثاق يؤثر في السيطرة المقصورة عليها .

وستزداد دول اخرى قوة بمرور الوقت فتريد بدورها ان تتمثل في مجلس الامن ؛ فايطاليا واليابان دولتان كبيرتان وستكون المانيا كذلك متى ضمت الى الامم المتحدة ، وهناك دول اخرى كالهند تتحرك بسرعة لتنضم الى هذه المجموعة من الدول . وكان ميثـــاق عصبة الامم يخول المجلس بالاتفاق مع اكثرية اعضاء الجمعية زيادة عدد الدول الدائمة العضوية ، والدول غير الدائمة ، ولكن مجلس الامن الحالي لا يستطيع زيـادة عدد اعضائه دون تعديل الميثاق .

وكانت المقاعد الستة غير الدائمة في مجلس الامن موزعة عـادة توزيعـا جغرافيا فخصص اثنان لدول اميركا اللاتينية وواحد للكومنولث البريطاني وواحد لاوروبا الغربية وتقاسمت المقعدين الباقيين الدول الاخرى . وادعى الاتحاد السوفياتي ان من المتفق عليه أن يكون احد هذه المقاعد مخصصا لاوروبا الشرقية . وتنفي الولايات المتحدة ان يكون هناك اي اتفاق بصدد ذلك باستثناء ما تم في السنة الاولى من حياة الامم المتحدة . وقد كـان الخلاف بين العملاقين النوويين على هذه النقطة بالذات مسؤولا عن تردي التصويت في الجمعية العامة في طريق مسدودة عدة مرات .

وعرضت الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة تعديلات علـى الاعضاء تهدف الى توسيع مجلس الامن بحيث يتألف من خمسة عشر عضوا باضافة اربعـة اعضاء غير دائمين اليـه والى زيـادة اعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ١٨ عضوا الى ٢٧ عضوا .

ووافق العدد المطلوب من الدول على التعديلات . وكانت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن بين الدول الموافقة . ووضعت التعديلات موضع التنفيذ في شهر اغسطس (آب) سنة ١٩٦٥ وزيد اعضاء المجلس وفقا لهذه التعديلات .

والدول العشر غير الدائمة العضوية في مجلس الامن الان تضم خمسا من افريقيا وآسيا وواحدة من اوروبا الشرقية واثنتين من اميركا اللاتينية واثنتين من اوروبا الغربية ومناطق اخرى .

ودعت المسودة الاميركية الاصلية التي وضعتها لجنة ويلز والتي اشير اليها آنفا الى ان تقوم كل منطقة جغرافية باختيار العضو او الاعضاء الذين سيحتلون مقاعد في مجلس الامن ، ولهذه المسودة فضائلها .

واقترح بعضهم طريقة ثانية لاختيار اعضاء مجلس الامن هي تعديل موسع للاسلوب المتبع في اختيار القضاة لمحكمة العدل الدولية ، وهو اسلوب ينص على ان تضع لجنة ترشيح من كل بلد عضو ، قائمة مرشحين لا يتجاوز عدد اعضائها اربعة ولا يجوز ان يكون بينهم غير اثنين من ذلك البلد . ثم يصوت مجلس الامن والجمعية العامة لدى اجتماعهما في وقت واحد على القائمة كلها . ولا ينص قانون المحكمة على أن يكون في عضويتها دائما قاض من الدول الكبرى ، ومع ذلك فقد كان ابدا لكل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا قاض في المحكمة .

وقال بعضهم ان اتباع اسلوب مشابه في اختيار اعضاء مجلس الامن قد يسير بشكل مرض ، ولكن من الواضح الان ان هناك دولتين تطغيان على العالم الى درجة تتحكمان معها في مصير البشرية بما تكدسانه من اسلحة نووية . ثم انضمت ثلاث دول اخرى هي المملكة المتحدة وفرنسا والصين الى النادي النووي . ولذلك فان اي مجلس امن لا تمثل فيه هذه الدول انما يتجاهل حقائق القوة في الحياة ولا يستطيع تحمل تبعات المحافظة على السلم والامن الدوليين . غير ان القوة تتحول ، وهي نسبية في الوقت ذاته ، وسيكون في استطاعة دول اخرى تحمل المسؤوليات الملقاة على اعضاء مجلس الامن . ولا بد لاسلوب مرن يُتبع في اختيار جميع اعضائه من ان يسفر عن انعكاس مناسب لتوزيع القوى في العالم في اي وقت ، ولذلك فانه لن تكون ثمة حاجة الى التمييز التعسفي بين خمس دول كبرى وبقية الدول الاعضاء التي توصف بانها دول صغيرة .

وقد لا تظل اكثر من ١٠٠ دولة صغيرة راضية الى الابد ببقاء خمس دول دائمة العضوية في مجلس الامن تمارس حق النقض في هذه الهيئة المسؤولة في الدرجة الاولى عن الحفاظ على السلام والامن الدوليين . ولا شك في أن قوة دول اخرىٌ ستزداد بمرور الوقت ، وستطالب هذه بدورها بفرصة افضل لاحتلال مقعد في مجلس الامن والا فانها ستحاول توسيع سلطات الجمعية العامة على حساب مجلس الامن كما تفعل الان .

اما بالنسبة الى الجمعية العامة فان في الامكان تقوية العمل فيها بصورة اسرع منها بالنسبة الى مجلس الامن . فجهاز الجمعية العامة قابل للتعديل والتوسيع دون حاجة الى تعديل الميثاق ، كما انه لا وجود هناك لحق النقض الذي يجب مصارعته لاحداث اية تغييرات . ولما كانت جميع الدول الاعضاء تنتمي الى الجمعية العامة فانها تقوم باصلاحها بحماسة اكبر من تلك التي تتخذ لتقوية مجلس الامن الذي لا تتوفر الفرصة للعمل

فيه لغير عدد قليل من الدول .

وقد اظهرت الفصول السابقة من هـذا الكتاب كيف اخذت الجمعية العامة على عاتقها مسؤولية معينة للمحافظة على السلام . وازداد نفوذها وتولت سلطات تشريعية وتنفيذية كبـيرة ، فتصرفت بالمستعمرات التـي تخلت عنها ايطاليا عند انتهاء الحرب وقسمت فلسطين واصدرت تعليماتها الى الامين العام بانشاء قوة طوارىء دولية في قطاع غزة وبتعبئة اسطول من السفن لتنظيف قناة السويس ، واتخذت قرار الاتحاد من اجل السلام وتبنت الاعلان العالمي لحقوق الانسان واعلان الاستقلال للمناطق المستعمرة ووسعت قانون الميثاق والقانون الدولـي بحيث شملا الفضاء الخارجـي واتفقت علـى انه لا يجوز للدول ان تنقـل اية اسلحة نووية في عربات الفضاء الخارجي .

واذا اريد للامم المتحدة ان تزداد قوة بغية تحقيق مهماتها فانه لا بد من ان تكون الجمعية العامة برلمانا عالميا . وستكون المكان الذي تنطلق منه آمال الدول واحتجاجاتها . وستصبح ، وهي في طريقها الى العالميـة ، الناطق باسم اكثر من ١٢٦ عضو ، وتتطور الى قوة ادبية وقانونية كبرى .

وتقدم معظم وكالات الامم المتحـدة تقاريرها الى الجمعية العامـة ، وينطبق هذا على مجلس الوصاية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقف جميع الوكالات المختصة عن طريق هـذا المجلس الاخير مسؤولة امامها ، ولا شك في ان هيئات اخرى اوجدتها الجمعية العامة ستكون ملحقة بها . وستصر الدول الصغيرة على ان تكون الوكالة المقترحة لنزع السلاح مسؤولة امام الجمعية ومجلس الامن على السواء .

وقد يكون من الحكمة بقاء الجمعية العامة في حالة انعقاد متواصل ، ذلك لان هناك سببين على الاقل يستدعيان مثل هذه الخطوة . فاذا كانت دورات الجمعية العامة طويلة جدا تعذر علـى رجال السياسة المسؤولين حضور عدد كاف من اجتماعاتها ، واذا كانت هناك مسائل خطيرة امامها ككوريا مثلا فان في استطاعتها رفع اجتماعاتها للراحة بدلا من تأجيلها ، كما حدث في الدورتين السابعـة والثامنة ، دون ان يكـون هناك جهاز للمحافظة على السلام يعمل في غيابها . وقد يعهد الى لجان مختلفة تابعة للجمعية العامة وعلى الاخص اللجنة الاولى (اللجنـة السياسية وشؤون الامن) في البقاء في حالة انعقاد متواصل او شبه متواصل مع ترك القرارات الرئيسـية لتتخذها الجمعية العامة في وقت اقصر .

وقد لا تحل بعض المشكلات التي تعالجها الجمعيـة نهائيا في جلسة

واحدة ، اذ ان حلها يحتاج الى جهاز متواصل لا يتوفر في مجلس الامن او المجلس الاقتصادي والاجتماعي . على ان هنـاك عدة لجان دائمة تابعـة للجمعية العامة هي من الناحية الفنية في حالة انعقاد متواصل كاللجنة التي تعالج استقلال الشعوب المستعمَرة .

ويشير المراقبون في احيان كثيرة الى الازدواجية في مناقشات الامم المتحدة ، فاللجنتان الثانية والثالثة التابعتان للجمعية العامة تبحثان بصورة متكررة في مسائـل كـانت قـد عرضت قبلا علـى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقد انهمكت اللجنة الثالثة للجمعية العامة في مناقشة طويلة تناولت بنود حقوق الانسان التي كانت قبل ذلك موضع بحث مطول في لجنة حقوق الانسان . ويبدو ان هذا الازدواج في المناقشة امر لا بد منه . ما دامت مبادىء التعاون الاقتصادي والاجتماعي غير محـددة وغير واضحة المعالم ولم تتطور تطورا وافيا .

وستظل المشكلة الاساسية المتعلقة بالتوازن بين مبـدأ المساواة في السيادة بين الدول من جهة ومراكز القوة من جهة ثانية قائمـة ما دامت المسألة موضع محاولات لحلها في لجنة الثلاثة والثلاثين المتعلقة بعمليات المحافظة على السلام وتمويلها . وهناك الذين ينـادون بنظام الثقـل في التصويت في الجمعية العامة . وقد عرضت عدة مشاريع تتصف بالبراعة لايجاد نوع من هذا النظام في الجمعية العامة غير انه يبدو ان ايا من هذه المشاريع لم ينل قبولا . ولا شك في ان الثقل في التصويت لا يمكـن ان يستند الى الثروات والموارد ، كما انه لا شك في ان الانسان يمقت ان يقيم بين الدول امتيازات ومؤهلات ناضل طويلا من اجل التخلص منها محليا . ولا يمكن ان يستند التصويت في الثقـل الى مقاييس اعتباطية كالتعليم مثلا ، فأكثر الدول تعليما في اوروبا اي المانيا كانت مسؤولة تقريبا عـن حربين عالميتين في جيل واحد . واذا استند التصويت على عدد السكان فان اصوات الصين والهند معا ستعادل نصف الاصوات في الجمعية العامة.

وانطوى اقتراحان يتعلقان بالثقل في التصويت علـى انشاء مجلسين احدهما اعلى والثاني ادنى . واقترح بعضهم ادخال تعديل اساسي على مجلس الامن بحيث يصبح « مجلسا اعلى » لهيئـة تشريعية تتالف مـن مجلس الامن والجمعية العامة . وقدم اقتراح ثان يدعـو الى ان تجتمع الجمعية العامة مرتين كهيئة تشريعية تمنح كل دولة فـي الاجتماع الاول منهما صوتا واحدا بغض النظر عن حجمها ، بينما تمنح عددا من الاصوات يتناسب مع عدد سكانها في الاجتماع الثاني علـى ألا يتجاوز هذا العدد

رقما معينا ، ولا يجوز تبني اي قانون الا اذا اقره الاجتماعان .

وظهرت انواع مختلفة من الثقل في التصويت في الوكالات المختصة التابعة للامم المتحدة .

وفي الامكان اعتماد نوع من الثقل في التصويت بالنسبة الى مشكلة عمليات المحافظة على السلام بواسطة اللجنة التي عينتها الدورة التاسعة عشرة للجمعية العامة لدراسة مستقبل عمليات المحافظة على السلام وتمويلها. وفي فصل سابق من هذا الكتاب اشير الى ان الجمعية العامة قسمت الدول الاعضاء وهي توزع نفقات عمليات الكونغو الى مجموعتين هي الدول المتقدمة الست والعشرون والدول الباقية التي تضم البلدان النامية ، وقد تحملت الدول المتقدمة جزءا من النفقات التي ترتبت على الدول النامية .

على انه يمكن ايجاد حلول وسط جديدة وغير متوقعة بين صلابة حق النقض الذي تتمتع به الدول الكبرى في مجلس الامن وصلابة الصوت الواحد للدولة الواحدة في الجمعية العامة هذا اذا احتفظ رجال السياسة باتزانهم ولم تطغ عليهم المنازعات بين الشرق والغرب من جهة والشمال والجنوب من جهة ثانية .

تطوير الاجراءات لانشاء قانون عالمي والانتفاع بشكل اوسع بمحكمة العدل الدولية

هناك سؤالان هما : هل تحتاج الامم المتحدة الى جهاز اكثر شمولا لسن القوانين ؟ وهل يجب ان يتركز ذلك في الجمعية العامة ؟ لقد ضربنا في كل فصل من هذا الكتاب امثلة على الطرق المتعددة التي اسهمت معها الامم المتحدة في اضافة مواد جديدة الى القانون العالمي . وقد عملت الجمعية العامة كهيئة تشريعية واصبحت بعض قراراتها نتيجة لقبولها على نطاق واسع « معترفا به كانظمة تلتزم بها الدول . » وعملت هيئة الامم المتحدة ذاتها بقرار من الجمعية العامة كحكومة في ليبيا وايريان الغربية وفي اماكن اخرى .

واضافت هيئات الامم المتحدة وهي تستنبط وسائل مختلفة لتسوية منازعات ـ لم تكن متوقعة الشيء الكثير الى القانون الدولي . واصبحت انظمة الوكالات المختصة التي تتعلق بمستويات الصحة العالمية والضمانات الذرية ملزمة لدول كثيرة وكان ذلك امرا لا بد منه . فعالم الطاقة الذرية وارتياد الفضاء وثورة الشعوب والبلدان النامية ـ كل هذه تتطلب تطوير

القانون العالمي ، والا فان البشرية قد تكون عرضة للدمار .

ومن هنا يتساءل المرء ان كانت الامم المتحدة تحتاج الى نهج قانوني اكثر انتظاما في الجمعية العامة ، او قد يتساءل بكلمات اخرى عن الوقت الذي تستطيع فيه الجمعية العامة سن القوانين . وفي استطاعة المرء ان يفترض ان الوكالات المختصة ستستمر في وضع انظمة دولية او قوانين كل في مجال اختصاصها . وعندها تصبح السلطة القانونية للجمعية العامة في الدرجة الاولى امرا يتناول المحافظة على السلام ولكن ليس قصرا على هذا الامر فقط . على ان المرء لا يستطيع التهرب من الاستنتاج بان على الجمعية العامة ان تعمل في ظل تعقيدات الحياة الحديثة كهيئة تشريعية لوضع قانون عالمي . وهنا لا بد من اعادة النظر في مسألة اصلاح الجمعية والثقل في التصويت فيها .

قد يذهب خيال المرء الى تصوير امتداد الامم المتحدة بعيدا في المستقبل بحيث يتساءل ان كان سيحدث تطور يتولى معه النظام الدولي النظر في قضايا افراد في الجرائم التي ترتكب ضد السلام او ضد حقوق الانسان ومتى سيتم مثل هذا التطور واين . وقد ذهب تقرير باروخ الى حد التطرف عندما اقترحت الولايات المتحدة تمكين لجنة الطاقة الذرية من معاقبة الفرد او الدولة التي تدان بانتهاك اتفاق الطاقة الذرية .

مراجعة نص الميثاق

اثيرت بين آونة واخرى مسألة عقد مؤتمر للنظر في مراجعة الميثاق ، ولكن المسألة كانت تؤجل في كل مرة اثيرت فيها . فالدول الصغيرة لم تكن راضية في سان فرنسيسكو عن السلطات التي منحت للدول الخمس الكبرى في مجلس الامن ، وكانت النتيجة ان قطعت الدول الكبرى على نفسها عهدين للدول الصغيرة ، الاول هو ان لا يلجأوا الى ممارسة حق النقض الا في حالة نادرة وهو عهد لم يحترمه الاتحاد السوفياتي والثاني هو ان توضع مسألة عقد مؤتمر لاعادة النظر في الميثاق تلقائيا في جدول اعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة ، واذا لم يكن مثل هذا المؤتمر قد عقد حتى ذلك الحين فانه سيصبح من حق الجمعية العامة الدعوة الى عقد مثل هذا المؤتمر باكثرية بسيطة .

غير ان مشكلات كبيرة جابهت على الدورة العاشرة بحيث ان الاعضاء لم يكونوا ميالين الى عقد مثل هذا المؤتمر . ولذلك قررت الجمعية العامة

استغلال البند المناسب من الميثاق ودعت الى عقد المؤتمر من حيث المبدأ، ولكنها تركت تحديد موعد مثل هذا المؤتمر للدورة الثانية عشرة للجمعية العامة ، لكن تحديد الموعد اجل مرة بعد اخرى .

وكبرت الدعوة في الولايات المتحدة ودول اخرى غربية لعقد المؤتمر واستمعت وزارة الخارجيـة ـ استعدادا لاحتمال قيـام الدورة العاشرة للجمعية بالدعوة الى مثل هذا المؤتمر ـ الى سلسلة مـن الشهادات في مختلف انحاء البلاد عن التغييرات التي يوصي اصحاب هـذه الشهادات باحداثها في الميثاق او في هيكل الامم المتحدة . وكانت هذه الشهادات تثقيفا اكثر منها تقصيا للحقائق .

ويبدو ان الوقت لاعادة النظر في الميثاق لم يحن بعد .

ويستدل من تاريخ الدساتير على ان الشعوب تتبنى فـي لحظة مـن المثالية والتأزم نظاما مسلكيا لها يصعب عليها تطبيقه عنـد زوال الشعور بالبطولة ، وعندها تضطر الى اتباع انظمة مسلكية لم تكن لتتبناها لو قدّر لها ان تكتب دساتيرها في ذلك الحين . وهذا هو تاريخ ميثاق الامم المتحدة، فوقت اعادة النظر فيه بحيث تزداد الصيغة الاصلية قوة لـم يحن بعد ، والدول لم تصل بعد الى درجة المثالية التـي وجدت في سنة ١٩٤٥ ، بالاضافة الى ان دولا كثيرة تخشى من ان يؤدي تعديل الميثاق الى عودة عن الالتزامات المكتوبة في ميثاق سنة ١٩٤٥ .

قبل بضع سنوات كان المرء يتوقع ان تكون مسألة تنقيح الدستور او اعادة النظر فيه احدى المواضيع المهمة التي تعرض على الجمعية العامة في دورتها الرابعة والعشرين سنة ١٩٦٩ وهي تتطلـع الى الدورة الخامسة والعشرين في سنة ١٩٧٠ ، ولكن الامر كان على العكس من ذلك فقد كان امام الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة مشروع قرار واحد معتـدل اللهجة بصدد هذا الموضوع عنوانه « الحاجة الى دراسة اقتراحات لاعادة النظر في ميثاق الامم المتحدة . » وقد قررت الجمعية العامة باكثرية ٦٩ صوتا في مقابل ١١ صوتا وامتناع ٢٢ مندوبا عن التصويت ما يلي :

بالنظر الى عدم توفر الوقت للبحث في البند المعنون « الحاجة الى دراسـة اقتراحات لاعادة النظر في ميثاق الامم المتحـدة » بحثا وافيا ، تقرر ان تدرج في جدول الاعمال الموقت لدورتهـا الخامسة والعشرين بندا بعنوان «الحاجة الى دراسة اقتراحـات لاعادة النظر في ميثاق الامم المتحدة» .

لم يكن هناك كبير اصرار من جانب اصدقاء الامم المتحدة ونقادها ، كما

كان الحال قبل عشر سنوات ، للمطالبة بعقد مؤتمر لاعادة النظر في الميثاق اذا اريد للمنظمة العالمية ان تتقدم . وفي الامكان اعطاء عدة اسباب لهذا الافتقار الى الحماسة لعقد مؤتمر لتعديل الميثاق .

فهناك في الدرجة الاولى خوف من ان تكون بعض الدول الكبرى راغبة في عقد مثل هذا المؤتمر لتعزيز دكتاتورية الدول الكبرى بحيث تتجاوز نظام حق النقض الحالي ، وللحد من سلطة الجمعية العامة . فهناك مقترحات تقدم بها الاتحاد السوفياتي الى الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة دعا فيها الى سلسلة من الترتيبات الاقليمية صبت ماء باردا على معظم الدول الصغيرة . وقد ترغب بعض الدول الصغيرة والجديدة في الوقت ذاته تعزيز سلطة الجمعية العامة عن طريق اعتماد القرارات باكثرية بسيطة ، واذا حدث هنا فان قرارات الجمعية العامة لن تحمل في طياتها ذلك الوزن الذي يتطلبه تطوير القانون العالمي .

وفي الدرجة الثانية يشعر بعض الساسة بان ما يمنع الامم المتحدة من التقدم لا يعود الى لغة الميثاق وانما الى رفض دول كثيرة تحمل تبعاتها بموجب الميثاق الا اذا كان في ذلك ما يناسب مصالحها .

وقد يأتي تعزيز الامم المتحدة بصورة مثيرة عن طريق الجهود التي تبذل لتحقيق نزع سلاح تام . ففي سنة ١٩٥٥ احجمت الدول عن اعادة النظر في الميثاق لانها افتقرت الى تحد يمكن في ضوئه تعزيز الميثاق . وقد يوفر التحرك نحو نزع سلاح عام وتام تحت اشراف دولي مثل هذا التحدي . غير ان التعديل قد لا يتم ابدا بواسطة مؤتمر تنقيح كما توحي بذلك المادة ١٠٩ من الميثاق . ويحتمل ان تعمد الدول بعد ان تقرر انشاء جهاز الامن القوي اللازم لنزع سلاح عام وتام الى انشاء مثل هذا الجهاز في الامم المتحدة او الى تعديل الميثاق بحيث يتفق وهذا المشروع بموجب النهج المنتظم للتعديل .

ولكن وسائل تقوية الامم المتحدة وتعديل ميثاقها رهن بمواقف الدول الاعضاء . وهذه المواقف هو موضوع الفصل التالي .

٩

مسلك الدول الاعضاء

«لقد قلت الان كل ما علي ان اقوله عن الموضوع» .

هكذا وصف داغ همرشولد مقدمة تقريره السنوي الى الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة ، وكان آنذاك يتحدث الى اندرو كورديبه وهو على وشك ركوب طائرة في رحلته النهائية الى الكونغو . وبعد ذلك بيومين عثر على جسمه المهشم في حطام الطائرة في روديسيا .

فقد كتب همرشولد يقول في تلك المقدمة :

اتضح في بعض الحالات وباشكال مختلفة ، ان بعض الدول الاعضاء ترى في المنظمة جهازا جامدا لمؤتمر الغاية منه التوفيق بين التضارب في المصالح والايديولوجيات ، بغية تحقيق تعايش سلمي ضمن الميثاق يقوم على خدمته جهاز امانة ليس مدولا كليا وانما يمثل في صفوفه تلك المصالح وهذه الايديولوجيات .

« واوضحت دول اخرى انها ترى في المنظمة قبل كل شيء جهازا ديناميكيا للحكومات تسعى عبره هذه الحكومات بصورة مشتركة وبهدف واحد لتحقيق مثل هذا التوفيق على ان تحاول كذلك ايجاد طرق لعمل تنفيذي يتخذ بالنيابة عن جميع الدول الاعضاء ويستهدف الحيلولة دون نشوب الصراعات كما يستهدف حلها عند نشوبها بوسائل دبلوماسية او سياسية مناسبة وبروح من الموضوعية وتنفيذا لمبادىء الميثاق واهدافه . »

وذهب بعضهم الى ان ملاحظات السكرتير العام تحمل في طياتها نذيرا بالموت . واعلن بعضهم ان بيانه كان تقريرا ممتازا كتب باسلوب لا يستطيع معه اضافة اية تحسينات اليه . وقد كان التقرير دون شك يختلف عن التقرير العادي الذي يقدمه سكرتير عام الى الجمعية العامة . فبدلا من ان

يتضمن عرضا سنويا شاملا لاعمال المنظمة جاء اعرابا عن فلسفة السكرتير العام بالنسبة الى طبيعة الامم المتحدة ذاتها والى المعضلة الشديدة الناجمة عن الآراء الاساسية في الامم المتحدة .

فقد رأى السكرتير العام ان ثمة ارتباطا بين تطوير الاخلاق في دولة . وتطويره داخل الاسرة الدولية حين قال :

« ان اجزاء الميثاق معا ، تضع بعض القواعد الاساسية للاخلاق الدولية تعهدت جميع الدول الاعضاء بان تسترشد بها . وتعكس هذه القواعد الى حد بعيد مقاييس تعتمد وكأنها ملزمة مدى الحياه داخل الدول . وبهذا فانها تظهر في معظمها كنتوء داخل المسرح الدولي والاسره الدولية لاهداف ومبادىء معترف بانها ذات فعالية وطنيه . ويحطو الميثـاق بهذا المعنى خطوة اولى في اتجاه اسرة دولية منظمة ، وتتم هذه بصورة منفصلة عن الاجهزة التي انشأها التعاون الدولـي . ومن الطبيعي ان تظهر بسبب اختلاف التقاليد وحالة التنمية الاجتماعية وطبيعة المؤسسات الوطنية . اختلافات من حيث تطبيق المبادىء التي يعكسها الميثاق في الحياة الوطنية. غير انه لا يصعب علينا كثيرا ان ندرك العناصر المشتركة الكامنة وراء هذه الخلافات . ولذلك فليس من الغريب ان تتحول المبادىء التي تطبق وطنيا الى اساس متفق عليه للمسلك الدولي والتعاون الدولي . »

وكانت كلمات السكرتير العام الراحل تنضح بالحكمة وتبعث علـى الراحة في حين كانت الدول متشككة في قدرة بعض الدول الحديثة العهد بالعضوية على تكييف نفسها مع هذه المبادىء .

ويمضي داغ همرشولد ليحدد المبادىء الاساسية الخمسة الموجودة في الميثاق : ١) نظام للمساواة في الحقوق السياسية ، ٢) المساواة فـي الحقوق الاقتصادية ، ٣) حكم القانون ، ٤) تحريم استخدام القوات المسلحة في غير الدفاع عن النفس ، ٥) تسوية او تصحيح الخلافات والاوضاع الدولية التي قد تؤدي الى خرق السلام .

واختتم المستر همرشولد تقريره بالقول ان من الواضح انه لا يمكن التوفيق بين ديناميكية المجتمع الدولي التي يعتقد ان الميثاق تخيلها ووجهة النظر القائلة ان الامم المتحـدة ليست الا جهاز مؤتمر لتحقيـق التعايش السلمي بين كتل ايديولوجية .

وهذا يعني بعبارات اخرى ان المسألة الاساسية المتعلقة بموقف الدول الاعضاء من الامم المتحدة في يومنا هذا يمكن ايضاحها بالسؤال التالي : هل الامم المتحدة اساس السياسة الدولية ام هي جهاز تستخدمه الدول

او ترفضه وفقا لما تتطلبه مصالحها المتسمة بقلة التبصر ؟

ولا بد لاي عرض يتناول كيفية عمل الامم المتحدة من ان يأخذ بعين الاعتبار موقف الدول الاعضاء . فبعد ٢٥ سنة لم تقرر بعد دول عديدة مدى القوة التي تريدها الامم المتحدة . وهي في الواقع لم تقرر بعد ماذا تريد للامم المتحدة ان تكون ، ولم تقرر بعد السلطة التي تريد منحها للامم المتحدة بحيث تستطيع هذه الاخيرة ممارستها فوق سلطات الدول الاعضاء ولم تقرر هذه الدول ايضا المدى الذي ستذهب اليه في سبيل تطوير المنظمة العالمية الى مجتمع دولي نام ديناميكي يخدم الدول والافراد على السواء كما هي الحال بالنسبة الى اسرة محلية فتجمع بين افراد الشعب في اسلوب حياة متمدن يقوم على القانون .

وكان استخدام الامم المتحدة في مواجهة المشاكل السياسية والاقتصادية الكبيرة اشبه بحركة المد والجزر ، وكانت هناك لحظات استخدم فيها هذا الجهاز العالمي على اتم وجه كما كانت هناك لحظات كان فيها موضع تجاهل مؤلم . وفي بعض الاحيان كانت الانوار تشع طوال الليل لان مجلس الامن او الجمعية العامة في اجتماع مستمر طوال ساعات اليوم الاربع والعشرين لمنع نشوب حرب . ولكن كانت هناك اوقات اخرى شعرت فيها الدول أن مصلحتها تستدعي اخذ القانون بيدها تتصرف به كيف تشاء.

وقد يكون الوضع في لحظة معينة مثبطا للعزيمة . فالسنة العشرون من عمر الامم المتحدة التي اعلنتها الدورة الثامنة عشرة سنة تعاون دولي بدات والجمعية العامة عاجزة عن التصويت بسبب مأزق تردت فيه بالنسبة الى تغطية نفقات عمليات المحافظة على السلام وبانسحاب اندونيسيا من الامم المتحدة . وفي الوقت الذي تحتفل فيه الامم المتحدة بسنتها الخامسة والعشرين يخيم شبح فيتنام ولم يزل وتنتشر الحرب في الشرق الاوسط على الرغم من قرارات الامم المتحدة ويبرر السوفيات غزوهم لتشيكوسلوفاكيا بالقول ان بلدان اوروبا الشرقية تشكل كومنولث ومن حق الاتحاد السوفياتي التدخل في شؤونها .

وقد وضع ميثاق الامم المتحدة حين كان العالم في حرب وكانت شعوب دول كثيرة تعمل معا حينذاك وتبذل تضحيات ضخمة لكسب الحرب معتقدة ان احلال السلام سيقترن بظهور مجتمع دولي قوي الى درجة يستطيع معها منع الحرب وبناء نظام دولي عادل .

واذا تضاءلت الآمال في وقت انحسرت فيه ذكرى الحرب وراحت الدول تعامل الامم المتحدة كأداة لتنفيذ سياستها او كجهاز دبلوماسي

تستعمله كل دولة كما يحلو لها او جهاز دعاية فان المنظمة قد تتحول الى جهاز حكومات لا جهاز شعوب . وستقرر وزارات الخارجية ، وفي كثير من الاحيان الاعضاء الاكثر ترددا في مثل هذه الوزارات ، وفي اية لحظة ، الجهاز الذي يجب استخدامه في تنفيذ سياساتها . وعندما تهب العواصف بشدة ينشب خطر احتمال تجاوز الامم المتحدة لان من كان تخيلهم للواقع قليلا يفتقرون الى الجراة اللازمة للنجاح في الامم المتحدة ، ولذلك فانهم سيعتمدون الوسائل القديمة في مواجهة المشكلات العالمية الخطيرة ، على الرغم من ان هذه الوسائل عادت على الانسان باكبر فشل في القرن العشرين.

وللدول الاعضاء في الامم المتحدة كما ذكر في فصول سابقة تقاليد وعادات وتجارب مختلفة فلبعضها تاريخ يمتد الى الوف السنين وقد اسهمت كثيرا في الدين والفلسفة والحضارة العالمية بينما بعضها الآخر جديد لم يتخلص من الوضع القبلي الا قبل قليل . وبعض هذه الدول غني وبعضها الآخر فقير ، ويغطي بعضها مساحات واسعة مزدحمة بالسكان . بينما لا تزال اراضي بعضها الآخر بكرا .

ومن الطبيعي ان يتاثر موقف كل دولة من الامم المتحدة بما تصبو هذه الدولة الى تحقيقه بواسطتها . غير انه لما كانت رغبات كل دولة لا يمكن تحقيقها الا ضمن اطار المصلحة العامة للجميع ، فانه لا بد من ظهور مقاييس موحدة هي جزء من النظام الديناميكي الذي نتحدث عنه . وهذا هو ما عناه داغ همرشولد حين قال وهو يتحدث عن الاختلاف في تجارب الدول الاعضاء وتقاليدها وتاريخها ان ليس من الصعب الاعتراف بالنوايا المشتركة الكامنة وراء هذه الاختلافات ، كما انه ليس من الغريب ان يكون في الاستطاعة تحويل المبادىء التي تطبق وطنيا « الى اساس متفق عليه ... للمسلك الدولي والتعاون الدولي . »

واذا كان الامر كذلك ، فما هو اذن المطلوب من الساسة والشعوب التي يمثلونها لبناء الاسرة الدولية ؟ يميل المرء الى الحديث عن الساسة والشعوب وكانهم متداخلون معا ، لان المرء في الامم المتحدة يحكم على الشعوب من خلال الساسة الذين يتكلمون باسمها . وعندما يرقب المرء رجال السياسة وهم يخطبون او يقترعون في الامم المتحدة فانه يدرك انهم انما يعكسون وجهات نظر شعوبهم ومدى تقدم هذه الشعوب . وكثيرا ما تلعب هذه الشخصيات السياسية دورها في تحديد وجهات نظر بلدانها في الامم المتحدة ، وهكذا فان مالطا بقيادة بادرو والفلبين بقيادة رومولو وغانا بقيادة اكوي قد تلعب دورا اقوى في الامم المتحدة من الدور الذي تلعبه بقيادة

آخرين اقل كفاية .

وقد يبدو ان من بين خصائص الكياسة السياسية والكفاية الوطنية المطلوبة لتطوير الاسرة الدولية ميزات يشترك فيه الى حد ما اقرار اسرة محلية واحدة .

ويتوجب على الساسة والشعوب التي يمثلونها ان يفرقوا بين المصلحة الذاتية والمصلحة المشتركة ، فالمصلحة الذاتية قد تكون مجرد انانية ربما تذهب معها دولة عضو الى حد الاستعداد لتدمير الاسرة الدولية من اجل تلك المصلحة . اما فهم المصلحة المشتركة فيعني في المدى البعيد ان المصلحة الذاتية لدولة ما انما يمكن تحقيقها في اطار المصلحة العامة لا في العمل ضد هذه المصلحة .

ويجب الا يتمتع الشعب بالقدرة على ادراك وجهة نظر الدولة الاخرى فحسب ولكن عليه كذلك تقدير وجهة النظر هذه واحترامها ، ذلك لان مجرد ادراك وجهة نظر دولة اخرى قد يعني فقط الحصول على سلاح افضل لمقاومتها بينما يعني تقدير وجهة النظر هذه واحترامها افساح المجال للوصول الى اتفاق مشرف دون استرضاء .

وعلى رجال السياسة ان يتمتعوا بشعور بالمسؤوليةتجاه الاسرة الدولية كلها . وعليهم ان يطوروا طاقتهم هذه كما تطورت خلال فترات طويلة في مجالسهم التشريعية الوطنية حتى يتمكنوا من تمثيل الاسرة الدولية كلها كما يمثلون دوائرهم الانتخابية. وطبيعي ان يكون مثل هذا السياسي المتقدم قادرا على ممارسة نقد ذاتي ، وقادرا على الاعتراف بالخطأ وان يكون حاضر البديهة سريع الفهم للنكتة . اما دون هذه الصفات فانه قد ينشأ افتقار الى التناسب ربما يكون وخيم العواقب .

لقد القيت آلاف الخطب في هيئات الامم المتحدة ، ولكن المع هذه الخطب هي تلك التي تلقى في الجمعية العامة حيث يتنافس رجال السياسة ليس فقط في عرض مصالح بلادهم وانما في البحث في المشاكل التي تواجه الامم المتحدة ذاتها . وكثيرا ما ينتقد هؤلاء الامم المتحدة وينتقدون بعضهم الاخر . ولكن ثمة اوقاتا يلقى فيها خطاب بارز يظهر تفهما شاملا لمشاكل العالم واحتمالات حلها . وقد يكون مثل هذا الخطاب مبعثا للراحة كما يكون مصدر الهام لانه يضع المشاكل في اطارها التاريخي . وقد يصدر مثل هذا الخطاب في كثير من الاحيان عن احد ساسة الدول الصغيرة .

ولا يمكن القول ان حجم دولة ما او ثروتها يشكلان مقياسا تلقائيا لادراك واجبات حياة الاسرة ، فكثيرا ما تصدر مبادرة او خطوة الى الامام

عن دولة صغيرة . وفي اقتراح مالطا دعوة الامم المتحدة الى الاشراف على قعر البحار مثال على ذلك . ويلقى في بعض الاحيان خطاب في الجمعية العامة يحتل مكانة بارزة بين الخطابات التي تعكس فقط وجهات نظر بلد معين .

ومنحت اربع دول كبرى ـ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا ـ مع الصين الوطنية مقاعد دائمة في مجلس الامن كما منحت حق النقض (الفيتو) لانها كانت ـ كما شعرت الشعوب ـ في وضع يمكنها من الاسهام اسهاما كبيرا في المحافظة على السلم والامن الدوليين .

وفي استطاعة المرء ان يضيف الى هذه الدول الخمس الكبرى دولا اخرى قليلة كايطاليا واليابان .

قد تعمد الدول المذكورة الى العمل تحت اثر الوهم بأنها قوية الى درجة تستطيع معها السير بالامور وحدها دون الامم المتحدة ، فهي ذات تاريخ عريق في الصراع السياسي وفي استطاعتها القول انها لا تحتاج الى حماية الامم المتحدة وبالتالي تستطيع القول انه ليس من واجبها ان تسهم اسهاما خاصا في تنميتها ، ولكن من الوهم بالنسبة اليها ايضا ، ان تظن ـ في عصر ينطوي على احتمال نشوب حرب نووية وغزو الفضاء الخارجي ـ انها في أمان خارج قانون الاسرة العالمية ودون تعاون الاعضاء الاخرين في الاسرة الانسانية .

ويبدو ان بريطانيا على الرغم من انها من اكثر الاعضاء تفهما اظهرت تأييدا غير ثابت شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة فأسهمت اسهاما مهما في بعض الاحيان واهملت الامم المتحدة في احيان اخرى . ويشير التصويت في الجمعية العامة ومجلس الامن بالتأكيد الى ان بريطانيا تصوت عادة الى جانب الاجراءات البناءة فصوتت ـ كما كان متوقعا ـ الى جانب الاجراء في كوريا ، وكانت ثاني الدول من حيث مد قوة الامم المتحدة بالرجال لصد العدوان هناك .

وكان الرأي العام البريطاني اكثر جهرا بتأييد عصبة الامم ثم الامم المتحدة منه في اي بلد اخر . وأيد قسم كبير من الشعب البريطاني الامم المتحدة اكثر من تأييده لحكومته حين غزت حكومته السويس في سنة ١٩٥٦ . ويتساءل المرء عن عدد الدول التي تتمتع فيها جمعية الامم المتحدة بالشجاعة وبحرية الاختيار التي اعربت عنها الجمعية البريطانية بتأييدها الامم المتحدة ضد حكومتها في ازمة السويس .

ويتأثر الموقف البريطاني من الامم المتحدة ماديا في الوقت الحاضر بالثورة على الاستعمار وبمطالبة الدول الحديثة في الامم المتحدة باستقلال بقية الامبراطورية البريطانية . وقد وقعت تطورات مذهلة منذ ان قال ونستون تشرتشل انه لم يصبح ممثلا لجلالة الملك ليصفي الامبراطورية البريطانية . وعملت بريطانيا بسرعة على السير بمستعمراتها نحو الحكم الذاتي ثم الاستقلال ، واختارت معظم هذه المستعمرات البقاء اعضاء في الكومنولث البريطاني .

ومع ذلك فانه كان ينتظر ان يشعر البريطانيون بان الجمعية العامة انتهكت حدود الميثاق بسيرها بقوة نحو استقلال المستعمرات . ولم يؤيد البريطانيون بحرارة برنامج الامم المتحدة في الكونغو ، وكثيرا ما تجد بريطانيا نفسها متورطة في صراع بين اعضاء الكومنولث كالصراع بين الهند وباكستان على كشمير .

ويعتقد بعض انصار الامم المتحدة في المملكة المتحدة ان حكومة المحافظين خفضت مستوى الامم المتحدة الى الدرجة الثانية في اعتباراتها الدبلوماسية اذ تناستها في احيان كثيرة ، ومما يبعث على الغرابة ان السير هيوفوت الذي استقال كممثل للحكومة البريطانية في مجلس الوصاية لانه اختلف مع سياسة بريطانيا الاستعمارية ، اصبح الان بصفته اللورد كارادون رئيسا للوفد البريطاني في ظل حكومة العمال . وقد تعزز منصبه في الحكومة بتعيينه وزير دولة للشؤون الخارجية .

اما فرنسا فتعتبر في الوقت الحاضر خيبة امل مفجعة لأولئك الذين لا يزالون يتذكرون تأييدها لمبادىء الاسرة العالمية في الماضي ، فقد كانت فرنسا بين الحربين العالميتين الاولى والثانية من اقوى المؤيدين للامن الجماعي في عصبة الامم ، وكان عقلها من أخصب العقول في جنيف . وقال احد الساسة في جنيف لمؤلف هذا الكتاب في العشرينات انه عندما كانت تعرض مشكلة على عصبة الامم كان ينعرض عادة مشروعان لحلها ، مشروع تعده الامانة وآخر يعرضه الوفد الفرنسي . وكان ارستيد بريان الخطيب الكبير في عصبة الامم هو صاحب القول المأثور «لا يوجد سلام واحد لأميركا ، ولا يوجد سلام واحد لآسيا او سلام واحد لأوروبا او سلام واحد لافريقيا ولكن هناك سلاما واحدا للعالم بأسره» . وكان بريان هو اول من نادى بولايات متحدة في اوروبا ضمن اطار عصبة الامم .

ولعب المندوبون الفرنسيون دورا مهما الى حد ما في صياغة الميثاق في سان فرنسيسكو ، وقد سار هؤلاء الساسة قدما بتقاليد فرنسا في

المجتمع العالمي خلال الايام الاولى من حياة الامم المتحدة .

غير ان السياسة الفرنسية كانت اقل اهتماما بالاسرة العالمية منهـــا بتنمية الاسرة الاوروبية . وعمد الرئيس ديغول الذي عاودته ذكرى ذل الاحتلال وحرصا منه على استعادة هيبة فرنسا ونظرا الى سخطه علـى مناقشات قضية الجزائر في الامم المتحدة الى تخفيض دور فرنسا فـي الامم المتحدة . ان اولئك الذين يتذكرون ايام ارستيد بريان وبول بونكور والبير توما يعصر افئدتهم ان المندوبين الفرنسيين يلعبون دورا ثانويا في شؤون الامم المتحدة . ومن الصعب ان يتصور المرء مندوبي فرنسا يمتنعون عن التصويت على قضية ادبية مهمة. وقال مراقبون وهم يمزحون انه يبدو ان تدهور ملكة الخطابة لدى الوفد الفرنسي يتفق مع تدهور الزعامـــة الفرنسية في الامم المتحدة .

والاتحاد السوفياتي هو الذي احتفظ بموقف تميز بصلابة سياسية في الشؤون السياسية للامم المتحدة اكثر من اية دولـــة كبرى اخرى ، وكثيرا ما اعتمد موقف المماطلة والتسويف والعرقلة في الانشطة الاخرى للمنظمة الدولية . وكانت هناك في جميع ميادين النشاط تلك الاجهـــزة الصلبة وذلك الموقف الجامد وعدم الاستعداد للتساهل او التفاوض ، تلك الصخرة كانت الاستعداد لممارسة حق النقض او الامتناع عن التصويت . وكانت هناك بالاضافة الى ذلك تلك الكتلة الصلدة من الدول الشيوعية التي لم يسمح لها طوال بضع سنوات بممارسة حق الاختيار او الموضوعية في تصويتها في الامم المتحدة . وقد اخذت الدول التابعة في اوروبا الشرقية تظهر الان مزيدا من الاستقلال الاقتصادي والسياسي وبدأ الصخر الواحد ينحل . ومن الواضح ان الامم المتحدة ستكون المكان الاخير الذي سيتجلى فيه هذا الاستقلال ومع ذلك فان في الامكان لمس بعض القلق من جانب هذه الدول في اجتماعات الامم المتحدة .

ولا تزال حكومة الاتحاد السوفياتي تؤمن بدكتاتورية «رجال البوليس» الاربعة الكبار في الامم المتحدة . وتشير ممارسة هذه الحكومة حق النقض في مجلس الامن الى انها تريد لهذه الدكتاتورية ان تمارس وفقا لرغباتها. ويعتبر الاتحاد السوفياتي كل شيء تقريبا قامت به الامم المتحدة بالنيابة عن مجلس الامن امرا غير مشروع .

ويمكن الانحاء باللائمة في كثير من خيبة الامل في الامم المتحدة على الاتحاد السوفياتي بسبب ممارسته حق النقض في مجلس الامن وبسبب اصراره على توسيع حق النقض بحيث يشمل الشؤون المالية ونـــزع

السلاح . ومن الانصاف القول هنا انه في الايام الاولى من الحرب الباردة عمدت الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الى ممارسة ضغط على الجمعية العامة وحملها على تبني مشروع قرار لم يكن ابدا ضروريا للمحافظة على السلام ، ويبدو ان الغاية من ذلك كانت تسجيل اكثريات ساحقة ضد الاتحاد السوفياتي .

ويتذكر المؤلف آخر عمل قام به يان مازاريك كمندوب لتشيكوسلوفاكيا قبل اعادته الى براغ ومصرعه . كان ذلك خارج قاعة اللجنة السياسية التي شهدت ممثل الاتحاد السوفياتي وممثل الولايات المتحدة يندد الواحد منهما ببلد الاخر بعبارات مريرة للغاية وتحول مازاريك الى بعض اصدقائه بمن فيهم المؤلف وهز رأسه بأسف وحزن وقال «ليتهما يدريان ما يفعلان».

ولما اخفق الاتحاد السوفياتي في المحافظة على موقف في مجلس الامن يمارس منه السيطرة عن طريق حق النقض ، وشعر بأنه يهزم في التصويت في الجمعية العامة ، عمد الى المناداة بالمساواة ثم أصر وهو يدعو الى استقالة داغ همرشولد في سنة ١٩٦٠ على ان تحل محله هيئة ثلاثية «ترويكا» . غير انه بعد وفاة داغ همرشولد في سنة ١٩٦١ اختير يو ثانت امينا عاما بالوكالة ثم انتخب امينا عاما اصيلا في سنة ١٩٦٢ دون اية خطوة في اتجاه الهيئة الثلاثية . ولا يكاد يقال شيء الان عن هذه الفكرة وربما عاد ذلك الى معارضة ساحقة من البلدان غير الشيوعية .

الدور الايجابي للولايات المتحدة

واذا بدا ان المؤلف يعنى عناية اكبر بموقف الولايات المتحدة فما ذلك الا لان هذا الكتاب وضع من زاوية اميركية . لقد تذبذبت سياسة الولايات المتحدة ازاء الامم المتحدة فتميزت في بعض الاحيان بأعلى المثل واسماها واقترنت في احيان اخرى باهمال شديد ، وهذه السياسة هي عبارة عن سجل من تخطيط واف تارة ، وارتجال خلا من كل دراسة تارة اخرى .

فمن الناحية الايجابية كانت الولايات المتحدة في وضع يمكنها من ان تقدم للامم المتحدة اكثر من اية دولة كبرى اخرى ، وقد فعلت ذلك . لقد سرّ الشعب الاميركي ان تقدم بضعة افدنة في قلب أحب مدينة اليهم لتكون ارضا دولية لعاصمة الامم المتحدة . والولايات المتحدة هي اكثر دول العالم اسهاما في ميزانيات الامم المتحدة النظامية منها والطوعية ، وفي النفقات الخاصة لعمليات المحافظة على السلام ، وهي تحتل مكانة بارزة

في المشاريع الطارئة للامم المتحدة .

وحين كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تمتلك القنبلة الذرية عرضت التخلي عن برنامجها الذرّي وبالتالي عن ميزتها العسكرية الكبيرة في مقابل تفتيش ومراقبة مناسبين ، وتقدمت باقتراحات تقدمية للغاية ، لمنح الامم المتحدة سلطات فوق سلطات جميع الدول في منطقة معينة ، حين اقترحت تخويل لجنة دولية صلاحيات انزال العقوبة بأية دولة او فرد يخرق الاتفاقات الذرية ، دون ان تتمتع اية دولة كبرى بحق النقض.

واسهمت الولايات المتحدة كثيرا في نشوء الامم المتحدة وارتقائها فاقترحت قرار الاتحاد من اجل السلام الذي نقل مركز الجاذبية من مجلس الامن الى الجمعية العامة ، وكانت الدولة التي اقترحت وجوب قيام لجنة الامن الجماعي بدراسة انشاء فيلق دولي . واوحى برنامج النقطة الرابعة الذي وضعه الرئيس ترومان ، بتوسيع برنامج المعونة الفنية للامم المتحدة . وكان لحكومة الولايات المتحدة سهم كبير في وضع الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

كانت الولايات المتحدة هي التي تحدت الامم المتحدة الى مواجهة العدوان على خط العرض ٣٨ في كوريا . وقد اسهمت هذه البلاد باكبر عدد من الجنود ومنيت بالوف الاصابات في تأييدها لهذا الجهد . وقال الرئيس الاميركي الراحل جون ف. كنيدي في الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة ان من واجب الجمعية ان تعلن توسيع ميثاق الامم المتحدة بحيث «.... ينطبق مع حدود ارتياد الانسان للكون» . واقترح عقد التنمية الدولي .

وقدمت الولايات المتحدة اكبر تأييد لعمليات الامم المتحدة للمحافظة على السلام في الكونغو ، وتبرعت بنصف نفقات تلك العمليات .

ولا تشهد الامم المتحدة ابدا تحديات اكثر اثارة من تلك التي تضمنها خطاب الرئيس ايزنهاور عن «الذرة من اجل السلام» وخطاب الرئيس كنيدي عن «الفضاء الخارجي» .

الدور السلبي للولايات المتحدة

يستطيع المرء ان يبدأ بالنواحي السلبية في موقف الولايات المتحدة بالاشارة الى ما حدث لتأخير تنفيذ ما ورد في خطاب الرئيس ايزنهاور . فالفصل السابع يصف بصورة مفصلة نوعا انشاء وكالة الطاقة الذرية

الدولية واهدافها السامية . غير انه حدث اهمال استمر اربع سنوات قبل ان يعلن رئيس لجنة الطاقة الذرية الاميركية في سنة ١٩٦٣ ان هذه البلاد قررت اجراء مفاوضات حول نقل «مسؤوليات الضمانات الثنائية الى الوكالة» .

وفي بعض الاحيان تترك السياسة الاميركية في الولايات المتحدة انطباعا بأنها سياسة مرتجلة تفتقر الى التخطيط المدروس لجني ثمار موقف قوي . ففي سنة ١٩٥٦ كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة في مجلس الامن المستعدة لمعارضة استخدام القوة وخرق الميثاق من جانب اي مصدر . وكانت ترغب في تطبيق نصوص الميثاق ضد البريطانيين والفرنسيين والاسرائيليين في السويس وضد الاتحاد السوفياتي في المجر .

لم يسبق ان تمتعت الولايات المتحدة بهيبة في الامم المتحدة كتلك التي تمتعت بها في ذلك الحين . وكان المرء يتوقع ان تتبع حكومات الولايات المتحدة هذه الميزة في الجمعية العامة بالمطالبة بايجاد حلول بناءة للمشكلات المعلقة وعلى الاخص في الشرق الاوسط . وقد عرض ممثل الولايات المتحدة مشروع قرار يتطلع الى حلول بناءة ، ولكنه لم يضغط في سبيل تبني المشروع لانه جوبه بمعارضة . ومع ذلك فقد بدا ان الولايات المتحدة كانت في وضع قوي الى درجة تستطيع معها ان تصر وتصر وتصر على اجراءات تقدمية . ولو فعلت لكنها ذلك من اخذ زمام المبادرة في الجمعية العامة من حيث المطالبة بمعالجة جديدة لبعض القضايا التي ظلت قائمة مدة طويلة .

ولكن بدلا من ذلك ولخيبة أمل كل فرد تقريبا واسف الدول الصغرى جرّد الوفد الاميركي لدى الجمعية العامة فجأة من زمام المبادرة وقضي على هذه المبادرة في واشنطن . وفجأة اعلن وزير الخارجية «مبدأ ايزنهاور» ، وطلب من الكونغرس منح الرئيس سلطة استخدام القوات المسلحة الاميركية لضمان وحماية اراضي اية دولة واستقلالها السياسي في الشرق الاوسط ، تطلب مثل هذه المساعدة في وجه اي عدوان مكشوف مسلح من الشيوعية الدولية .

ومثل مؤلف هذا الكتاب أمام لجنتي العلاقات الخارجية في مجلسي الشيوخ والنواب ليحث على عدم القيام بأي شيء من شأنه تجاوز الامم المتحدة او اضعاف الموقف الاميركي في المنظمة في وقت وصلت فيه هيبة اميركا الى ذروتها .

غير انه لم يؤخذ بمختلف هذه التحذيرات فقد اعلن «مبدأ ايزنهاور»

وربط باكثر العلاقات سطحية مع الامم المتحدة . وهكـــذا وحين كانت الولايات المتحدة تمر بلحظة انتصار بتمسكها بمبادىء الميثاق في الشرق الاوسط ، تجاوزت حكومة واشنطن الامم المتحدة لتعلن دور امن منفرد في الشرق الاوسط .

والسياسة الخارجية لدولة كبرى في الظروف الحديثة عملية معقدة للغاية ، فهي لا تنحصر في سفراء ترسلهم وزارة الخارجية الى عواصـــم بلدان صديقة . والدبلوماسية اليوم تنطوي على الاشتراك في نظام معقد من العلاقات الدولية تتفاوت بين الابقاء على المستويات الصحية الدولية والتعاون الثقافي . ولجميع وكالات الحكومة صلة بالعلاقات الدولية .

وبالتالي فان احدى وزارات الحكومة تلتزم بقوة بالقيام باتصالاتها مع بقية العالم بطريقة تنسجم مع ميثاق الامم المتحدة وبواسطة اجهزتها ما امكن ذلك . ولكن الامم المتحدة قد تبدو في عيـون مسؤولين حكوميين آخرين مجرد ازعاج يعترض طريقة معالجتهم بصورة فردية او ثنائية لاية مشكلة وهي طريقة يعتقدون انها سريعة ولكنها ربما كانت قصيرة النظر . ولذلك فانه عندما يمنح رئيس البعثة الاميركية لدى الامم المتحدة رتبـــة وزير ، وعندما يرفع رئيس البعثة البريطانية لدى الامم المتحدة الى رتبة وزير دولة ، فان ثمة شعورا بأن هذين الرجلين باتا في موقف افضـــل لتحمل التزامات بلديهما نحو الامم المتحدة لدى وضع السياسة الحكومية.

واذ تدخل الامم المتحدة سنتها الخامسة والعشرين تكون الولايـــات المتحدة قد تورطت في نشاط عسكري في فيتنام مدة ثمانية اعوام ، وترك هذا فتورا في نشاط الامم المتحدة واضعف زعامة الولايات المتحدة . وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة لا تسعى لمصالح انانية على شكل ارض او قواعد فان ذلك على الاقل لا يخفف من القلق او على الاكثر من الشك في سياستها . وقد ضعف مركز الولايات المتحدة كذلك في كثير من المبادرات من حيث الادعاء بخرق الميثاق من جانب دول اخرى ، كما عمدت الولايات المتحدة الى تخفيض اسهامها في برامج الامم المتحدة للشعوب الناميـــة بالنظر الى ما تنطوي عليه هذه البرامج من نفقات .

وطلبت الولايات المتحدة من الامم المتحدة مرات عديدة المساعدة على ايجاد طريقة لاخراجها من الورطة الفيتنامية ، ولكن طلباتها كانت تقـدم عادة بطريقة تجعل من الصعب على الامم المتحدة القيام بأي عمل . كما ان تأييد الاتحاد السوفياتي لفيتنام الشمالية او تغيب الصين الشيوعية عن الامم المتحدة لا يساعدان على حل المشكلة .

والآن تجري الولايات المتحدة محادثات مع مندوبي فيتنام الشمالية ، وقد بدات سحب قوات من فيتنام واخذت حدة القتال تخف . وعلى الرغم من ان الامم المتحدة لا تستطيع معالجة هذه المرحلة من المشكلة فانها قد تلعب في النهاية دورا مهما في المرحلة الثانية من حيث تقديم قوة للمحافظة على السلام .

وقد ابدى خمسة من رؤساء الولايات المتحدة تأييدهم للامم المتحدة لانها من وضع السياسة الخارجية الاميركية . ويعود كثير من نمو الامم المتحده الى الهام الولايات المتحدة واسهامها . ويتمتع مكتب شؤون المنظمة الدولية في وزارة الخارجية بثقة وزير الخارجية ورئيس الجمهورية . وقد تمثلت الولايات المتحدة برجال اكفاء تولوا رئاسة بعثتها لدى الامم المتحدة وباعضاء في هذه البعثة تفانوا في خدمتها .

ويتوجب على الاكثرية الساحقة من الراي العام تأييد حكومة الولايات المتحدة في استمرارها في منح القيادة للامم المتحدة ، وعلى هذه الاكثرية ان تظل متيقظة لمواجهة اي اتجاه لاهمالها او تجاوزها .

وهناك مجموعة من الدول تحتوي بلدانا تحتل مكانا وسطا ولا يسع المرء في هذا المجال الا ان يفكر الى حد كبير في دول شمالي اوروبا وغربيها وفي اقدم بلدان الكومنولث البريطاني ، وهي دول لها في معظمها خبراتها التقليدية في العلاقات الدولية ، وحنكتها في الشؤون السياسية العالمية، وتمثل كثيرا من افكار عصبة الامم وآمالها .

وقد اظهرت دول في هذه المجموعة كالدول الاسكندنافية والدول المنخفضة وبعض الدول الاعضاء في الكومنولث البريطاني وعلى الاخص كندا انفرادا في التفكير في بعض الاحيان من حيث استعدادها لتأييد مبادىء سامية في الامم المتحدة باتخاذ اجراء ايجابي . وكان الدور الذي لعبته من ابرز الادوار ، كما ان موقفها بين الدول فريد في نوعه . وكندا عضو في الكومنولث البريطاني وتشارك الولايات المتحدة حدودا غير محصنة يبلغ طولها ثلاثة آلاف ميل وهي تشارك الولايات المتحدة في الحدود الغربية دون ان تشاركها في الاصل مغالاتها في الانعزال ، وهي تشارك الامبراطورية البريطانية في تقاليدها دون ان تشترك معها في روح الاستعمار . وكان بول مارتن المندوب الكندي هو الذي وضع قاعدة لكسر طوق الجمود الذي حال دون دخول دول كثيرة الامم المتحدة ، وكان ليستر بيرسون وزير الخارجية الكندية هو الذي اقترح خلال مناقشة ازمة السويس انشاء قوة طوارىء دولية . وقد لقي هذا الاقتراح تأييدا فوريا من هنري كابوت لودج

سفير الولايات المتحدة .

واسهمت هولندا وبلجيكا في ازالة الوهم بالدول الاستعمارية عندما ايدت الامم المتحدة الاستقلال لمستعمرات هولندا في آسيا ومستعمرات بلجيكا في افريقيا .

وتسهم دول عديدة من هذه المجموعة في المعونة الفنية للامم المتحدة باكثر من الولايات المتحدة او اية دوله كبرى اخرى اذا قيس هدا الاسهام بالنسبه الى الفرد الواحد .

واذا توخينا الدقة صعب علينا ان نضع جميع دول اميركا اللاتينية في قائمة واحدة ، فهي لم تصوت ابدا كوحده واحده ، ولكنها تقف بصوره عامة الى جانب مبادىء متماثلة . وقد اسهمت الى حد بعيد في دعم مبادىء العدالة والمساواة . ولا بد للمرء من ان يتوقع من بلدان اميركا اللاتينية الاسهام كثيرا في تعزيز حكم القانون وتدعيم دور اوسع تقوم به المحكمة العالمية ، ولكن مثالية هذه الدول لسوء الحظ لا تتفق في كثير من الاحيان وما تسهم به ماليا او ماديا في الجهود الطارئة للامم المتحده كقوة الطوارىء الدولية والمساعدات الفنية الموسعه او مشكلة اللاجئين .

وتحتل دول اميركا اللاتينية مكانة فريده في نوعها . فهي اعضاء في احدى اقدم المنظمات الاقليمية واكثرها تقدما ، انها منظمة الدول الاميركية التي يشبه اطارها اطار الامم المتحدة الى حد بعيد . ويمكنها هذا الوضع المفيد من المطالبة والحصول على مقعدين في مجلس الامن واربعة مقاعد ،في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقعدين في المحكمة العالمية . وهذا في الواقع تمثيل في هيئات الامم المتحدة اقوى من ذلك الذي تتمتع به الدول الافريقية او الآسيوية .

وكلما كثرت عضوية الامم المتحدة نتيجة لانهيار الامبراطوريات الاستعمارية كلما ازداد عدد الدول المتخلفة . وقد تناول الفصل السادس من هذا الكتاب دور هذه الدول في الامم المتحدة والنعم والمصاعب التي تحملها اليها . ولا يستطيع المرء ان يجمع بين هذه الدول في قوائم كثيرة من المشكلات فتجاربها التاريخية وثقافاتها مختلفة ، بعضها يرتبط بأواصر قوية مع الغرب ، بينما يحاول بعضها الاخر الثورة على كل ما هو غربي . والاختلاف بين كثير منها ـ جغرافيا وثقافيا على السواء ـ يشبه الاختلاف في انقسامها ازاء العالم الغربي . وكثيرا ما يسمع المرء اعلانا في الامم المتحدة يقول ان الدول الافريقية او الدول الآسيوية او الدول الافريقية ـ الآسيوية ستجتمع في وقت معين ، ولكنها لا تتفق على مسائل

كثيرة . على ان اكبر قدر من وحدتها يتجلى ضد الاستعمار ، وتبدو هذه الوحدة في بعض الاحيان غير معقولة .

وكتب والتر رويتر في بحث اعده للدورة التاسعة عشرة للاتحاد العالمي لجمعيات الامم المتحدة الذي عقد في نيودلهي في شهر يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٦٥ يقول : ان مرحلة «الاستقلال» اخذت تنتهي الان اذ ان ما يقرب من ثلاثة ارباع الدول الاعضاء في الامم المتحدة الان ـ اي ٨٥ دولة من مجموع ١١٥ دولة ـ تنتمي الى «الجنوب النامي» في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية . ولم تعد المشكلة الرئيسية الان حصول الشعوب على الاستقلال وانما العمل على وضع بنود التواكل (١) بين الشعوب في عالم لا تستطيع فيه اية أمة او شعب مهما يكن قويا ان يعيش ويزدهر في فراغ.

وقد قيل في فقرات سابقة من هذا الفصل انه يترتب على الامم المتحدة ان تكون مؤسسة سياسة خارجية بدلا من ان تكون جهاز خيار دبلوماسيا . وربما كان في الامكان استخدام عبارة اشد لهجة ، فالمسألة مسألة مقاييس اخلاقية . وهناك اناس في بلدان اخرى وفي الولايات المتحدة يقولون ، انه لا يمكن ان تكون ثمة اخلاقا في العلاقات الدولية ، وان الشغل الشاغل لاية حكومة هو الدفاع عن مصالح شعبها بجميع الوسائل المتوفرة . ومثل هذا الاعتقاد سيبقى على جميع الاساليب الدبلوماسية والعسكرية الماضية التي سارت بالعالم الى حافة الدمار مرتين خلال هذا القرن . ويعتمد نجاح الامم المتحدة في المرجع الاخير على الدول التي تمارس وتؤمن بمقياس واحد في العلاقات الدولية ترى انه المقياس الوحيد الذي يمكن ان تستند اليه اسرة محلية .

والآن كيف كان وضع الامم المتحدة في ٢٥ سنة من تاريخها ؟ ان التباين في هذا الوضع مذهل فهي في بعض النواحي ضعيفة وميزانيتها غير كافية ، ويعمد اخلص الاعضاء فيها الى تجاوزها في الحالات الحرجة. ولا بد للجمعية العامة ان تقف مشلولة عاجزة في بعض الاحيان خوفا من وقوع مجابهة بين دولتين كبيرتين تتمتعان نتيجة لثروتهما وقوتهما الذرية بنفوذ كبير بالنسبة الى بقية الدول الاعضاء .

ولكنها صمدت من ناحية ثانية امام تطوير الطاقة الذرية وحشدت الراي العام من اجل السيطرة على هذه الطاقة واستخدامها في الاغراض

---

(١) التواكل : اتكال الشعوب بعضها على بعض في امورها الداخلية والخارجية .

السلمية . واقامت بوجه عام القانون بين الدول وتجرأت على توسيع هذا القانون بحيث شمل ارتياد الانسان للفضاء الخارجي . وساعدت قسما كبيرا من العالم على تحقيق الحرية وتكييف ذاته مع الاسرة العالمية . وقد شنت وافراد اسرتها الكثيرين برنامجا ضخما للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وحالت دون نشوب حروب .

ويشارك المؤلف ملايين الناس في رأيهم من حيث انه لا بد للامم المتحدة من تحقيق الاهداف التي اوجزت في الفصل الاول من هذا الكتاب ، وهي اهداف تعتبر المبادىء الاساسية التي نص عليها الميثاق .

توشك الامم المتحدة ان تحتفل بعيد ميلادها الخامس والعشرين . وقد قررت دول العالم الاحتفال بهذا التاريخ لكن ليس بالتهليل لما حققته المنظمة من انجازات ، ولكن بالبحث في المشكلات الخطيرة التي تجابهها ، ويؤمل ان يتبع البحث تصريح عن الاهداف والتفاني والاخلاص .

لقد شهدت الامم المتحدة خلال السنوات الخمس والعشرين الاولى من عمرها كما ذكر في بدء هذا الكتاب تغييرات علمية وسياسية واقتصادية جعلتها من اكبر الفترات الثورية في التاريخ . وهناك من الاسباب ما يحمل على الاعتقاد بأن السنوات الخمس والعشرين القادمة قد تشهد تغييرات اكبر من التغييرات الماضية . واذا اريد اجتياز هذه التغييرات بنجاح فانه لا مفر للدول من ان تجابه اخطارا كبيرة ، ذلك لان مجابهة نووية قد تعود بالعالم اجيالا كثيرة الى الوراء ، هذا اذا لم تقض على الحياة كليا في هذا الكوكب . وقد يزداد تسارع سباق التسلح الى درجة يتعذر معها وقفه ، كما ان تدمير البيئة الانسانية قد يتجاوز احتمال الحيلولة دونه .

وعلى الدول ان تسيطر على هذه القوى بواسطة الامم المتحدة . واذا تحقق هذا فان السنوات الخمس والعشرين التالية من حياة الامم المتحدة ستكون كومنولث تتلاشى فيه افكار السيطرة القديمة البالية ويتضاءل عدم المساواة اقتصاديا بين الدول . وستستخدم قوى العالم من اجل تقدم الانسان ، وستكون حقوق الانسان والحريات الاساسية مفخرة جميع الشعوب .

محتويات الكتاب

تمهيـــد ٥

١ ـ مقدمـــة ٧

٢ ـ التسويات السلمية والامن الجماعي ١٤
« غرض الامم المتحدة هو منع الحرب »

٣ ـ عمليات المحافظة على السلام ٢٩
« الامناء العامون »

٤ ـ نزع السلاح ٥٠

٥ ـ حقوق الانسان والحريات الاساسية ٦٣

٦ ـ رياح الحرية الساخنة ٧٧

٧ ـ مقاييس الحرية الاوسع ٨٩

٨ ـ تعزيز الامم المتحدة ١١٠

٩ ـ مسلك الدول الاعضاء ١٣٣

آفاق جديدة

سلسلة ثقافية جديدة مترجمة عن كبار الكتّاب العالميين

شعارها : طموح كبير الى حياة افضل

صدر منها :

١ ـ أغراب	تأليف ناثانيال بنشلي
٢ ـ وطن حر ومستقل	« نويل برترام غيرسون
٣ ـ النواحي الاجتماعية للنهضة الاقتصادية	« برت. ف. هوزلتس
٤ ـ الفدرالية الاميركية	« ديو وين لوكارد
٥ ـ مستقبل الفدرالية	« نلسون ا. روكفلر
٦ ـ ضروب من الشجاعة	« جون ف. كنيدي
٧ ـ المدينة ومشاكل الاسكان	« تشارلز أبرامز
٨ ـ آفاق جديدة في التربية	« جوزيف تاسمان
٩ ـ ليس بالعلم وحده	« فانفر بوش
١٠ ـ تحلية مياه البحر	« روي بوبكن
١١ ـ فن السلوك السياسي	« هاينز يولاو
١٢ ـ مولد الفكر وبحوث فلسفية اخرى	« جورج سنتيانا
١٣ ـ تطور القانون الدولي	« ولفغانغ فريدمان
١٤ ـ المظاهر الاقتصادية للنهضة الزراعية	« جون و. ميلر

١٥ ـ النمو الاقتصادي الحديث	« سيمون كوزنتس
١٦ ـ راسكال: ذكريات طفولة حلوة	« سترلنغ نورث
١٧ ـ مولد امة	« دان لاسي
١٨ ـ اساس الحياة هواء وماء	« توماس أيلزورث
١٩ ـ اريك هوفر : نبض الابداع	« كالفين تومكنز
٢٠ ـ قصة صناعة السيارات	« ليونارد فاننغ
٢١ ـ المتسللون	« جاك دنفي
٢٢ ـ آفاق الطب الحديث	« دافيد د. رتستاين
٢٣ ـ العلوم الاجتماعية وأثرها في المجتمع	« كينث بولدينغ
٢٤ ـ احلام تحققت	« مارتا غروس
٢٥ ـ جائزة نوبل للآداب «دراسة عن الادباء الفائزين»	
٢٦ ـ الاسس السياسية للتطور الاقتصادي	« روبرت هولت وجون تيرنر
٢٧ ـ مهمة على سطح القمر	« ريتشارد لويس
٢٨ ـ رجل السياسة «الاسس الاجتماعية للسياسة»	« سيمور مارتن ليبست
٢٩ ـ الامم المتحدة في ربع قرن	« كلارك م. إيشلبرغر

آفاق جديدة

طموح كبير الى حياة أفضل ..

هذا هو الشعار الذي ترفعه الأكثرية الكبرى من الشعوب النامية في عالم يموج بالحركة والانتاج والتقدم العلمي المذهل .

وهذا بالضبط ما دفعنا الى اصدار هذه المجموعة من الكتب المختارة من انتاج كبار كتاب العالم المعاصرين والمترجمة بمنتهى الدقـــة والأمانة ، لكي نفتح لقرائنا العرب نوافذ ثقافية مضيئة تطل بهم على آفاق عالمية ذات مستوى رفيع ، وتفتح عيونهم على مجالات جديدة للعلم والادب والفن لم يطالعوهـــا من قبل ، وتأخذ بأيديهم ، وهم في أوج تطلعهم وسعيهم نحو المستقبل المشرق ، الى المزيد من التفهم والمعرفة للعلوم والفنون الاجتماعيـــة والسياسيـــة والقانونيـــة والاقتصاديـــة والصناعيـــة التي أوصلت الأمم مـــن حولنا الى تلك القمم العالية من الرقي والتقدم والازدهار .

الناشـــر

الثمن ١٠ ل.ل. او ما يعادلها